البنيان الوزاري في مصر

الطبعة الأولى
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

دكتور محمّد الجوّادى

البنيان الوزارى فى مصر

فهارس تاريخية وكمية وتفصيلية

لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية (منذ ١٨٧٨)

ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة (١٩٥٢-١٩٩٦)

دار الشروق

الغلاف : الفنان محمد حجى
الخطوط : محمود إبراهيم

الإهداء

إلى أستاذى الكريم الأستاذ

عصام الدين الهنامى

تقديرًا لخلقه الكريم وشخصه النبيل

هذا الكتاب

تمثل دراسة البنيان الوزارى واحدة من الدراسات المهمة التى ترتبط بالتاريخ السياسى الذى يعنى ضمن ما يعنى بتطور المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة على وجه العموم وفى مقدمتها مجلس الوزراء والوزارات ، والأسباب التى دعت إلى نشأة الوزارات والتغييرات المتعددة التى طرأت عليها، ولماذا نشأت وزارات جديدة ، وكيف ضمت بعض الوزارات ، وكيف ألغيت ، ولماذا . . إلخ) .

كذلك فإنى أحب أن ألفت النظر إلى أهمية هذه الدراسة فيما يتعلق بالتاريخ الفكرى ، حيث تكون نشأة الوزارات الجديدة ـ على سبيل المثال ـ تعبيرًا عن الاهتمام المتزايد بمجال من المجالات ، وهو الاهتمام الذى يدفع إلى تخصيص وزارة جديدة بأكملها لقضية بعينها ، وعلى نفس الخط فإن العودة إلى ضم الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها يمثل ـ فى رأيى ـ صورة معبرة عن النضج السياسى على مستوى القيادات السياسية التى تحرص على التكامل فى الخدمات بأكثر مما تحرص على الإكثار من المناصب لإرضاء كثير من التطلعات على حساب الإنجازات نفسها .

وعلى مستوى التاريخ الاجتماعى يمكن لنا أن نفهم أيضًا كثيرًا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإنشاء والتعديل والإلغاء والإدماج فى البنيان الوزارى .

كذلك فإن عمليات الإنشاء والضم تمثل انعكاسًا طبيعيًا لمدى سطوة البيروقراطية فى مستوياتها الرفيعة حين تقود الدراسات والتقارير صاحب القرار السياسى إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسى فى هذا الصدد سواء كان بالفصل أو الضم أو إعادة التوزيع أو الإلغاء .

وعلى مستوى خامس فإن التعديل فى البنيان الوزارى كثيرًا ما يكون تعبيرًا عن الرغبة فى إعادة توزيع القوى بين مراكز القوى ، أى أن يتم تفصيل المناصب على الأشخاص بدلا من الوضع الطبيعى باختيار الأشخاص للمناصب .

وقد كنت على الدوام مولعًا بدراسة الهياكل التى تقوم عليها الأبنية المادية والبيروقراطية والمعمارية ، وقد علمتنى دراسة الطب أن الله سبحانه وتعالى رزق البشر هيكلاً جميلاً يمثل النموذج الأمثل للبناء الذى يؤدى الوظائف فى أروع صورة من التناغم والتنسيق ، وقد نبهنا سبحانه وتعالى إلى هذا المعنى بقوله : « وفى أنفسكم أفلا تبصرون » ، وهكذا تعودت أن يقودنى التأمل إلى التفكر فى كل هيكل أمامى هل هو قادر على أن يؤدى ما هو مطلوب منه من وظيفة صغرت أم كبرت ؟ وما هى التعديلات التى يمكن أن تزيد من كفاءة هذا الهيكل فى أداء الوظيفة ؟ وكيف تختلف صياغة الهيكل من بناء إلى آخر .

وكان من ضمن هذه الهياكل الهيكل الوزارى للحكومة المصرية التى يشاركنى القراء العجب بها يجرى فى هيكلها من تبديل وتوفيق كلما دعت الحاجة إلى تغيير الحكومة أو تعديلها، فإذا بوزارتين منفصلتين تنضمان مع وزير واحد للشبه ـ الصادق أو الكاذب ـ فى اختصاصات الوزارتين ، وربما رغبة من وزير قوى فى السيطرة على الكيانين ، وتكون النتيجة التالية لهذا أن يتضخم عدد أعضاء الوزارة أو أن ينضغط ، وفى كلتا الحالتين يُقدم الأمر للجمهور على أنه إنجاز قد تحقق .

ويتكرر هذا التبديل والتغيير والضم والفصل حتى تصل الأمور فى تراكمها إلى الوضع الذى نعانى فيه من اضطراب الهياكل والكيانات لتعدد القرارات التى تصدر عن كل رئيس وزارة جديدة [أو معدلة] بدون أن تتخذ هذه الاتجاهات صورة القرارات ، ومع أنها قرارات واضحة الأثر فإنها غير مباشرة الصياغة ، وكأنما هى قرارات من النوع الأكثر تأثيرًا لأنها لا تكتب ولا تحدد بحيث يسهُل نقضها على نحو أو آخر بعد كثير أو قليل . وفى الحقيقة فإن كل رئيس وزراء جديد يتخذ قرارين مهمين قبل أن يصدر القرار الجمهورى بالتشكيل الوزارى ، ويظل مفعول هذين القرارين ساريًا رغم أنهما لا يحملان توقيع رئيس الوزراء وإنما يحملان موافقة رئيس الجمهورية ، القرار الأول هو ذلك الضم أو الفصل بين الوزارات المختلفة ، والقرار الثانى هو ما يترتب على القرار الأول من سيادة وزارات على وزارات أخرى .

□ □ □

وفى الباب الأول من هذا الكتاب سيجد القارئ دراسة للتطور الكمى فى حجم الوزارة فى مصر ، فقد كانت أول حكومة تشكلت فى عهد الثورة تضم عشرة وزراء بالإضافة إلى رئيس الوزراء على ماهر باشا ، أما الوزارة القائمة الآن وهى وزارة الدكتور الجنزورى فقد وصل عددها إلى ٣٢ عضوًا بينما وصل عدد أعضاء الوزارة فى بعض الأحيان إلى ٣٩ عضوًا [فى أثناء وزارتى على صبرى الأولى فى ١٩٦٤ والسادات الأولى فى ١٩٧٣] ، وتعتبر الوزارة الخامسة والستون [وهى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى التى تشكلت فى سبتمبر ١٩٧٤] صاحبة الرقم القياسى فى عدد الأعضاء عند تشكيلها (٣٨ عضوًا) حيث ضمت رئيسا للوزراء وثلاثة نواب لرئيس الوزراء واثنين وثلاثين وزيرًا ونائبى وزير ، كما يعطينا هذا الباب فكرة عن التراوح فى عدد نواب رئيس الوزراء بين ١١ نائبًا (فى وزارة على صبرى الثانية) و ٨ نواب (فى وزارة زكريا محيى الدين) وبين غياب النواب تمامًا وهناك كذلك التراوح فى عدد نواب الوزراء بين ٥ نواب (فى وزارة على صبرى) وبين غيابهم بصفة شبه مستمرة (إلا مرة واحدة) فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

□ □ □

وفى الباب الثانى من هذا الكتاب نقدم للقارئ دراسة تاريخية لنشأة الوزارات فى مصر بادئين بالوزارات (النظارات) الثمانى التى بدأ بها هذا النظام فى ١٨٧٨ ثم الوزارات التى نشأت على مدى الفترة الممتدة من ١٨٧٨ وحتى الآن ، منوهين بما اعترى كل وزارة من هذه

الوزارات من حيث الضم والفصل والإلغاء وتعديل الاختصاصات . . . إلخ ، ومشيرين فى ذات الوقت إلى وزارات الدولة المختلفة ، وإلى الكيانات التى تم النص على مسماها دون وجودها . . إلخ) . وسوف نرى من خلال هذا الباب كيف تزايد عدد الوزارات (وتناقص) وزارة بعد وزارة ، وسوف نقدم كل هذه المعلومات بطريقة زمنية مرتبة كما سنحرص على ذكر كل القرائن التاريخية أوالسياسية التى واكبت هذه التغييرات .

□ □ □

وليس هذا هو كل ما حاولنا قراءته من خلال تعاقب الوزارات المصرية فى عصرالثورة ، فهناك أيضًا نماذج واضحة لتنظيم العمل الوزارى والمسئولية الوزارية من خلال القطاعات ومجموعات العمل الوزارية أو اللجان الوزارية وهو ما تناولناه فى الباب الثالث .

□ □ □

وهناك أيضًا نماذج تطبيقية للقدرة على بعثرة الاختصاصات ، أو توسيع (وتوزيع) المسئولية عن الاختصاصات المختلفة . وقد قدمناها فى الباب الخامس من هذا الكتاب شأن كل ما قدمنا فى كتبنا عن الوزراء وعن المحافظين من قبل بالاسم وبالتاريخ وعلى سبيل الحصر والترتيب .

□ □ □

وليس هذا هو كل ما حاولنا دراسته وتقديمه للقارئ فى هذا الكتاب ، فهناك أكبر أبواب هذا الكتاب وهو الباب الرابع الذى يتناول خطوة بخطوة وتخصصا بتخصص تعاقب الوزراء المختلفين (وتناوبهم) على الوزارات المختلفة ، وقد حرصنا أن نقدم فى هذا التعاقب على هيئة قصص متواصلة تتناول فى ذات الوقت التغييرات التى حدثت فى الوزارات القريبة من الوزارة التى نتناولها خصوصًا إذا كانت الوزارتان قد ضمتا أو فصلتا (كالمالية والاقتصاد ، وكالنقل والمواصلات والنقل البحرى ، وكالتربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى. . . إلخ) وسوف يجد القارئ كل مدخل من هذه المداخل وكأنه يمثل موضوعًا منفصلاً تمامًا عن الموضوعات الأخرى ، وسوف يجد كثيرًا من اليسر والتسهيل الذى بذل المؤلف جهده مرارًا وتكرارًا حتى جاء هذا الباب على هذه الصورة ، ولا أذيع سرًا إذا قلت إنى أعدت كتابته أكثر من تسع مرات مستعينًا بالطبع بالكمبيوتر حتى جاء على هذا النحو الذى أظنه جميلاً ، ودقيقًا ، وموحيا ، وملهمًا ، ووافيًا بالغرض ، ومحققا للهدف فى ذات الوقت .

وقد حرصت فى هذا الباب (الباب الرابع) على أن ألتزم بأسماء الوزارات الموجودة فى قرارات التشكيلات الوزارية حتى لو كان الذى تغير هو مجرد الاسم ، وهكذا يجد القارئ مداخل للتربية والتعليم وللمعارف كما يجد مداخل للتعليم وللتعليم العالى على الرغم من أن التربية والتعليم كانت بديلاً للمعارف على حين أن التعليم مثلاً تعنى انضمام وزارتى التربية والتعليم ، والتعليم العالى معًا لكى تحل كلمة واحدة محل الكلمات الأربع . كما حرصت على أن أخصص مداخل منفصلة للاختصاصات التى وردت مناطة بالوزراء فى التشكيلات

الوزارية على الرغم من عدم وجود وزارات خاصة بها ، وإنما هى عبارات فى القرارات الجمهورية فحسب دون أن تلزم أجهزة الدولة بالتزام معين تجاه هذا الاختصاص وذلك من قبيل « التنمية الريفية » حين اسندت وزارة الزراعة إلى إبراهيم شكرى وصدر القرار الوزارى بالنص على الزراعة والتنمية الريفية . . إلخ ، وهكذا .

وقد حرصت أيضًا فى هذا الباب على أن أخصص مدخلاً خاصًا لكل تخصص وردت الإشارة إليه فى التشكيلات الوزارية المختلفة منذ بدء عهد الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى لو كان هذا التخصص مجرد نص لفظى ورد لمرة واحدة فى أى من هذه التشكيلات ، وقد اقتضى هذا بالطبع أن نجد المترادفات التى نظنها مترادفات فى حين أنها فى المعنى الدستورى والسياسى والقانونى غير ذلك ، كالإدارة المحلية والحكم المحلى فقد استخدمت قرارات تشكيل الوزارة كلا الاسمين على سبيل التناوب فى حين أن المعنى الذى يشير إليه أى مسمى من المسميين مختلف تمامًا عن المعنى الآخر ، كذلك يجد القارئ أننى أشرت إلى كثير من الوزارات مرتين تحت مدخل وزارة الدولة وتحت مدخل الوزارة مباشرة وذلك لأن الدولة نفسها فعلت هذا فى القرارات الجمهورية من دون أن يعنى هذا شيئًا ذا بال ، كذلك يجد القارئ أنى احترمت النصوص المكتوبة فى القرارات الجمهورية لأنها واجبة الاحترام حتى لو لم تكن فى الفهم السياسى أو تحليل النصوص تعنى شيئًا معينًا .

وسوف يتيح هذا الكتاب للقارئ وللدارس وللباحث وللسياسى ولغير هؤلاء أن يتأملوا كل هذه العوامل وغيرها مما قد يستطيعون إدراكه بأنفسهم ، وهم يتأملون التطور الطبيعى ، أو ما نسميه فى العلوم البيولوجية بالتاريخ الطبيعى Natural history الذى مرت به كل وزارة من الوزارات التى يتناولها الباب الخامس من هذا الكتاب .

وقد كان دافعى من وراء هذا كله أن أصل إلى أدق الصور وأكثرها قربا من الحقيقة والواقع ، وأن يكون هذا الكتاب نموذجًا بارزًا للتحليل الموضوعى الذى يحترم كل المعطيات ولا يفرض على أى منها رؤية مسبقة ، ولا تحليلاً ذاتيًا ولا شخصيًا مهما يكن لهذا التحليل من قوة أو موضوعية أو التزام بأصول البحث العلمى .

وقد التزمت بأن أورد أسماء وزراء الدولة للشئون الخارجية تحت مدخل وزارة الخارجية على الرغم من وجود مدخل خاص « للدولة للشئون الخارجية » وبأن أورد أيضا أسماء نواب وزراء الخارجية تحت مدخل الخارجية أيضًا وذلك لكى تكتمل الصورة أمام القارئ والباحث. . ومع هذا فقد أشرت إلى هذه التعاقبات فى الموضع الآخر الذى يبحث القارئ عنه تبعًا لما يظنه من وجود المعلومات تحت مداخلها المحتملة أو شبه الطبيعية .

كما حرصت على أن يكون ترتيب المداخل ملتزمًا بالترتيب الهجائى إلى أبعد الحدود وبدون حذف [أل] التعريف حتى يسهل الأمر على مَنْ يرجع إلى هذا الكتاب ، وحرصت فى ذات الوقت على أن تكون البيانات المتاحة تحت مداخل شاملة لاسم رئيس الوزارة وتاريخ تشكيلها وترتيبها فيما بين الوزارات التى تولاها نفس رئيس الوزراء ، وذلك حتى يمكن فهم التعاقب فى

ضوء الحقائق المذكورة ودون الرجوع فى كل فقرة إلى كتابى «الوزراء ، ورؤساؤهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ، ١٩٩٦».

وحرصت فى هذا الباب أيضًا على أن أعطى فكرة عن تاريخ نشأة الوزارة إذا كانت من الوزارات التى نشأت منذ ما قبل الثورة ، وينسحب هذا بالطبع على الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨ .

وأحب أن أذكر أننى لم أفهرس فى هذا الكتاب أسماء الوزراء السوريين وما تولوه من وزارات فى أثناء الوحدة إلا إذا اقتضت الضرورة ، وكان هذا دأبى أيضًا فى كتابىّ « التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة » و « الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ، ١٩٩٦ » ، فقد كنت وما زلت أعتقد أن مثل هذا يخرج عن موضوع هذا الكتاب المعنى بالتاريخ المصرى ، وهكذا لم أشر إلى الوزراء التنفيذيين السوريين لكل من هذه الوزارات، ولكنى مع هذا أشرت إلى الوزراء المركزيين ، كما أنى لم أغفل الوزراء السوريين عند ذكر التشكيلات الوزارية متعاقبة فى الباب الثانى من كتاب « الوزراء » ، ولا أعتقد أنه كان من اللائق أن أتجاوز عن ذكرهم أو أن أهمل فى هذا الشأن ، ولكنى عند إعدادى للفهارس والقوائم الترتيبية فى كتابى « الوزراء » وعند إعدادى للأبواب الأول والثانى والرابع من كتابنا هذا كنت أخشى أن يختلط الأمر على مَنْ بعدى ممن يستعينون بهذا الكتاب فيتسبب عن هذا بعض الحرج فى التاريخ أو التأريخ فلزمت هذا المنهج الذى يراه القارئ .

□ □ □

على أنى لا أريد أن أفوت الفرصة لأحكى للقارئ عن بعض المتاعب التى واجهتنى ، فقد كانت المشكلة الكبرى هى تلك المزاوجات التى لا نمضى فيها على نفس النمط فأحيانا ما تنضم التربية والتعليم مع التعليم العالى فى وزارة واحدة تسمى بوزارة التعليم على نحو ما حدث مع الدكاترة مصطفى كمال حلمى وحسن إسماعيل ثم أحمد فتحى سرور فحسين كامل بهاء الدين ، ولكن كان الأكثر قبولاً أن ترتبط التعليم العالى بالبحث العلمى على نحو ما حدث مع الدكتور إسماعيل غانم ثم مع الدكتور مصطفى كمال حلمى ثم مع الدكتور محمد فتحى محمد على .

وقد حدث أن انفصلت وزارة النقل بعد إنشائها عن وزارة المواصلات تمامًا ولكننا فى بداية السبعينات أنشأنا وزارة ثالثة للنقل البحرى ومضى الأمر على أن يكون هناك ثلاثة وزراء لهذا القطاع ، وأحيانا اثنان ولكن منذ جمع المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود بين هذه الوزارات فى وزارة ممدوح سالم الثالثة ، فإنها ظلت مجتمعة مع بعضها فى عهود خلفائه الأربعة وهم المهندسون عبد الستار مجاهد عرفة، ونعيم أبو طالب ، وعلى فهمى الداغستانى ، وسليمان متولى سليمان الذى أضيفت إليه منذ الوزارة الثالثة للدكتور عاطف صدقى وزارة رابعة هى وزارة الطيران المدنى .

وحين أنشئت وزارة الطيران المدنى فى مطلع عهد الرئيس السادات أيضًا ظلت بعيدة عن نفوذ وزارة السياحة ومتمتعة بوزير مستقل ، أو نائب وزير مستقل ولكن عادت الأمور إلى ضمهما مع بعضهما تحت نفوذ وزير واحد حتى بات الناس يتخيلون أنهما وزارة واحدة ، ولكن الأمور لم تمض إلى

النهاية فقد فصلت الطيران المدنى عن السياحة فى ١٩٩٣ لتنضم إلى النقل والمواصلات وبقيت السياحة بمفردها .

وقد جرت العادة على اقتران وزارة التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد ، واقتران وزارة التجارة الداخلية بوزارة التموين ، ولكن وزارة الرئيس السادات الثانية ضمت وزيرًا (فتحى المتبولى) انفردت به وزارة التجارة الخارجية ، ثم ضمت التجارة الداخلية إلى التجارة الخارجية تحت نفوذ وزير واحد كان هو فتحى المتبولى فى وزارة الدكتور حجازى ثم زكريا توفيق عبد الفتاح فى الوزارات الخمس التى تولى رئاستها ممدوح سالم ، وفى آخر هذه الوزارات عين وزير للتموين بالإضافة إلى وزير التجارة ثم عاد الأمر كما كان عليه من قبل ، وذلك فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى . وكانت وزارات القطاع الاقتصادى أكثر الوزارات تعرضًا للتبديلات والتوفيقات ، فتارة تكون المالية مع الاقتصاد وتارة ينفصلان وتارة ينضم التخطيط إلى أيهما وتارة أخرى ينفصل ، وتارة ينفرد التعاون الدولى بوزير أو حتى وزير ووزير دولة وتارة يحال على وزير آخر .

أما الشئون الاجتماعية فقد تصادف أن اقترنت بأربع وزارات أخرى على مدى تاريخها فى عهد الثورة ، ففى أول عهد عبد الناصر كرئيس للجمهورية فى ١٩٥٦ اقترنت بوزارة العمل وتولاهما حسين الشافعى . وفى منتصف الستينات اقترنت بالأوقاف ، وكان الشرباصى نائبًا لرئيس الوزراء لهما ، وكان أحمد خليفة نائب وزير ثم وزيرًا لهما ، وفى أواخر الستينات تولى ضياء الدين داود [وخلفه حافظ بدوى] شئون مجلس الأمة بالإضافة إلى وزارة الشئون الاجتماعية . ومنذ وزارة ممدوح سالم الأولى ضُمت وزارة التأمينات الاجتماعية إلى وزيرة الشئون الدكتورة عائشة راتب ، فلما اختيرت الدكتورة آمال عثمان خلفا لها خلفتها فى الوزارتين حتى يومنا هذا وبالإضافة إلى هذه الحالات الأربع فقد عهد إلى الدكتور أحمد السيد درويش وزير الصحة بتولى وزارة الشئون الاجتماعية على سبيل النيابة لمدة شهرين فيما بين تشكيل وزارة د. فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وتعيين د. عائشة راتب كوزيرة (نوفمبر ١٩٧١) .

أما الثقافة والإعلام فقد كان حظهما من التراوح بين الانضمام وبين الانفصال حظًا كبيرًا ، ولم يكن هناك فى البدء اسم وزارة الثقافة وإنما كان الاسم المفضل هو الإرشاد القومى إلى أن عين ثروت عكاشة فى أكتوبر ١٩٥٨ وزيرًا للثقافة والإرشاد القومى ليخلف بذلك وزراء الإرشاد القومى المتعاقبين والمتبادلين : محمد فؤاد جلال ثم فتحى رضوان وصلاح سالم ، فلما خرج الدكتور عكاشة من الوزارة خلفه الدكتور عبد القادر حاتم الذى وصل إلى منصب نائب رئيس للوزراء ثم عمل معه الدكتور سليمان حزين وزيرًا للثقافة وأمين هويدى وزيرًا للإرشاد! ولما عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى تولى وزارة الثقافة زامله محمد فائق كوزير للإرشاد وظل الحال كذلك إلى ما قبل وفاة عبد الناصر بقليل فخلفه الأستاذ هيكل ، ثم خلف بدر الدين أبو غازى ثروت عكاشة فى الثقافة ، وعاد فائق ليتولى وزارة الإعلام (بهذا الاسم الجديد) حتى ١٥ مايو ١٩٧١ حيث عاد الدكتور حاتم نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للإعلام ، وعين الدكتور إسماعيل غانم وزيرًا للثقافة ، ثم انفرد الدكتور حاتم بالوزارتين وعين معه وزير دولة هو الدكتور محمد حسن الزيات [وزير الخارجية فيما بعد] وفى الوزارة التالية أصبح الدكتور حاتم رئيسًا للوزراء بالنيابة وعين معه وزير للثقافة هو يوسف السباعى ، ووزير للإعلام هو

الدكتور مراد غالب [وزير الخارجية السابق] ثم أضيفت وزارة الإعلام إلى الدكتور حاتم نفسه قبيل حرب أكتوبر بثلاثة أيام ، ثم عين لها فى الوزارة التاليةوزير مستقل هو الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، ثم أضيفت الإعلام إلى يوسف السباعى وجاء بعد ذلك وزيران اجتمعت معهما الثقافة والإعلام هما العطيفى والصاوى ، ثم أضيفت الثقافة لأول وآخر مرة إلى وزارة التعليم والبحث العلمى على عهد وزارة مصطفى خليل الأولى بينما أسندت الإعلام إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى سليمان ثم عادتا للضم مع بعضهما وتولاهما منصور حسن وحين ترك منصور حسن منصبه فى نهاية عهد السادات خلفه وزير للثقافة بينما أحيلت الإعلام على نائب رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين . وفى عهد الرئيس مبارك لم يحدث أن انضمت الوزارتان فقد انفرد صفوت الشريف بالإعلام وتعاقب على الثقافة كل من محمد عبد الحميد رضوان ود. أحمد هيكل وفاروق حسنى .

وتمثل وزارة الصناعة نموذجًا آخر للانضمام والانفصال فحتى عام ١٩٥٦ كانت قطاعًا من وزارة التجارة والصناعة ثم انفرد بها عزيز صدقى كوزير للصناعة (وفى أثناء الوحدة عمل معه كوزير تنفيذى لبعض الوقت فتحى رزق) وفى وزارة على صبرى الموسعة أنشئت للصناعة وزارتان : وزارة للصناعة الخفيفة بقيت مع عزيز صدقى (ثم تولاها أمين حلمى كامل) ، ووزارة للصناعة الثقيلة تولاها المهندس سمير حلمى هذا فضلاً عن وزارة جديدة للقوى الكهربائية تولاها الدكتور عزت سلامة أول وكيل لوزارة الصناعة بينما بقى البترول والتعدين مع عزيز صدقى ، ولم يدم هذا الفصل إلا إلى الوزارة التالية وعادت الصناعة لتكون وزارة واحدة، ولكن عُهد إلى وزير الصناعة بتولى وزارة الثروة المعدنية فى كثير من الأحيان كما عهد إلى وزير الصناعة بتولى شئون وزارة البترول فى أحيان أخرى كذلك فإن الثروة المعدنية نفسها ضمت فى أحيان كثيرة إلى وزير البترول وفى أحيان كثيرة أيضًا إلى وزير الصناعة على نحو ما سنرى بالتفصيل فى الباب الرابع . وفى آخر وزارات ممدوح سالم حدث العكس وعهد إلى وزير البترول بتولى وزارة الصناعة ، ولكن منذ عهد حكومة الدكتور مصطفى خليل استقلت الصناعة بوزير لها يتولى الثروة المعدنية معها واستقر الوضع على هذا الحال باستثناء فترة عبد الهادى قنديل وزير البترول الذى ضمت إليه الثروة المعدنية .

أما وزارة شـئون السودان فقد ظهـرت منذ بدء الجمهـورية تقريبًا وحتى استقال صلاح سالم من مناصبه فاختفى اسم هذه الوزارة من التشكيلات الوزارية حتى عادت فى عهد الرئيس السادات وتولاها فى البداية الدكتور عثمان بدران ثم انفرد بها ، ثم أصبحت تضم إلى وزير الدولة للزراعة أو وزير الرى أو نائب رئيس الوزراء أو وزير الرى (لفترة أطول) حتى استعيض عنها بأمانة للتكامل فى ١٩٨٢ .

□ □ □

وقد أردت من كل هذا التفصيل الذى استدرجت القارئ إليه أن أريه بعض الجهد الذى بذلته حتى وصلت إلى هذه الحقائق التى كانت بمثابة التفريعات والفروع الهامة من الهيكل الأساسى skelton للتعاقب الذى تم على مدى أربعة وأربعين عاما [وفى بعض الأحيان أكثر من مائة وسبعة عشر عاما] كانت حافلة بكل ما أمكن لصناع التاريخ الوطنى أن يجتهدوا فى

إيجاده ، وفى النص عليه ، وفى تغييره ، أو تطويره ، أو مجرد تبديله فى بعض الأحيان . وليس هذا بغريب إذا ما وجدنا هذا الكتاب يتعامل مع كل الأسماء التى تعاقبت ، أو تزاملت ، أو تبادلت ، أو تناوبت الوجود فى كثير من المواقع وأعتقد أن مثل هذا العدد قد لا يتاح لأية حقبة تاريخية أخرى ، فقد أصبح العالم الثالث نفسه يجنح بشدة إلى الاستقرار، كما أن الديمقراطيات القديمة قد هيأت لنفسها الاستقرار منذ زمان بعيد ، بل ويبدو أننا نسير بالفعل فى نفس الطريق .

□ □ □

ومع هذا فإنى أحب أن أعترف سلفا بأن هذا الكتاب معرض لأن يحتوى من الأخطاء ذلك النوع الذى يكون ملازمًا للجهد البشرى المحدود الصادر عن ذهن مكدود ، وجسد منهك ، ووقت ضيق ولكننى والله شهيد على ما أقول بذلت كل ما فى وسعى فى كل كلمة من هذا الكتاب ، ولم أكن فى كل ما بذلت إلا نموذجًا لذلك التلميذ [أو الطالب] المجتهد فى أن يحصل على الدرجة النهائية مهما كلفه ذلك من جهد وعناء وسهر ومراجعة وسؤال وإعادة واستزادة ، ومع أنه سيؤلمنى ألا أكون مؤهلا للحصول على النهاية العظمى بعد كل هذا الذى بذلته فإنى أؤمن تمام الإيمان أن الخطأ وارد لكل الأسباب التى ذكرتها .

□ □ □

على هذا النحو أرجو أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرجع يضيف إلى المعلومات الرقمية الصماء أبعادًا من فهم التطور التاريخى والتعاقب الذى أحاط بالبنيان الوزارى على مستوى وحداته الأساسية وهى الوزارات . وكلى أمل أن يسهم هذا الكتاب فى صورته التى بين أيدينا فى خدمة البحث العلمى فى مجالات الدراسات السياسية والاجتماعية والإدارية ، وأن يخدم أيضًا تصوراتنا السياسية لبناء مجتمعنا ودولتنا بما يحقق أقصى الأهداف التى نبتغيها من أجل أن يؤدى كل هيكل وظيفته القصوى فى خدمة الغايات القومية .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن ينفع بعملنا وعلمنا القراء والباحثين .

هذا وبالله التوفيق ،

د. محمد الجوادى

مدرس أمراض القلب ـ كلية طب الزقازيق

القاهرة ت : ٣٣٦٠٠٠٧

الباب الأول
التطور الكمي في حجم الوزارة

□□ حين قامت الثورة كان عدد الوزارات التي يمكن أن يتولاها وزراء مستقلون بها ١٥ وزارة ، وقد تشكلت الوزارة الأولى فى عهد الثورة وهى الوزارة السبعون فى تاريخ مصر الحديث من أحد عشر عضوًا بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه على ماهر باشا وقد تولى على ماهر فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى رئاسته للوزارة كما تولى مدير مكتبه وصديقه الحميم إبراهيم عبد الوهاب وزارتين وبذا تم شغل المناصب الوزارية فى ١٤ وزارة ، بينما بقيت الوزارة الخامسة عشرة وكانت بالصدفة وزارة المواصلات بلا وزير ، وقد عين لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلاً لمنصب أعلى وهو رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية ، وهكذا كان من الممكن أن تسير الأمور بوزارة من أحد عشر (أو آثنى عشر) عضوًا بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه .

□□ فى الوزارة التالية قفز العدد من ١١ إلى ١٦ عضوًا (رئيس ونائب رئيس و ١٤ وزيرًا) وقد تولى رئيس الوزراء وزارة واحدة بالإضافة إلى منصبه وتولى نائبه وزارة واحدة أيضًا وتولى ١٣ وزيرًا ١٣ وزارة بينما تولى الوزير الرابع عشر وهو فتحى رضوان منصب وزير الدولة ، وسرعان ما أسست وزارة الإرشاد القومى وتولى أمرها (بوسع المرء أن يقول : أسست له ، وبوسع المرء أيضًا أن يقول أسسها هو نفسه) وبعد تشكيل هذه الوزارة بثلاثة شهور حدث لها تعديل وزارى فزاد عدد أعضائها إلى ١٧ عضوًا .

□□ فى الوزارة التالية (٧٢ ـ وزارة محمد نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣) انخفض العدد إلى ١٥ عضوًا . . ولكن بشىء من التعديل المتكرر وصل العدد فى نهاية عهد هذه الوزارة إلى ١٩ عضوًا .

□□ وفى الوزارة التالية (٧٣ ـ وزارة عبد الناصر الأولى فى فبراير ١٩٥٤) كان العدد قد قفز ليتمم العشرة الثانية ولا يتراجع عن هذا الرقم إلى أقل منه أبدًا ، وأصبح عدد أعضاء الوزارة عشرين وزيرًا ، زاد فى الوزارة التالية (٧٤ ـ محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤) ليصبح واحدًا وعشرين ، وفى التالية (٧٥ ـ عبد الناصر الثانية فى إبريل ١٩٥٤) ليصبح اثنين وعشرين ، ثم عاد إلى عشرين فى التالية (٧٦ ـ وزارة عبد الناصر الثالثة ، يونيو ١٩٥٦) وفى

وزارة الوحدة الأولى كان هناك واحد وعشرون وزيرًا مصريًا [هم تقريبًا كل أعضاء الوزارة التى تشكلت ١٩٥٦ بعد استقالة عبد الرزاق صدقى وتعيين على صبرى وزيرا للرئاسة ثم دخول حسن عباس زكى عند تشكيل هذه الوزارة] .

□□ وكان تشكيل وزارة الوحدة الثانية فى أكتوبر ١٩٥٨ فرصة لزيادة أعداد الوزراء وكان لمصر ١٤ عضوًا فى الحكومة المركزية (بمن فيهم الرئيس ونائباه) و ١٥ يمثلون المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (بمن فيهم رئيس المجلس) أى أن المصريين الذين كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الوزراء قد قفز عددهم من ٢١ إلى ٢٩ مرة واحدة .

وقد استمر العدد كما هو تقريبًا فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وقد زادوا واحدًا فقط ، وأما وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد ضمت من المصريين واحدًا وثلاثين بمن فيهم الرئيس وخمسة نواب له ، واثنين وعشرين وزيرًا ، وثلاثة من نواب الوزراء .

وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) استقر عدد أعضاء الوزارة عند ٢٩ وهو ما تكرر فى وزارة على صبرى الأولى فى ١٩٦٢ .

ولكن الرقم قفز قفزته الرابعة ليقترب من الأربعين فى وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ (٣٧ عضوًا عند تشكيل الوزارة زادوا إلى ٣٩ فى أثنائها) ومنذ ذلك اليوم أصبح الرقم فوق الثلاثين فى الغالب ـ فى الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) هبط إلى ٣٥ [فقط] وفى الوزارة التالية (صدقى سليمان) إلى ٣٢ وفى وزارة عبد الناصر التاسعة فى ١٩٦٧ أصبح الرقم ٢٨ ولكنه فى ظل التعديلات المتتالية وصل إلى ٣١ وفى آخر وزارات عبد الناصر (مارس ١٩٦٨) كان العدد عند تشكيل الوزارة ٣٢ ولكنه قفز قبل نهايتها إلى ٣٤ .

هكذا تشكلت أولى وزارات عهد السادات وقد ضمت ٣٣ عضوًا ، وكذلك ثانى وزارات عهده ، وزاد الرقم فى ثالث وزارة فى عهده (وزارة الدكتور فوزى الثالثة) إلى ٣٤ عضوًا ثم عاد لينخفض إلى ٢٩ فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم والعزم على إلغاء بعض الوزارات لقيام دولة المؤسسات . . ولكن عندما شكل عزيز صدقى وزارته (فى يناير ١٩٧٢) قفز العدد مرة أخرى إلى ٣٢ فلما شكل السادات وزارته الأولى قفز العدد إلى ٣٦ ، وفى وزارته الثانية ازداد إلى ٣٧ وفى وزارة الدكتور حجازى إلى ٣٨ ثم عاد إلى ٣٥ فى وزارة ممدوح سالم الأولى وانخفض مرة أخرى إلى ٣٢ فى وزارتيه الثانية والثالثة ، ومرة أخرى فى وزارته الرابعة إلى ٣٠ ، ثم ارتفع فى وزارته الأخيرة إلى ٣١ وزيرًا وارتفع مرة أخرى فى وزارة مصطفى خليل إلى ٣٢ ، وعاد فى الثانية إلى ٣١ عضوًا فقط ، وكانت وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ بمثابة الوزارة التى حققت أقل رقم من الأعضاء فى عهد السادات كله حين ضمت ٢٦ عضوًا فقط وهو أقل عدد وصلت إليه الوزارة منذ أكتوبر ١٩٦١ . . ولكن هذه الوزارة سرعان ما زادت بتعديلات متتالية حتى وصلت إلى العدد المعتاد وهو ٣٢ عضوًا .

□□ وهكذا بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة وزارة تضم ٣٢ عضوًا (رئيس ونائب أول وخمسة نواب وخمسة وعشرون وزيرًا) وزاد العدد فى الوزارة التالية وهى وزارة فؤاد محيى الدين إلى ٣٤ عضوًا ، وعاد لينخفض فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية إلى ٣٢ عضوًا وهو نفس العدد الذى شكلت به وزارة كمال حسن على ، وقد زاد فى وزارة على لطفى إلى ٣٣ عضوًا وعاد إلى ٣٢ فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية ، ولكن هذه الوزارة انتهت بخمسة وثلاثين عضوًا ، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة ضمت ٣٤ عضوًا ، وانخفض العدد فى وزارة الجنزورى إلى ٣٢ عضوًا (رئيس ونائب رئيس و ٣٠ وزيرًا) .

□□ وفى الجدول التالى نوضح هذه الحقائق بشىء من التفصيل ذاكرين عدد نواب رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم فى كل وزارة بالإضافة إلى الرقم الترتيبى للوزارة واسم رئيسها وتاريخ توليها وقد تعمدنا أن نتخطى وزارات عهد الوحدة فى هذا الجدول لأنها لا تخضع لنفس المقاييس وبذلك تصبح المقارنة غير ذات موضوع .

جدول رقم ١ : التطور الكمى فى حجم وزارات عهد الثورة

الوزارة	تاريخ تشكيلها		نواب رئيس الوزراء *	الوزراء	نواب الوزراء	المجموع **
٧٠ـ على ماهر (٤)	٢٤ يوليو	١٩٥٢	—	١٠	—	١١ ∆
٧١ـ محمد نجيب (١)	٨ سبتمبر	١٩٥٢	١	١٤	—	١٦ ∆
٧٢ـ محمد نجيب (٢)	١٨ يونيو	١٩٥٣	١	١٣	—	١٥
٧٣ـ عبد الناصر (١)	٢٥ فبراير	١٩٥٤	٢	١٦	١	٢٠
٧٤ـ محمد نجيب (٣)	٨ مارس	١٩٥٤	١	١٨	١	٢١
٧٥ـ عبد الناصر (٢)	١٧ إبريل	١٩٥٤	—	١٨	٣	٢٢ ∆
٧٦ـ عبد الناصر (٣)	٢٩ يونيو	١٩٥٦	—	١٨	١	٢٠
٨١ـ عبد الناصر (٨)	١٨ أكتوبر	١٩٦١	٥	٢٠	٣	٢٩ ∆
٨٢ـ على صبرى (١)	٢٩ سبتمبر	١٩٦٢	—	٢٤	٤	٢٩
٨٣ـ على صبرى (٢)	٢٥ مارس	١٩٦٤	١١	٢٢	٣	٣٧ ∆
٨٤ـ زكريا محيى الدين	١ أكتوبر	١٩٦٥	٨	٢٢	٤	٣٥
٨٥ـ صدقى سليمان	١٠ سبتمبر	١٩٦٦	٤	٢٤	٣	٣٢ ∆
٨٦ـ عبد الناصر (٩)	١٩ يونيو	١٩٦٧	٤	٢٣	—	٢٨ ∆
٨٧ـ عبد الناصر (١٠)	٢٠ مارس	١٩٦٨	١	٢٩	١	٣٢ ∆
٨٨ـ محمود فوزى (١)	٢٠ أكتوبر	١٩٧٠	—	٣٢	—	٣٣
٨٩ـ محمود فوزى (٢)	١٨ نوفمبر	١٩٧٠	٤	٢٧	١	٣٣ ∆
٩٠ـ محمود فوزى (٣)	١٤ مايو	١٩٧١	٤	٢٨	١	٣٤

الـوزارة	تاريخ تشكيلها	نواب رئيس الوزراء	الـوزراء	نواب الوزراء	المجموع **
٩١ ـ محمود فوزى (٤)	١٩ سبتمبر ١٩٧١	٤	٢٣	١	٢٩
٩٢ ـ عزيز صدقى	١٧ ينـاير ١٩٧٢	٥	٢٦	ـ	٣٢
٩٣ ـ السادات (١)	٢٧ مـارس ١٩٧٣	٤	٣٢	ـ	٣٧∆
٩٤ ـ السادات (٢)	٢٥ إبـريل ١٩٧٤	٤	٣٠	٢	٣٧∆
٩٥ ـ عبد العزيز حجازى	٢٥ سبتمبر ١٩٧٤	٣	٣٢	٢	٣٨
٩٦ ـ ممدوح سالم (١)	١٦ إبـريل ١٩٧٥	٣	٣١	ـ	٣٥
٩٧ ـ ممدوح سالم (٢)	١٩ مـارس ١٩٧٦	٤	٢٧	ـ	٣٢
٩٨ ـ ممدوح سالم (٣)	٩ نوفمبر ١٩٧٦	٥	٢٦	ـ	٣٢∆
٩٩ ـ ممدوح سالم (٤)	٢٦ أكتوبر ١٩٧٧	٤	٢٥	ـ	٣٠
١٠٠ ـ ممدوح سالم (٥)	٩ مـايو ١٩٧٨	٢	٢٨	ـ	٣١
١٠١ ـ مصطفى خليل (١)	٥ أكتوبر ١٩٧٨	١	٣٠	ـ	٣٢
١٠٢ ـ مصطفى خليل (٢)	١٩ يونيـو ١٩٧٩	١	٢٩	ـ	٣١
١٠٣ ـ السادات (٣)	١٤ مـايو ١٩٨٠	٦	١٩	ـ	٢٦∆
١٠٤ ـ مبارك (١)	١٤ أكتوبر ١٩٨١	٦	٢٥	ـ	٣٢
١٠٥ ـ فؤاد محيى الدين (١)	٣ ينـاير ١٩٨٢	٥	٢٨	ـ	٣٤
١٠٦ ـ فؤاد محيى الدين (٢)	٣١ أغسطس ١٩٨٢	٤	٢٧	ـ	٣٢
١٠٧ ـ كمال حسن على	١٦ يـوليو ١٩٨٤	٢	٢٩	ـ	٣٢
١٠٨ ـ على لطفى	٥ سبتمبر ١٩٨٥	٤	٢٨	ـ	٣٣
١٠٩ ـ عاطف صدقى (١)	١١ نوفمبر ١٩٨٦	٤	٢٧	ـ	٣٢
١١٠ ـ عاطف صدقى (٢)	١٣ أكتوبر ١٩٨٧	٤	٢٧	ـ	٣٢∆
١١١ ـ عاطف صدقى (٣)	١٤ أكتوبر ١٩٩٣	٢	٣١	ـ	٣٤
١١٢ ـ كمال الجنزورى	٤ ينـاير ١٩٩٦	١	٣٠	ـ	٣٢

* فى الوزارات التى رأسها الرئيس عبد الناصر بعد وقوع الانفصال كانوا نوابا لرئيس الجمهورية .

** يتضمن المجموع حسبان رئيس الوزراء نفسه أيضًا .

∆ ويلاحظ أن هذا العدد يعكس حجم الوزارة عند تشكيلها ، وقد اعترت بعض هذه الوزارات تغييرات فى العدد نتيجة التعديلات المتتالية على نحو ما هو مذكور بالتفصيل فى كتابى «الوزراء» وفى الباب الثانى من هذا الكتـاب ، ولكننا نذكر الأرقام القيـاسية التى وصلت إليها بعض الـوزارات فى وقت من الأوقات فـالـوزارة (٧٠) وصلـت إلى ١٤ فى آخـر يـوم لها ، والـوزارة (٧١) وصلـت إلى ١٧ عضـوًا فى ديسمبر ١٩٥٢ ، والوزارة (٧٥) وصلـت إلى ٢٥ والوزارة (٨١) وصلت إلى ٣١ عضوًا والـوزارة (٨٣) وصلت إلى ٣٩ عضوًا والوزارة (٨٥) وصلت إلى ٣٣ والـوزارة (٨٦) وصلت إلى ٣١ والوزارة (٨٧) وصلت إلى ٣٥ والوزارة (٨٩) وصلـت إلى ٣٥ والوزارة (٩٣) وصلـت إلى ٣٨ والوزارة (٩٤) وصلـت إلى ٣٨ والوزارة (٩٨) وصلت إلى ٣٤ والوزارة (١٠٣) وصلت إلى ٣٢ والوزارة (١١٠) وصلت إلى ٣٥ .

الباب الثانى
التعاقب الزمنى لنشأة الوزارات المصرية

□□ فى ١٨٧٨ بدأ النظام الوزارى فى مصر بثمانى نظارات [وزارات] كانت هى : الخارجية والداخلية والحقانية والجهادية [وهى التى نسميها اليوم فى المصطلح السياسى الصحفى باسم وزارات السيادة] والأوقاف والمعارف والأشغال والمالية [وهى التى يمكن أن نسميها اليوم بالوزارات الفنية] ، وبعد أربع سنوات فقط أنشئت وزارة جديدة للأقاليم السودانية ولكنها سرعان ما ألغيت .

□□ أما وزارة الزراعة فهى عاشر وزارات مصر من حيث الإنشاء وقد أنشئت فى نوفمبر ١٩١٣ ، وتأتى وزارة المواصلات فى الترتيب الحادى عشر بين الوزارات وقد أنشئت فى يونيو ١٩١٩ ، وبذلك وصل عدد الوزارات المستقرة عشر وزارات بعد العمر القصير الذى تمتعت به الوزارة التاسعة .

□□ وقد استمرت مصر بهذا العدد من الوزارات (١٠ وزارات) حتى منتصف الثلاثينات فوزارة صدقى باشا التى شكلت فى يونيو ١٩٣٠ كانت تضم سبعة وزراء بالإضافة إلى رئيسها ومعنى هذا أن بعض هؤلاء كان يتولى أكثر من وزارة ، وفى مقدمة هؤلاء صدقى باشا الذى كان يتولى وزارتى الداخلية والمالية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة وحافظ حسن باشا الذى كان يتولى وزارتى الأشغال العمومية والزراعة (على نحو ما أتيح لعبد العظيم أبو العطا وحده فى عهد الثورة) ، أما وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣) فقد كانت تضم تسعة وزراء (يتولى كل واحد منهم وزارة واحدة) بالإضافة إلى رئيسها الذى كان يتولى وزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزارة .

□□ وفى يونيو ١٩٣٥ أنشئت وزارة جديدة للتجارة والصناعة ، وبعدها بأقل من عام أنشئت وزارة الصحة العمومية فى إبريل ١٩٣٦ ، وبعدها بثلاث سنوات أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى أغسطس ١٩٣٩ ، وقبل أن ينقضى عام آخر أنشئت وزارة التموين فى يونيو ١٩٤٠ وفى العام التالى أنشئت وزارة جديدة باسم الوقاية المدنية فى ١٩٤١ ولكنها ألغيت فى ١٩٤٤ .

□□ على هذا النحو كانت فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ١٤ وزارة فقط من إجمالى ١٦ وزارة تم إنشاؤها منذ بدء النظام الوزارى فى ١٨٧٨ وذلك بعد إلغاء وزارتى الأقاليم السودانية

التى لم تعمر إلا شهورًا ووزارة الوقاية المدنية التى ألغيت بعد ثلاث سنوات من إنشائها، وهكذا كان فى وسع كل رئيس وزراء جديد أن يستوزر أربعة عشر وزيرًا (أو أقل) عند تشكيله لوزارته ، فإذا أراد أن يزيد عن هذا العدد كان فى وسعه أن يعين وزير دولة [أو أكثر] .

□□ وعلى هذا النحو كانت وزارة أحمد ماهر باشا التى شكلها فى أكتوبر ١٩٤٤ تضم ١٢ وزيرًا بالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه الذى احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ، وكان الدكتور هيكل باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين يجمع بين وزارتين هما المعارف العمومية والشئون الاجتماعية ، فلما شكل الدكتور أحمد ماهر باشا وزارته الثانية فى يناير ١٩٤٥ ضمت ١٤ وزيرًا بالإضافة إلى رئيسها ، وكان من بين هؤلاء وزير دولة ، بينما احتفظ أحمد ماهر بوزارة الداخلية ، وحل وزيران مكان الدكتور هيكل باشا وهما الدكتور السنهورى فى المعارف ، وعبد المجيد بدر فى الشئون الاجتماعية .

□□ ظلت الأمور على هذا الوضع حتى شكل النحاس باشا وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠ فكانت أولى الوزارات كبيرة العدد فى التاريخ الحديث إذ ضمت ١٧ وزيرًا بالإضافة إلى رئيسها ، وفيما بعد دخلها وزراء آخرون وخرج منها وزراء ولكن عددها لم يزد فى نهاية عهدها ، وتعتبر هذه الوزارة شبيهة إلى حد كبير بوزارة جمال عبد الناصر الأخيرة فى مارس ١٩٦٨ فقد استعان النحاس فيها بأهل الخبرة من أساتذة الجامعة على نطاق واسع ، ومن أصحاب الفكر حتى وإن كان مخالفًا للفكر الوفدى التقليدى السائد حتى ذلك الوقت ، ومن بين هؤلاء الوزراء السبعة عشر كان هناك وزير دولة واحد و ١٦ وزيرًا يتولون وزارات محددة كانت هذه الوزارات بالطبع تضم الوزارات الأربع عشرة القديمة ووزارتين جديدتين استحدثتها هذه الوزارة ، ونهجت فى استحداثها نفس النهج الذى نهجته الثورة فيما بعد وذلك بتعيين الوزير قبل إنشاء الوزارة ، هاتان الوزارتان هما الشئون البلدية والقروية ، والاقتصاد الوطنى ومن الطريف أن الوزارة الأولى سرعان ما انقسمت إلى وزارتين ، ومن الطريف ثانية أن حدث هذا مرتين ، ومن الطريف ثالثة أنه سرعان ما عادت الوزارتان الجديدتان إلى الانضمام وقد حدث هذا للمرة الأولى فى عهد على ماهر باشا فى وزارته التى أعقبت حريق القاهرة ، وصدر مرسوم فى ٢٢ فبراير ١٩٥٢ بإنشاء وزارة جديدة اسمها الشئون القروية ، وأن يصبح اسم الوزارة القديمة (البلدية والقروية) وزارة الشئون البلدية ، فلما شكل نجيب الهلالى وزارته فى مارس ١٩٥٢ استصدر هو الآخر مرسومًا من الملك فى ٥ مارس ١٩٥٢ بإلغاء وزارة الشئون القروية ، وعودة الأمور كما كانت عليه من قبل .

□□ وهكذا نجد أن لعبة الضم والفصل قد بدأت قبيل الثورة بقليل وليس بعدها ، ومن الطريف كما قلنا إن على ماهر باشا نفسه عاد لينفذ رأيه بفصل هذه الوزارة إلى وزارتين وأسند كل وزارة من الوزارتين إلى وزير مستقل بها وذلك فى اليوم الأخير لوزارته الأخيرة (٦ سبتمبر ١٩٥٢) وقد عين مريت غالى وزيرًا للشئون القروية ، ونور الدين طراف وزيرًا للشئون البلدية

ولكن هذا الوضع لم يستمر إلا يومًا واحدًا فقط وعادت هذه الوزارة وزارة واحدة فى الوزارة التالية لمحمد نجيب (فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢) .

□□ أما الوزارة الجديدة الثانية التى استحدثها الوفد عند تشكيل وزارة النحاس باشا الأخيرة فكانت وزارة الاقتصاد الوطنى ، ومن الطريف أن المرسوم الذى صدر بإنشاء هذه الوزارة لم يصدر إلا فى ٦ مارس ١٩٥٠ أى بعد تعيين الوزير بشهرين (إلا أسبوعا) ، ومن الطريف أيضًا أن على ماهر عندما تولى الحكم بعد النحاس باشا استصدر فى ٧ فبراير ١٩٥٢ مرسومًا بضم المصالح التابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى إلى وزارة المالية وتعديل اسمها إلى المالية والاقتصاد ، وبذا فإن وزارة الاقتصاد الوطنى قضت من العمر سنتين إلا شهرًا .

□□ وهكذا نجد معالم سياسة على ماهر واضحة فى أنه كان يولى اهتمامًا أكبر بالشئون البلدية والقروية بحيث كان مصممًا على تخصيص وزارتين (لا وزارة واحدة) لهذا المجال بينما كان على ماهر نفسه مؤمنا بضرورة تمركز السلطات فيما يتعلق بالمالية والاقتصاد ولذلك ألغى وزارة الاقتصاد الوطنى وأعاد ضم اختصاصاتها إلى وزارة المالية مع تغيير اسم المالية إلى المالية والاقتصاد الوطنى .

□□ أما الثورة فقد أنشأت بعد أقل من ثلاثة شهور من قيامها وزارة للقصر فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ ونلاحظ أن هذه الوزارة نشأت كوزارة وليس كوزارة دولة وقد أسندت إلى وزير العدل أحمد حسنى .

□□ ثم كانت وزارة الإرشاد القومى بعد أقل من شهر وبالتحديد فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ بمثابة ثانى الوزارات التى أنشئت فى عهد الثورة .

□□ وبعد هذا تضمنت التشكيلات الوزارية الصادرة فى عهد الثورة كثيرًا من المسميات كوزارات دولة : كوزير دولة للشئون السياسية ، وللشئون العامة ، ولشئون الإنتاج .

□□ ولكن الثورة لم تبدأ [فيما عدا الإرشاد القومى] فى إنشاء وزارات باختصاصات واضحة إلا بعد انتخاب عبد الناصر رئيسًا للجمهورية فى يونيو ١٩٥٦ وتشكيله لوزارته الثالثة فى ٢٩ يونيو ١٩٥٦ فبتشكيله لهذه الوزارة ظهرت نصوص واضحة على أربع وزارات جديدة هى : وزارة الصناعة التى اقتطعت من وزارة التجارة والصناعة بحيث انقسمت الوزارة القديمة إلى وزارتين ، ووزارة الدولة للإصلاح الزراعى التى تولت مهام اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، كما ظهر فى تشكيل هذه الوزارة مسمى وزارة الدولة للتخطيط وقد أضيفت أعباؤها إلى عبد اللطيف بغدادى الذى كان أول الوزراء فى القرار الصادر بتشكيل الوزارة وكان وزيرًا للشئون البلدية والقروية ، وظهر « العمل » فى مسمى منصب حسين الشافعى كوزير للشئون الاجتماعية والعمل . وعلى هذا النحو كانت وزارة عبد الناصر الثالثة تضم ١٨ وزيرًا بالإضافة إلى رئيسها وكان كل منهم يتولى وزارة واحدة [باستثناء عبد اللطيف بغدادى وحسين الشافعى اللذين أشرنا إلى اختصاصهما فى الفقرة السابقة] .

□□ وفيما بعد وأثناء حرب ١٩٥٦ عين عبد اللطيف بغدادى وزيرًا لشئون مدينة بورسعيد بالإضافة إلى منصبيه ، كذلك ففى ١٩٥٧ نشأ منصب وزير رياسة الجمهورية وتولاه على صبرى .

□□ وبهذا أصبحت هناك وزارات جديدة لم يبدأ وجودها إلا فى عهد الثورة منها ما لم ينفرد به وزير حتى الآن (العمل ـ التخطيط) ومنها ما انفرد بها وزراء (الإصلاح الزراعى ـ الصناعة ـ شئون رياسة الجمهورية) .

□□ عند تشكيل وزارة الوحدة الأولى لم يحدث أن ازداد عدد الوزراء المصريين ، وقد ضمت وزارة الوحدة الأولى نائبين لرئيس الجمهورية و ١٧ وزيرًا مصريا لم يكن منهم إلا وزير جديد واحد ، وكان من بين هؤلاء التسعة عشر (النائبان والسبعة عشر وزيرًا) ١٧ وزيرًا من الوزراء الثمانية عشر الذين ضمتهم وزارة عبد الناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ [بينما كان الثامن عشر وهو وزير الزراعة قد استقال فى نوفمبر ١٩٥٧ وأضيفت الزراعة إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعى] ، وبالإضافة إلى السبعة عشر كان هناك على صبرى الذى كان قد عين وزيرًا فى أثناء عهد الوزارة السابقة ، وحسن عباس زكى الذى كان بمثابة الوزير الوحيد الجديد عند تشكيل هذه الوزارة فى مارس ١٩٥٨ . . ولكن هذا التشكيل تضمن إنشاء وزارة جديدة وإن لم يكن هذا واضحًا تمامًا فى حينه ، فها هو القيسونى وزير المالية والاقتصاد يتولى الاقتصاد [فقط] ويضم إليها التجارة بينما يعين وزير جديد [هو حسن عباس زكى] ليتولى الخزانة [فقط] وبذلك فإن وزارتى المالية والاقتصاد اللتين كانتا قد انضمتا منذ عهد وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢ قبل الثورة قد عادتا للانفصال ، ونلاحظ هنا أن المالية قد أطلق عليها الخزانة ، ويبدو أن هذا كان اسمها فى الحكومة السورية وأخذناه فى مصر من باب الوحدة بين القطرين ، أقول « يبدو » لأنه ليس عندى دليل مؤكد وقد أكون مخطئًا وقد أكون مصيبًا بنفس القدر .

□□ فى أكتوبر ١٩٥٨ (وزارة الوحدة الثانية) ظهرت الثقافة إلى الوجود ، وقد بدأت بأن أصبح هناك نص على وجودها مع الإرشاد القومى فى نفس المنصب الوزارى فبعد أن كان فتحى رضوان وزيرًا للإرشاد القومى خلفه ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى . . وفيما عدا ذلك فإنه منذ هذا التاريخ وحتى أغسطس ١٩٦١ (تشكيل وزارة الوحدة الرابعة التى شهدت تغييرات مهمة فى عدد الوزارات والاختصاصات) لم تحدث فى الهيكل الوزارى إلا تعديلات محدودة جدًا كانت محصورة فى :

[١] غياب كلمة « التجارة » من منصب القيسونى وبالتالى من نص التشكيل الوزارى وبحيث بقى القيسونى وزيرًا للاقتصاد (على المستوى المركزى) كما كان هناك وزير للخزانة على المستوى المركزى (هو حسن جبارة) بينما أصبح هناك وزيران فى الحكومة المصرية للاقتصاد (حسن عباس زكى) والخزانة (حسن صلاح الدين) وبذا فإنه يمكن استنتاج أن التجارة التى كانت فى الماضى وزارة مستقلة تضم الصناعة أيضًا قد أصبحت الآن قطاعا

فى وزارة الاقتصاد دون النص على اسمها فى التشكيل الوزارى (وإن كان هذا النص قد ورد فى مارس ١٩٥٨)

[٢] عين وزير للدولة فى أثناء هذه الوزارة هو الدكتور عبد القادر حاتم [وكان قد عين قبيل ذلك نائبًا لوزير رئاسة الجمهورية] وقد فوض هذا الوزير اختصاصات الإذاعة وهيئة الاستعلامات .

[٣] عين وزير للدولة للشئون الحربية ، وكان هو الفريق محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

[٤] عين كمال الدين حسين كوزير للإدارة المحلية وكان وزيرًا مركزيًا للتربية والتعليم ، وعين ٢١ محافظًا لمحافظات الإقليم المصرى .

□□ فى أغسطس ١٩٦١ حدث أكبر تطوير فى عدد الوزارات حتى ذلك الوقت فقد أنشئت ست وزارات جديدة هى العمل ، والإسكان ، والسد العالى ، والبحث العلمى ، وإصلاح الأراضى ، والتعليم العالى . ونلاحظ أن « العمل » وهى أولى هذه الوزارات كانت ترد فى التشكيلات الوزارية منذ ١٩٥٦ مضافة إلى الشئون الاجتماعية التى كان السيد حسين الشافعى يتولاها باستمرار أما الوزارات الجديدة فيمكن أن نلخص للقارئ موقفها « الهيكلى » على النحو التالى :

ΔΔ كانت الإسكان بديلاً عن « الشئون البلدية والقروية » .

ΔΔ كانت السد العالى بمثابة وزارة وقتية للإشراف على بناء السد العالى وقد انضمت اختصاصاتها فى ١٩٧٠ إلى وزير الكهرباء على الرغم من أن وزارة الكهرباء أنشئت بعد وزارة السد العالى .

ΔΔ نشأت وزارة البحث العلمى بتجميع الجهات والمراكز البحثية من عدد من الوزارات .

ΔΔ كانت إصلاح الأراضى تعبيرًا عن الاهتمام بهذا المجال .

ΔΔ فيما بعد تشكيل الوزارة صدر ما ينص على أن تختص وزارة التعليم العالى «الجديدة» بالجامعات والتعليم العالى فى المعاهد والكليات العليا على أن تختص التربية والتعليم بالتعليم العام .

□□ ومع أن أغسطس ١٩٦١ شهد زيادة عدد الوزارات بست وزارات جديدة إلا أنه لم يكن هناك وزراء مصريون لكل هذه الوزارات ، فقد كان تشكيل هذه الوزارة بصورة موحدة بحيث لا تقتضى وجود وزير مركزى من أى من القطرين ووزير تنفيذى مصرى ، ووزير تنفيذى سورى على نحو ما كان فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة أو وزير مصرى ووزير سورى لكل وزارة على نحو ما كان فى الوزارة الأولى ، وإنما كانت هناك وزارات بوزير واحد (وهى

أغلبية الوزارات) ، وسبع وزارات بوزيرين ، ووزارة واحدة بثلاثة وزراء [راجع كتابنا : الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم : تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ، ١٩٩٦] ، وهكذا فإنه بحدوث الانفصال فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ وباستقالة الوزراء السوريين فى أكتوبر ١٩٦١ أصبحت هناك وزارات مصرية لا يتولى أمرها أى وزير وبقى هذا الوضع أياما قليلة ، وسرعان ما شكلت وزارة عبد الناصر الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ .

□□ ضمت هذه الوزارة (عبد الناصر الثامنة ، أكتوبر ١٩٦١) خمسة نواب لرئيس الجمهورية يتولى كل منهم وزارة أو وزارتين (ثلاثة يتولى كل منهم وزارتين ، واثنان يتولى كل منهما وزارة واحدة) وعشرين وزيرًا (بينهم ٣ وزراء للدولة ، ووزيران يتولى كل منهما وزارتين) وثلاثة نواب للوزراء ، وبهذا يمكن القول إن عدد الوزارات أو المناصب الوزارية فى هذه الوزارة كان ثمانية وعشرين منصبا وزاريا . وبعد أيام قليلة من تشكيل هذه الوزارة صدر قرار بتكليف حسين الشافعى بمهام وزير شئون الأزهر بما يعنى أن عدد الوزارات قد استقر الآن عند ٢٨ وزارة [نصفها (١٤) أنشأتها الثورة ولم يكن قد نشأ قبل الثورة] ويمكن لنا أن نعد هذه الوزارات فى ذلك الوقت (نوفمبر ١٩٦١) على النحو التالى :

(أ) الوزارات الثمانية الأولى الموجودة منذ ١٨٧٨

١ ـ المالية [وقد أصبح اسمها الخزانة]
٢ ـ الحربية
٣ـ الداخلية
٤ ـ الأوقاف
٥ ـ الخارجية
٦ ـ الأشغال
٧ـ المعارف [وقد أصبح اسمها التربية والتعليم]
٨ ـ العدل (الحقانية)

(ب) الوزارات التى أنشئت على التعاقب قبل الثورة :

١ ـ الزراعة
٢ ـ المواصلات
٣ـ الصحة
٤ ـ الشئون الاجتماعية
٥ ـ التموين .

(جـ) الوزارات التى نشأت قبل الثورة وألغيت وعادت الثورة إلى إنشائها :

١ ـ الاقتصاد

(د) الوزارات الجديدة التى أنشأتها الثورة :

١ ـ شئون رئاسة الجمهورية
٢ ـ الإرشاد القومى
٣ ـ الإصلاح الزراعى
٤ ـ الصناعة
٥ ـ التخطيط
٦ ـ العمل
٧ـ الثقافة
٨ ـ الإدارة المحلية
٩ ـ السد العالى
١٠ ـ الإسكان والمرافق
١١ ـ إصلاح الأراضى
١٢ ـ البحث العلمى
١٣ ـ التعليم العالى
١٤ـ شئون الأزهر .

□□ هكذا تشكلت وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والتى سميت بالمجلس التنفيذى للإقليم المصرى وضمت ٢٤ وزيرًا (بالإضافة إلى رئيس الوزراء الذى لم يجمع بين رئاسة الوزارة وبين أى منصب وزارى آخر) وأربعة من نواب الوزراء كان كل منهم يتولى منصب النائب لوزير فى وزارة يوجد لها وزير (فحسين ذو الفقار صبرى كان نائبًا لوزيرالخارجية محمود فوزى ، ومحمد على حافظ كان نائبًا لوزير التربية والتعليم السيد يوسف، ولبيب شقير كان نائبًا لوزير التخطيط الذى كان هو الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الخزانة والتخطيط ، وإبراهيم نجيب إبراهيم كان نائبًا لوزير الإسكان والمرافق الذى هو المهندس أحمد محرم) . أما الوزراء الأربعة والعشرون فكان كل منهم يتولى وزارة واحدة ، أو وزارتين كانتا حتى ذلك الحين وزارة واحدة (حاتم : الثقافة والإرشاد القومى) وكان ثلاثة منهم فقط يجمعون بين وزارتين متقاربتين وهما : القيسونى (الخزانة والتخطيط) وعبد المحسن أبو النور (الإصلاح الزراعى و إصلاح الأراضى) والبهى (الأوقاف وشئون الأزهر) ومعنى هذا أن أقصى عدد كان يمكن أن يصل إليه عدد الوزراء كان ٢٩ وزيرًا ، فقد تضمنت هذه الوزارة لأول مرة النص على الشباب [وهى بمثابة الوزارة الخامسة عشرة فى عهد الثورة] وعين طلعت خيرى كوزير دولة للشباب ، وهذه هى الزيادة الوحيدة التى حدثت بالمقارنة بالوزارة السابقة.

□□عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ حدث أكبر توسع فى الوزارات فى عهد الثورة وظهرت نصوص واضحة على وزارات جديدة وإن كانت هذه الوزارات قد أسندت إلى وزراء يتولون الوزارات القديمة أو الأصلية وعلى هذا النحو فقد نصت هذه الوزارة فى قرار تشكيلها على الوزارات الآتية التى لم يكن لها أى ذكر قبل هذا :

١ ـ العلاقات الثقافية الخارجية (وقد ألغيت فى الوزارة التالية وضمت إلى الخارجية) .

٢ ـ ظهر مصطلح التجارة الخارجية مقترنا بالاقتصاد .

٣ ـ ظهر مصطلح التجارة الداخلية مقترنا بالتموين .

٤ ـ قسمت الصناعة إلى وزارتين للصناعات الخفيفة ، وللصناعات الثقيلة .

٥ ، ٦ ـ ظهر مصطلحا التعدين (الثروة المعدنية) والبترول وقد أسندا إلى وزير الصناعات الخفيفة [وهو الآن نائب رئيس وزراء وكان وزيرًا للصناعة] .

٧ ـ ظهر مصطلح القوى الكهربائية [وبذا يمكن القول إن قطاع الصناعة نفسه أصبح يضم ٥ تخصصات أو وزارات ، وبعد شهور قليلة من تشكيل الوزارة أصبح هناك ٣ وزراء فى هذا القطاع بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء الذى ظل يتولى التعدين والبترول] .

٨ ـ أصبح هناك وزير للنقل ، بالإضافة إلى وزير المواصلات ، ويشرف على الوزارتين نائب رئيس وزراء كان وزيرًا للمواصلات من قبل .

٩ ـ ظهر مسمى السياحة لأول مرة .

١٠ ـ ظهر مسمى وزير الإعلام لأول مرة وإن كان بديلا للإرشاد القومى .

وبذا يمكن القول إن نصوص تشكيل هذه الوزارة قد أتاحت الفرصة لتسعة مقاعد وزارية جديدة ، وإن لم يكن العدد قد زاد بنفس القدر ، وقد تشكلت هذه الوزارة من ٣٧ عضوًا [رئيس و ١١ نائبا لرئيس الوزراء و٢٢ وزيرًا و ٣ نواب للوزراء] .

□□ كان ضروريا بعد هذا التوسع الزائد الذى لابد أن تظهر له عيوب أن يحدث تقلص فى عدد أعضاء الحكومة وهو ما بدأ يحدث بأسرع ما يمكن وإن لم يكن بالقدر الكافى فقد أصبحت الحكومة التالية تضم ٣٥ عضوًا [رئيس و ٨ نواب و ٢٢ وزيرًا وأربعة نواب وزراء] ، ثم أصبح العدد بعدها بشهور ٣٢ عضوًا فى حكومة صدقى سليمان [رئيس ، وأربعة نواب و٢٤ وزيرًا و ٣ نواب وزراء] وقد زيدت هذه الوزارة وزيرًا واحدًا بعد شهرين ، ثم حدث تقلص أكبر فى حجم الوزارة فى حكومة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) فأصبحت تضم أربعة نواب للرئيس و ٢٣ وزيرًا فقط وبدون أى من نواب الوزراء أى أن الحكومة كلها كانت تتكون من ٢٨ عضوًا فقط [وقد زيدت هذه الوزارة بثلاثة وزراء من القدامى على شهور متعاقبة] .

□□ ولكن عبد الناصر نفسه عاد إلى زيادة العدد وأصبحت وزارته العاشرة والأخيرة (مارس ١٩٦٨) تضم نائبًا للرئيس و ٢٩ وزيرًا ونائب وزير أى أن الحكومة عادت لتضم ٣٢ عضوًا ، وقد بقى هذا العدد ثابتًا رغم خروج (وتصعيد ووفاة) ودخول الوزراء ، ثم نقص هذا العدد باستقالة وزير الإنتاج الحربى وإلغاء الوزارة ، ثم عاد إلى الزيادة بتعيين آخر أربعة وزراء فى عهد عبد الناصر فى إبريل ١٩٧٠ ، وبهذا فقد كانت الوزارة تضم عند وفاة عبد الناصر ٣٥ عضوًا .

□□ شهد عهد الرئيس السادات تغييرات كثيرة فى عدد الوزارات واختصاصاتها وعدد الوزراء واختصاصاتهم على نحو ما يتضح من الجدول الذى يضمه الباب الأول من هذا الكتاب ، ولكننا سنشير هنا (فى ترتيب تاريخى تعاقبى) إلى الوزارات الجديدة التى أنشئت فى هذا العهد والتغييرات التى شملت الهياكل الوزارية :

- Δ فى نوفمبر ١٩٧٠ عاد النص واضحًا على وجود وزارة لشئون رئاسة الجمهورية .
- Δ فى نوفمبر ١٩٧٠ أصبح منصب وزير الكهرباء بديلا عن منصب وزير السد العالى ، وأصبحت أعباء السد العالى هى المضافة إلى وزير الكهرباء بعد تشكيل الوزارة .
- Δ فى يناير ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة للطيران المدنى .
- Δ فى مارس ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة للشئون الخارجية [وقد كان هو نفسه وزيرًا للدولة] وقد ظل هذا التقليد سائدًا معظم عهد السادات بوجود وزير دولة للشئون (أو العلاقات) الخارجية إلى جوار وزير الخارجية .

∆ في إبريل ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة لشئون مجلس الأمة [وكان وزير الشئون الاجتماعية يتولى هو الآخر مسئولية شئون مجلس الأمة] وقد ظل هذا التقليد موجودًا طوال عهد السادات بوجود وزير [أو أكثر . وفى بعض الأحيان نائب لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء] لشئون البرلمان على اختلاف مسميات المنصب .

∆ فى مايو ١٩٧١ ظهر منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء [وقد أسند إلى وزير كان وزيرًا للدولة فى الحكومة السابقة وبعد ١٣ عامًا أصبح وزيرًا للخارجية]

∆ فى مايو ١٩٧١ ظهر منصب وزير الدولة للبترول والثروة المعدنية [إلى جوار نائب رئيس الوزراء الذى كان يتولى الصناعة والبترول والثروة المعدنية]

∆ فى سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار بتحديد وزير مختص بالتنمية الإدارية .

∆ فى سبتمبر ١٩٧١ عاد منصب وزير الدولة لشئون الإنتاج الحربى إلى الظهور وأسند إلى وزير متفرغ له .

∆ فى سبتمبر ١٩٧١ ألغيت وزارة الشباب وأسند إلى وزير التربية والتعليم تصريف أمورها .

∆ فى سبتمبر ١٩٧١ أسست وزارة جديدة للنقل البحرى .

∆ فى يناير ١٩٧٢ حدثت مجموعة من الازدواجات ، فقد أصبح وزير الحربية نائبا لرئيس الوزراء ووزيرًا للحربية والإنتاج الحربى بالإضافة إلى وجود وزير للدولة للإنتاج الحربى ، كما كان هناك نائب لرئيس الوزراء ووزير للثقافة والإعلام وبالإضافة إليه تم تعيين وزير دولة للإعلام ، وكان هناك وزير للزراعة واستصلاح الأراضى وعين أيضًا وزير دولة لاستصلاح الأراضى ، وكان هناك وزير للتخطيط ووزير دولة للتخطيط .

∆ فى سبتمبر ١٩٧٢ عين وزير دولة للشباب بعد ما كانت الوزارة قد ألغيت منذ عام .

∆ فى أكتوبر ١٩٧٢ عين وزيران جديدان للحربية وللإنتاج الحربى بدون أن يجمع وزير الحربية الجديد [المشير أحمد إسماعيل] بين وزارته ووزارة الإنتاج الحربى .

∆ فى مارس ١٩٧٣ تم تعيين وزير مستقل لشئون الأزهر بالإضافة إلى وزير الأوقاف الذى كان نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الدينية .
ثم تعيين أول وزير للتأمينات .
ظهر إلى الوجود منصب وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية .

∆ في ٣ أكتوبر ١٩٧٣ ظهر مسمى منصب الوزير المقيم فى ليبيا ، وقد تعاقب عليه وزيران كانا من باب الطرافة طبيبين فى الأصل .

∆ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ أنشئت وزارة التعمير وأسندت إلى وزير جديد .

∆ فى إبريل ١٩٧٤ بدأ منصب وزير شئون السودان فى الظهور وأسند إلى وزير استصلاح الأراضى فى الحكومة السابقة .
عاد منصب وزير شئون رياسة الجمهورية للظهور .
ظهر لأول مرة منصب وزير التجارة الخارجية ، وذلك أن بعد أن ضم النائب الأول لرئيس الوزراء الاقتصاد إلى مسئولياته التى كانت فى الماضى مقتصرة على المالية .

∆ فى مايو ١٩٧٤ عاد منصب وزير الدولة للشئون الخارجية إلى الظهور .

∆ فى سبتمبر ١٩٧٤ ظهر منصب وزير دولة للمتابعة والرقابة .
ظهر منصب وزير الدولة للتعاون الاقتصادى .
انضمت التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية وأصبحت هناك وزارة للتجارة وبقى التموين منفردا بدون التجارة الداخلية .

∆ فى إبريل ١٩٧٥ ظهرت الطاقة الذرية فى مسمى وزير الدولة للبحث العلمى ، والطاقة فى مسمى نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء ، والتدريب فى مسمى وزير القوى العاملة وبدون أى آثار هيكلية .

∆ فى فبراير ١٩٧٧ ظهر مسمى وزير الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية لعدة شهور واختفى بعد ذلك .

∆ فى أكتوبر ١٩٧٧ ظهر مسمى التنمية الريفية مرتبطًا بوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى وحتى مايو ١٩٧٨ فقط .
عين ثلاثة وزراء للدولة بدون اختصاصات .

∆ فى مايو ١٩٧٨ ظهر النص على المجتمعات الجديدة فى منصب وزير التعمير .

∆ فى أكتوبر ١٩٧٨ عادت التجارة الخارجية للارتباط بالاقتصاد والتعاون الاقتصادى .
بدأت محاولة لإلغاء وزارة الإعلام ولكنها لم تتم .

∆ فى يناير ١٩٧٩ انفصلت شئون الأزهر عن الأوقاف واستمر هذا حتى الآن .

∆ فى فبراير ١٩٧٩ عادت وزارة الشباب للظهور .

∆ فى يونيو ١٩٧٩ ظهر مسمى التمويل الخارجى مرتبطًا بوزير الدولة للتعاون الاقتصادى .
عاد منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية للظهور .

∆ فى مايو ١٩٨٠ حدث تغيير فى بناء الوزارة [القطاعات ، ووزراء الخدمات كوزراء دولة انظر النص الكامل فى كتابنا : الوزراء ورؤساؤهم ونواب

رؤسائهم ونوابهم : تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق، ١٩٩٦] .

بدأ النص على « الأمن الغذائى » مرتبطًا بوزير الزراعة .

ألغيت وزارة الدولة للشباب .

ألغى منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية .

ظهرت محاول مهمة لضغط عدد الوزراء ، وساعد عليها أن ضمت الوزارات الاقتصادية فى وزارة واحدة تولاها نائب رئيس الوزراء كما ضمت وزارات الإسكان والتعمير واستصلاح الأراضى مع وزير واحد (كان لهذه الوزارات فى وزارة أكتوبر ١٩٧٨ أربعة وزراء ، وفى وزارة يونيو ١٩٧٩ ثلاثة وزراء) كذلك استمر ضم وزارات النقل والمواصلات والنقل البحرى مع وزير واحد (وهو ما بدأ فى نوفمبر ١٩٧٦ ، وفى فترات سابقة كان هناك ثلاثة وزراء) واستمر ضم التعليم والبحث العلمى مع وزير واحد (كان هناك ٣ وزراء فى حكومة ممدوح سالم الأولى على سبيل المثال أو فى حكومتى الدكتور محمود فوزى الأولى وعبد الناصر الأخيرة) والشئون والتأمينات (كان هناك وزيران) والسياحة والطيران (فى بعض الأوقات كان هناك وزيران) والثقافة والإعلام (فى بعض الأحيان كان هناك وزيران وأكثر) وبهذا فقد وصل عدد الوزراء فى هذه الوزارة ١٩ وزيرًا فقط بالإضافة إلى ٦ نواب لرئيس الوزراء ، وفى يناير ١٩٨١ عين وزير دولة للمالية والاقتصاد ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ٢٨ .

∆ فى يناير ١٩٨١ عاد منصب وزير رئاسة الجمهورية للظهور وحتى ألغى نهائيًا فى سبتمبر ١٩٨١ .

∆ فى فبراير ١٩٨١ عين نائب رئيس وزراء للتنمية الشعبية ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ٢٩ .

∆ فى سبتمبر ١٩٨١ عين وزيران جديدان لشئون مجلسى الشعب والشورى ليرتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى ٣١ [فى هذا التعديل خرج وزير الإعلام والثقافة وعين وزير للثقافة ، كما عدلت اختصاصات نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب ووزير شئون مجلس الشعب لتشمل إضافة الشورى إلى منصبيهما] .

عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

□□أما فى عهد الرئيس حسنى مبارك فإن عدد أعضاء الوزارة لم يصبه كثير من التغيير وكانت أبرز التغييرات فى الهيكل الوزارى على النحو التالى :

Δ فى أكتوبر ١٩٨١	ورد النص على شئون الهجرة والعلاقات العامة للمصريين بالخارج بعد تشكيل الوزارة حيث أنيطت بوزير الدولة (ألبرت برسوم سلامة) .
Δ فى يناير ١٩٨٢	ظهر النص على شئون الاستثمار فى منصب نائب رئيس الوزراء ، ثم فى منصب وزير للاستثمار فى الحكومة التالية (أغسطس ١٩٨٢) ثم اختفى بعد ذلك من التشكيلات الوزارية .
Δ فى مارس ١٩٨٣	اختفى منصب وزير الدولة للتنمية الشعبية ، وعاد منصب وزير الدولة للحكم المحلى إلى الظهور .
Δ فى مارس ١٩٨٦	عين نائبان لوزير الداخلية أحدهما لشئون الأمن السياسى ، والآخر لشئون الأمن الجنائى ، ولم يستمر هذا الوضع عند تشكيل الوزارة التالية فى نوفمبر ١٩٨٦ .
Δ فى ديسمبر ١٩٩١	وباختيار الدكتور بطرس غالى سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة تم إلغاء وزارة الهجرة وضمت اختصاصاتها إلى وزارة الخارجية . أنشئت وزارة قطاع الأعمال العام .
Δ فى أكتوبر ١٩٩٣	ورد النص على الثروة الحيوانية والسمكية فى منصب وزير الزراعة الدكتور يوسف والى وقد اختفى هذا النص فى الوزارة التالية . أنشئت وزارة للسكان والأسرة ولكنها ضمت إلى وزارة الصحة فى الوزارة التالية (يناير ١٩٩٦) ضمت وزارة الطيران المدنى إلى وزير النقل والمواصلات وقد حولت فيها بعد ذلك إلى قطاع تابع لوزارة النقل . اختفى مسمى النقل البحرى من منصب وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى .
Δ فى يناير ١٩٩٦	أعلن عن أن الدولة بصدد إلغاء الدواوين المتكررة للوزارات ، ولكن الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الفكرة لم تتم بعد .

الباب الثالث

القطاعات واللجان الوزارية

داخل مجلس الوزراء

أولاً : لم يحدث أن تم تقسيم الاختصاصات فى مجلس الوزراء بشكل واضح قبل حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) فلم يكن هناك أى داع لهذا التقسيم فى ظل تولى رئيس الدولة بنفسه رئاسة الوزارة فى الغالب ، ومع هذا فقد كانت هناك عدة ظواهر للاتجاه إلى تخصيص رئاسات [أو شبه رئاسات] فرعية لبعض الشئون .

١ ـ فى وزارة عبد الناصر الأولى فبراير ١٩٥٤ تم تعيين عبد الجليل العمرى نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وعين معه الدكتور على الجريتلى كوزير للمالية والاقتصاد .

٢ ـ فى وزارة الوحدة الرابعة [برياسة الرئيس عبد الناصر السابعة] أغسطس ١٩٦١ (التى استمرت ٤٢ يومًا) كان هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية ، تولى أحدهم وهو عبد الحكيم عامر (الثانى فى الترتيب) وزارة الحربية ، بينما كان كل نائب من النواب الستة مختصا بشأن من الشئون فكان بغدادى نائبًا للتخطيط ، وكان نور الدين كحالة نائبًا لشئون الإنتاج ، وكان زكريا محيى الدين نائبًا للمؤسسات العامة (فى المجال الاقتصادى وتتبعه ٦ مؤسسات) ، وكان حسين الشافعى نائبًا للمؤسسات العامة (فى المجال الاجتماعى وتتبعه ٤ مؤسسات) ، وكان كمال الدين حسين نائبًا للإدارة المحلية ، وكان منير السراج نائبًا للشئون الداخلية . ومن الواضح أن هذه المسميات لم تكن تعكس روح مؤسسة قائمة على التنظيم بقدر ما كانت توزيعًا للمناصب فى صورة اختصاصات .

٣ ـ فى وزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) والتى أعقبت الانفصال واستمرت ١١ شهرًا كان هناك خمسة نواب للرئيس هم نفس الخمسة المصريون بين النواب السبعة فى الحكومة السابقة ، وعلى حين ظل ثلاثة منهم بلا شئون معينة ينوبون عن الرئيس فيها مكتفين بتولى الوزارات التى تعودوا توليها بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الجمهورية [عبد الحكيم عامر : الحربية ، زكريا محيى الدين : الداخلية ، حسين الشافعى : الأوقاف والشئون الاجتماعية] فإن اثنين منهم وهما الأول والخامس فى الترتيب اختصا باختصاصين فقط من الاختصاصات الخمسة التى كانت موجودة فى الحكومة السابقة فاختص عبد اللطيف بغدادى بالإنتاج (وكان نور الدين كحاله يتولى هذا الاختصاص) واختص كمال الدين حسين بالخدمات (ولم يكن هذا النص موجودًا فى اختصاصات النواب السبعة فى الحكومة السابقة) وعلى هذا النحو

أصبح هناك اعتراف بمجالين مهمين فى التخصص على مستوى أرفع المناصب وهو منصب نائب رئيس الجمهورية ، وهذان المجالان هما الإنتاج والخدمات . . وهى نفس الفكرة التى بدأت بها الثورة عملها فى الإصلاح الداخلى حين أسست مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات منذ أول الثورة .

هذه هى كل الظواهر التى كانت توحى بتقسيم للعمل على مستوى أعلى من مستوى الوزراء حتى تمت الخطوة الكبيرة فى مارس ١٩٦٤ .

ثانيًا : ضمت وزارة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ أحد عشر نائبًا لرئيس الوزراء وكان من الممكن أن يكون تشكيل هذه الوزارة بداية حقيقية لتقسيم العمل الوزارى لولا المظهرية الواضحة فى تقسيم هذا العمل وتوزيع هذه المناصب [وقد أخذنا تشكيل هذه الوزارة بالذات كنموذج لبعثرة الاختصاصات فى الباب السادس ـ الفصل الأول] ولكننا هنا سنكتفى بتحليل المناصب التى منحت لنواب رئيس الوزراء [فقط] متخذين الأرقام الترتيبية للنواب بمثابة مداخل :

(أ) مجرد ترقية بحكم الأقدمية مع اختلاق وظيفة إشرافية له :

١ ـ نائب رئيس وزراء ويشرف على وزارات العدل والعمل والشباب

٢ ـ نائب للأوقاف وشئون الأزهر ووزير لها (كان فى الأصل وزيرًا للأشغال)

(ب) ترقية حقيقية مع إشرافه على قطاع ما حتى وإن كان بعيدًا عن التخصص :

٣ ـ نائب للشئون العلمية ويشرف على التعليم العالى والبحث العلمى

٩ ـ نائب للإدارة المحلية والخدمات ويشرف على التربية والتعليم ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، والإسكان والمرافق .

١١ ـ نائب للزراعة والرى ووزير للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ويشرف على الرى وعلى الزراعة .

وهؤلاء النواب الثلاثة يمثلون النموذج البارز لما سمى فيما بعد « أهل الثقة » لأنهم كانوا ـ رغم كفايتهم الشخصية ـ ضباطا قريبين من عبد الناصر .

(جـ) ترقية بحكم الأقدمية مع البقاء فى دائرة التخصص بمفرده :

٦ ـ نائب للتموين والتجارة الداخلية ووزير لها

١٠ ـ نائب للثقافة والإرشاد القومى ووزير للإعلام ووزير للسياحة

(د) ترقية بحكم الأقدمية مع إخضاع بعض الوزراء الجدد لإشرافه

٤ ـ نائب للشئون الخارجية ، ويشرف على الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية .

٥ ـ نائب للشئون المالية والاقتصادية ووزير للاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويشرف على الخزانة .

٧ ـ نائب للصناعة والثروة المعدنية ووزير للتعدين والبترول والصناعات الخفيفة ، ويشرف على وزارتى الصناعة الثقيلة والقوى الكهربائية .

٨ ـ نائب للمواصلات والنقل ، ويشرف على الوزارتين .

ومن الواضح جدا أنه فى ظل وجود أربعة معايير مختلفة للحصول على هذا المنصب فإنه لم يكن هناك قدر واضح من إشراف حقيقى ولا متابعة ولا تكامل .

ثالثًا : فيما بعد وزارة على صبرى الثانية بدأت الوزارتان التاليتان (زكريا وصدقى سليمان) فى تقليص مناصب نواب رئيس الوزراء لا بضغط القطاعات ، وإنما بالتخلص على مرحلتين من نواب رئيس الوزراء ، وكأنما أصبحت الدرجة شخصية (حسب تعبيرات قوانين العاملين) تنتهى من الوجود بخروج صاحبها من الوزارة .

رابعًا : بدأ تقسيم مجلس الوزراء إلى قطاعات حقيقية فى عهد الرئيس السادات ، ولكن كان هذا التقسيم خاضعًا تمامًا للأشخاص و أقدمياتهم ، وسوف نحيل القارئ على كتاب سيد مرعى « أوراق سياسية » ليقرأ قصة غضبه حين أصبح عزيز صدقى نائبًا أول ، وكيف تغلب الدكتور فوزى على هذا الغضب بأن جعلهما لا يشتركان فى لجنة واحدة بحيث لا يصبح سيد مرعى تحت رئاسة عزيز صدقى فى أى لجنة وزارية !!

□□ وطيلة وزارات الدكتور فوزى الأربعة كان عزيز صدقى نائبًا للإنتاج والتجارة ، وكان سيد مرعى نائبًا للزراعة والرى ، أما محمود رياض فكان نائبًا فحسب ، وكذلك كان شعراوى جمعة نائبًا فحسب ، وكذلك جاء حاتم نائبا فحسب .

□□ وفى وزارة عزيز صدقى كان هناك خمسة نواب كل منهم نائب فحسب وبدون أى قطاعات .

□□ وفى وزارة السادات الأولى كان هناك أربعة نواب وكانت القطاعات التى تولاها اثنان منهم مجرد نص فى التشكيل ، فقد كان حاتم نائبًا للثقافة والإعلام ، ولكنه احتاج وهو رئيس وزراء بالنيابة إلى صدور قرار جمهورى بإسناد وزارة الإعلام إليه فى ٣ أكتوبر [بما يعنى إخراج مراد غالب منها وتعيينه وزيرًا مقيمًا فى ليبيا] كذلك كان عبد العزيز كامل نائبًا للشئون الدينية ووزيرًا للأوقاف بينما كان هناك وزير مستقل بشئون الأزهر .

□□ واستمر هذا الوضع فى وزارة السادات الثانية ووزارة الدكتور حجازى : عبد العزيز كامل فقط هو الذى حددت له اختصاصات الشئون الدينية ، وأصبح النائبان الآخران ـ بعدما أصبح حجازى رئيسًا للوزراء ـ يتوليان الوزارات .

□□ أما وزارات ممدوح سالم الخمس فقد شهدت نزوعًا واضحًا إلى تقسيم العمل فى قطاعات. ولم يبدأ هذا النزوع فى الظهور إلا فى وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦) أما وزارته الأولى فقد ضمت ثلاثة نواب لرئيس الوزراء هم وزراء التعليم العالى والخارجية والحربية وقد تولى ثلاثتهم هذا المنصب لأول مرة فى هذه الوزارة ، فقد كانت الوزارة السابقة (د. حجازى) قد انتهت بنائبين أحدهما هو ممدوح سالم نفسه ، والثانى (عبد العزيز كامل) خرج من الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم ، ولم يكن أى من النواب الثلاثة الجدد لرئيس الوزراء يرأس قطاعًا معينًا .

أما فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) فقد عين نائب رابع كان هو المهندس أحمد سلطان ، وساد فى توزيع الاختصاصات الازدواجية التقليدية بين الإنتاج (وقد أسند إلى النائب الجديد أحمد سلطان) والخدمات والتنمية الاجتماعية (وقد أسندت إلى الدكتور حافظ غانم الذى عهد إليه أيضًا برئاسة اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، بينما تولى كل من النائبين الثانى والثالث (إسماعيل فهمى والجمسى) وزارتيهما .

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) دخل الوزارة الدكتور عبد المنعم القيسونى ليصبح ترتيبه الأول قبل النواب الأربعة الذين استمروا فى مواقعهم ، وقد تولى القيسونى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية . . وهكذا أصبحت هناك ثلاثة قطاعات فى مجلس الوزراء هى الشئون المالية والاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية والخدمات ، والإنتاج [وسنرى أن هذا التقسيم قد تكرر فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة فى مايو ١٩٨٠] .

وقد استمر هذا الوضع فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) .

أما فى وزارة ممدوح سالم الخامسة فقد خرج نائبان من نواب رئيس الوزراء هما القيسونى وحافظ غانم وكان إسماعيل فهمى قد استقال عقب تشكيل الوزارة الرابعة بشهر وبهذا فإن وزارة ممدوح سالم الخامسة لم تضم إلا نائبين هما الجمسى ، وأحمد سلطان الذى احتفظ بمنصب نائب رئيس الوزارة للإنتاج دون أن يكون هناك نواب لرئيس الوزراء لقطاعات أخرى .

□□ وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل لم يكن هناك نواب لرئيس الوزراء لقطاعات معينة ، كان هناك نائب وحيد هو فكرى مكرم عبيد لشئون مجلس الشعب .

□□ أما وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) فقد ضمت ستة نواب لرئيس الوزراء كان أحدهم يمثل رئيس الوزراء بالنيابة وهو الدكتور فؤاد محيى الدين وكان ثانيهم هو فكرى مكرم عبيد الذى تولى ذات المنصب فى الحكومتين السابقين ، وكان ثالثهم هو وزير الخارجية [كمال حسن على] ثم كان هناك ثلاثة نواب يتولون القطاعات الثلاثة التى استقر عليها التقسيم فى وزارات ممدوح سالم الثانية وحتى الرابعة ، وهى قطاعات الإنتاج (تولاه

المهندس أحمد عز الدين هلال) والخدمات (تولاه محمد النبوى إسماعيل) والشئون الاقتصادية والمالية (وتولاه الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد) وكانت هذه أول مرة يتولى فيها هؤلاء الثلاثة منصب نائب رئيس الوزراء ، وكان أول الثلاثة قد وصل إلى هذا المنصب بالأقدمية ولم يتخط أحدًا على حين أن الثانى وهو نائب رئيس الوزراء للخدمات قد سبق عددًا ممن هم أقدم منه ، أما الثالث فإنه رغم حداثته فى تولى المنصب الوزارى ، فإنه لم يسبق أحدًا من زملائه الوزراء ، فقد انفرد هو بالوزارات التى كان يتولاها من هم أسبق منه .

□□ وقد تضمن تشكيل هذه الوزارة النص على تكوين القطاعات على النحو الذى ذكرناه فى كتابنا «الوزراء ، ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق » من ١٩٥٢ ـ ١٩٩٦ فى صفحة ٨٤ والذى نثبته هنا للأهمية :

يضم قطاع الخدمات : وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، ووزيرة التأمينات الاجتماعية. والدولة للشئون الاجتماعية، ووزير الدولة للإسكان والتعمير واستصلاح الأراضى، ووزير الدولة للقوى العاملة والتدريب، ووزير الصحة، ووزير الدولة للأوقاف.

ويضم قطاع الإنتاج : وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى، وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى، ووزير الرى، ووزير الصناعة والثروة المعدنية ووزير الكهرباء.

ويضم قطاع الشئون الاقتصادية والمالية : وزير السياحة والطيران المدنى، ووزير التموين والتجارة الداخلية.

□□ وعلى هذا النحو استمرت هذه الوزارة عند إعادة تشكيلها برئاسة الرئيس مبارك فى أول عهده وكذلك عند تشكيلها برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) مع تغيير واحد هو حلول محمد عبد الفتاح إبراهيم محل الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ، وقد بقى النبوى إسماعيل نائبًا للخدمات رغم أنه ترك الداخلية وتولى الحكم المحلى ، وفى حكومة فؤاد محيى الدين الثانية أصبح نواب رئيس الوزراء أربعة فقط [خرج فكرى مكرم عبيد والنبوى إسماعيل ومحمد عبد الفتاح إبراهيم وبقى كمال حسن على وأحمد عز الدين هلال وعين نائبان جديدان هما أبو غزالة ومصطفى كمال حلمى] واختفى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، بينما بقى منصب نائب رئيس الوزراء للإنتاج مع أحمد عز الدين هلال وحل مصطفى كمال حلمى محل النبوى فى منصب نائب رئيس الوزراء للخدمات ، مع أن أقدمية صلاح حامد كانت تسمح بأن يسند إليه منصب نائب رئيس للوزراء للشئون المالية والاقتصادية ! !

□□ أما وزارة كمال حسن على فقد اختفى فيها النص على القطاعات الوزارية . وضمت نائبين فقط [هما مصطفى كمال حلمى وأبو غزالة] أما وزارة الدكتور على لطفى فقد ضمت أربعة نواب دون النص على قطاعات ، وكانوا هم المشير أبو غزالة ، والدكتور أحمد عصمت عبد المجيد والدكتور كمال الجنزورى ، والدكتور يوسف والى .

□□ وقد استمر هؤلاء النواب الأربعة فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية وحتى عين أولهم (المشير أبو غزالة) مساعدًا لرئيس الجمهورية فى إبريل ١٩٨٩ ، ثم انتخب ثانيهم وهو الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية فى مارس ١٩٩١ ، وبقيت الوزارة بنائبين ، وعين الدكتور بطرس غالى نائبًا فى مايو ١٩٩١ وحتى اختير سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩١ .

□□ وشكل د. عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ وقد ضمت نائبين لرئيس الوزراء دون النص على قطاعات وشكل د. كمال الجنزورى وزارته فى يناير ١٩٩٦ وقد ضمت نائبًا واحدًا لرئيس الوزراء .

□□ وهكذا يمكن لنا أن نستنتج عددًا من الحقائق المهمة :

١ ـ إن هناك ثلاثة أسباب لمنح درجة نائب رئيس الوزراء هى التقدير والأقدمية والمسئولية .

٢ ـ إن المسئولية تأتى فى مرتبة متأخرة .

٣ ـ إن القطاعات الوزارية كانت تفصل فى الغالب تبعًا للأشخاص على خلاف المفترض وهو العكس .

٤ ـ إن أنسب تنظيم للقطاعات هو أن تكون هناك ثلاثة قطاعات : للشئون المالية والاقتصادية ، وللإنتاج ، وللخدمات والتنمية الاجتماعية ، وهو ما حدث فى وزارات ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والسادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وفؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) وما حدث بصورة غير كاملة فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) .

البـاب الرابع
تعاقب الوزراء على الوزارات

استصلاح الأراضى

ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى وزارة عبد الناصر السابعة (رابع وزارات الوحدة ـ الوزارة الثمانون) التى شكلت فى ١٦ أغسطس ١٩٦١ ، وكان أول وزير لها وزيرًا سوريًا هو أحمد الحاج يونس ،وفى الوزارة التالية (رياسة عبد الناصر الثامنة أكتوبر ١٩٦١) اسندت هذه الوزارة مع وزارة الإصلاح الزراعى إلى عبد المحسن أبو النور وقد احتفظ أبو النور بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والثانية (مارس ١٩٦٤) وقد أصبح نائبًا لرئيس الوزراء، كما احتفظ بها فى وزارتى زكريا محيى الدين (أكتوبر ٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) ووزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) ولكنها أسندت إلى وزير الزراعة سيد مرعى فى أغسطس ١٩٦٧ ، وفى وزارة عبد الناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) اسندت إلى الدكتور محمد بكر أحمد الذى احتفظ بها أيضًا فى وزارتى الدكتور فوزى الأولى والثانية ، وعادت إلى سيد مرعى فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابعة (سبتمبر ١٩٧١) ثم تركها سيد مرعى نهائيًا عند تشكيل وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) وعين الدكتور الجبلى وزيرًا لها بالإضافة إلى الزراعة ، كما عين الدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى ، وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) استقل الدكتور عثمان بدران بها ، بينما تولاها وزير الزراعة الدكتور محمد محب زكى فى وزارة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) ووزير الزراعة الدكتور محمود عبد الآخر فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ، ولم يرد لهذه الوزارة ذكر فى وزارات ممدوح سالم الأولى ولا الثانية ولا الثالثة وفهم أنها ضمت إلى الزراعة [وكان عثمان بدران قد أصبح وزيرًا للزراعة وللدولة لشئون السودان فى حكومة ممدوح سالم الأولى ، بينما أصبح عبد العظيم أبو العطا وزيرًا للرى والزراعة فى وزارة ممدوح سالم الثانية واستمر حتى منتصف الثالثة حيث خلفه إبراهيم شكرى فى فبراير ١٩٧٧] بينما اسندت هذه الوزارة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة إلى وزير الرى المهندس عبد العظيم أبو العطا وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة اسندت إلى المهندس إبراهيم شكرى الذى

كان وزيرًا للزراعة فى الوزارة السابقة ، اما فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل فقد انفرد بهذه الوزارة المهندس توفيق حامد كرارة ، وفى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) أسندت هذه الوزارة إلى وزير التعمير المهندس حسب الله الكفراوى الذى أصبح وزيرًا للتعمير والإسكان واستصلاح الأراضى واحتفظ الكفراوى بهذه الوزارة فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ووزارتى فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) والثانية (أغسطس ١٩٨٢) وكمال حسن على (أغسطس ١٩٨٤) وعلى لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) وعاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) أما فى وزارتى عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) والثالثة فقد أدمجت هذه الوزارة مع الزراعة وتولاها نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى الذى احتفظ بها كذلك فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى .

إصـلاح الأراضـى

ورد هذا الاسم فى بعض الأحيان بديلاً عن اسم استصلاح الأراضى ونظرًا لأن الاختلاف فى التسمية لم يكن يقصد به شىء آخر فإننا نحيلك على استصلاح الأراضى .

الآثـــار

لم يحدث أن خصصت وزارة منفصلة للآثار رغم تكرار الدعوة إلى هذا ،ولكن عندما بدأت التشكيلات الوزارية تنص على وزير للسياحة كانت السياحة مقترنة فى نص التشكيل الوزارى بالآثار وقد ورد هذا النص فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وكان الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء هو الوزير المعنى بالسياحة والآثار ، وفى الوزارة التالية (وزارة زكريا محيى الدين) عين المهندس عزيز أحمد يس وزيرًا للإسكان والسياحة والآثار ، وعند تشكيل الوزارة التالية (وزارة صدقى سليمان) فى سبتمبر ١٩٦٦ لم يرد ذكر هذه الوزارة، ثم عين أمين شاكر وزيرًا للسياحة بعد شهرين من تشكيل الوزارة ، أما الآثار فقد بقيت تابعة لوزارة الثقافة حتى الآن .

الإدارة المحلية

أنشئت هذه الوزارة فى أثناء الوحدة مع سوريا (١٠ سبتمبر ١٩٦٠) وقبل تشكيل وزارة الوحدة الثالثة بعشرة أيام ، وقد أسندت هذه الوزارة إلى كمال الدين حسين الذى كان وزيرًا مركزيًا للتربية والتعليم والذى تولى رئاسة المجلس التنفيذى للإقليم المصرى بعد إنشاء هذه الوزارة بعشرة أيام ، وقد صاحب إنشاء هذه الوزارة بدء نظام الإدارة المحلية وتعيين محافظين جدد لمحافظات الجمهورية ،وبذا فإن هذه الوزارة سبقت فى الوجود الوزارات الست التى استحدثتها الثورة فى أغسطس ١٩٦١ ، وفى رابع وزارت الوحدة (أغسطس ١٩٦١) عين

كمال الدين حسين نائبا لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية ، وعين عبد المحسن أبو النور وزيرا للإدارة المحلية (أغسطس ١٩٦١ - أكتوبر ١٩٦١) وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) عُين كمال الدين حسين نائبا لرئيس الجمهورية للخدمات ووزيرا للإدارة المحلية والإسكان والمرافق ،وفى وزارة على صبرى الأولى عُين عباس رضوان وزيرا للإدارة المحلية ، وفى وزارة على صبرى الثانية عين عباس رضوان نائبا لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات ومشرفاً على مجموعة من الوزارات، وفى وزارة زكريا محيى الدين اختير أحمد حمدى عبيد ليكون رابع وزير للإدارة المحلية ،وفى وزارة صدقى سليمان احتفظ عبيد بمنصبه ، أما فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) فقد عُين على صبرى نائبا للرئيس ووزيراً للإدارة المحلية حتى يناير ١٩٦٨ حيث أسندت هذه الوزارة إلى عبد المحسن أبو النور الذى كان قد تولاها من قبل (١٩٦١)، وفى أكتوبر ١٩٦٨ خلفه حمدى عاشور الذى بقى وزيرا للإدارة المحلية حتى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) حيث عين وزيرا للتموين ، وخلفه فى الإدارة المحلية محمد أحمد محمد وفى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عاد حمدى عاشور لتولى الإدارة المحلية بعدما أسندت شئون رئاسة الجمهورية إلى محمد أحمد محمد خلفا لسامى شرف ، وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة التى شكلت عقب إعلان الدستور الدائم الذى تناول الإدارة المحلية بشىء من الاهتمام لم تسند هذه الوزارة إلى أحد ، وكذلك فى وزارة الدكتور عزيز صدقى ، حتى كانت وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فعُين الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزيراً للدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) أما فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) فقد خلفه فى هذا المنصب محمد حامد محمود ، ومن الطريف أن كليهما جاء إلى هذا المنصب من منصب محافظ الجيزة وأن محمد حامد محمود كان قد خلف فؤاد محيى الدين فى منصب محافظ الجيزة أيضا !! وقد احتفظ محمد حامد محمود بذات المنصب فى وزارات ممدوح سالم الخمس وأضيفت إليه أعباء وزارة الدولة للشباب منذ الوزارة الثالثة لممدوح سالم (نوفمبر ١٩٧٦) ، وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (اكتوبر ١٩٧٨ ويونيو ١٩٧٩) تولى المهندس سليمان متولى سليمان هذه الوزارة بالإضافة إلى شئون مجلس الوزراء ،وفى وزارة الرئيس السادات الأخيرة لم يتول هذه الوزارة أحد عند تشكيل الوزارة وأسندت مهامها إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى كان نائبا لرئيس الوزراء ، ورئيسًا للوزراء بالنيابة ، وبقى الحال كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى فلما شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى فى يناير ١٩٨٢ عين النبوى إسماعيل نائبا لرئيس الوزراء للخدمات ووزيرا للحكم المحلى طيلة ثمانية شهور حتى شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الثانية فخرج منها ولم يُعين خلف له فى الحكم المحلى وتولى مسئوليته رئيس الوزراء نفسه، وفى مارس ١٩٨٣ أجرى تعديل وزارى

وعُين سعد مأمون وزير دولة للحكم المحلى ، فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ خلفه اللواء حسن أبو باشا ، وقد احتفظ أبو باشا بهذه الوزارة فى حكومة الدكتور على لطفى ١٩٨٥ ، فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى خلفه الدكتور أحمد سلامة (نوفمبر ١٩٨٦)ولكن هذه الوزارة لم يرد ذكرها فى وزارة عاطف صدقى الثانية ، بينما تولى الدكتور أحمد سلامة منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى ، وصدر فيما بعد تشكيل الوزارة قرار بإسناد مهامها إلى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه ، وفى مايو ١٩٩١ عين الدكتور محمود شريف وزيراً للإدارة المحلية فى تعديل وزارى محدود فى أثناء وزارة الدكتور صدقى الثانية ولايزال يتولى أمر هذه الوزارة حتى الآن ، وقد احتفظ بمنصبه فى وزارتى صدقى الثالثة والجنزورى الأولى وحتى الآن .

الإرشاد القومى

أول ما وردت إشارة إلى هذه الوزارة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ حيث عُين فتحى رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومى بعد إنشائها مباشرة ، وهذه هى أول وزارة أنشأتها الثورة ويتضح من قرار إنشائها الصادر بمرسوم من الأمير محمد عبد المنعم الوصى على العرش أنها نشأت بضم قطاعات مختلفة تابعة لرئاسة الوزارة نفسها (الإذاعة) ووزارات التجارة والصناعة ، والشئون الاجتماعية ، والداخلية ، والخارجية ، والمعارف ، والحربية والبحرية ، والزراعة ، والصحة ، وبعد أسابيع قليلة وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية وزيراً للارشاد القومى (وعاد فتحى رضوان وزيراً للدولة) ولكنه (أى فؤاد جلال) استقال عند تشكيل وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣ ، وعين صلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى (ولشئون السودان) ليكون بذلك أول الضباط الذين تولوا هذه الوزارة ! واحتفظ صلاح سالم بهذا المنصب فى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارة نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ووزارة عبد الناصر الثانية (ابريل ١٩٥٤) وحتى ٢ نوفمبر ١٩٥٥ حيث عُين فتحى رضوان وزيرا للارشاد القومى ، بعد أن مكث فترة وزيرًا للمواصلات !! وفى ١٩٥٦ استقال صلاح سالم للمرة الأخيرة من مناصبه الوزارية ، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين فتحى رضوان وزيراً للارشاد القومى وقد احتفظ فتحى رضوان بهذا المنصب فى وزارة الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) ولكنه ترك المنصب مع تشكيل وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وعُين الدكتور ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ، وقد احتفظ الدكتور ثروت عكاشه بهذا المنصب طيلة وزارات الوحدة ، وكان قرار تعيين ثروت عكاشة هو أول قرار يتضمن مسمى (الثقافة) . وقد استمر ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى فى وزارتى الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) والرابعة

(أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) فلما شكل على صبرى وزارته (سبتمبر ١٩٦٢) خرج الدكتور ثروت عكاشة من الوزارة وخلفه الدكتور عبد القادر حاتم كوزير للثقافة والإرشاد القومى أيضًا ، ولما شكل على صبرى وزارته الثانية الموسعة (مارس ١٩٦٤) أصبح حاتم نائبًا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيرًا للإعلام ووزارة السياحة والآثار ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عين أمين هويدى كوزير للإرشاد القومى وإن ظل حاتم نائبًا لرئيس الوزراء وبذا كان أمين هويدى رابع ضابط يتولى هذه الوزارة بعد صلاح سالم، وعكاشة ، وحاتم ، فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى دخول الوزارة وعين نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للثقافة وتولى محمد فائق وزارة الإرشاد القومى ليكون خامس ضابط يتولى هذه الوزارة، وقد احتفظ فائق بهذه الوزارة فى وزارتى عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨) وحتى إبريل ١٩٧٠ فقط حيث عين وزيرًا للدولة للشئون الخارجية وخلفه الأستاذ محمد حسنين هيكل ، ولكن « هيكل » استقال فى بداية عهد السادات وكان الوزير الوحيد من أعضاء وزارة عبد الناصر العاشرة الذى لم يشترك فى وزارة فوزى الأولى وعاد فائق ليشغل منصب وزير الإرشاد (أكتوبر ١٩٧٠) وكانت هذه آخر مرة يرد فيها اسم الإرشاد القومى فى التشكيلات الوزارية ، فقد أصبح مسمى الوزارة « الإعلام » باستمرار منذ الوزارة التالية ، وهى حكومة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) وعلى هذا فإننا نحيلك إلى المدخل الخاص بوزارة الإعلام .

الاستثمار والتعاون الدولى

بدأ النص على الاستثمار فى التشكيلات الوزارية منذ وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) حين عين محمد عبد الفتاح إبراهيم نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للاستثمار والتعاون الدولى ، وفى الوزارة التالية (وزارة فؤاد محيى الدين الثانية) فى أغسطس ١٩٨٢ خلفه الدكتور وجيه شندى كوزير للاستثمار والتعاون الدولى ، ثم اختفى هذا المنصب من التشكيلات الوزارية التالية بدءًا من وزارة كمال حسن على ، واقتصرت الدولة على تعيين نائب لرئيس هيئة الاستثمار بدرجة وزير [كان هو الدكتور سلطان أبو على] ، وسرعان ما دخل نائب رئيس هيئة الاستثمار الوزارة فى مارس ١٩٨٥ خلفًا لوزير الاقتصاد المستقيل مصطفى السعيد ، وقد عين الدكتور محيى الغريب نائبًا لرئيس هيئة الاستثمار وظل يشغل هذا المنصب حتى شكل الدكتور كمال الجنزورى حكومته فى يناير ١٩٩٦ وعين وزيرًا للمالية ، وخلفه فى هيئة الاستثمار وزير الصناعة فى الحكومة السابقة الدكتور إبراهيم فوزى عبد الواحد ، وبذلك فإنه منذ وزارة كمال حسن على لم يرد ذكر الاستثمار فى التشكيلات الوزارية ،أما

التعاون الدولى (وكان ملازما للاستشار منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٤) فقد أسند إلى وزراء آخرين فأسند فى وزاراتى كمال حسن على وعلى لطفى ووزارة عاطف صدقى الأولى إلى وزير التخطيط الدكتور الجنزورى وفى وزارة عاطف صدقى الثانية أسند إلى الدكتور موريس مكرم الله ، وفى وزارة عاطف صدقى الثالثة تولاه رئيس الوزراء بنفسه ومعه وزير دولة (د. يوسف بطرس غالى) وفى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضم إلى وزيرة الاقتصاد الدكتورة نوال التطاوى .

الإسكان والتشييد

ورد لفظ التشييد مقترنا بالإسكان منذ ديسمبر ١٩٧١ فكان عبد العزيز كمال وزيرًا للإسكان والتشييد ، وكذلك خلفه الدكتور محمود أمين عبد الحافظ (وزارة السادات الأولى فى مارس ١٩٧٣) ، ثم اختفى لفظ التشييد عندما ضمت الوزارة نفسها إلى وزير التعمير وأصبح مسمى منصبه وزير التعمير والإسكان .

الإسكان والمرافق

استحدثت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الرئيس عبد الناصر السابعة التى هى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) وقد أسندت فى أول الأمر إلى السيد طعمة العودة الله (سورى) بينما لم يكن لها وزير مصرى ، وقد ألغيت وزارة الشئون البلدية والقروية كنتيجة لإنشاء هذه الوزارة التى حلت محلها فى وظائفها ، وفى أكتوبر ١٩٦١ (وزارة عبد الناصر الثامنة) أسندت إلى نائب رئيس الجمهورية كمال الدين حسين وفى أثناء هذه الوزارة (٢٠ إبريل ١٩٦٢) عين لها نائب وزير هو الدكتور أحمد محرم ، وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) عين الدكتور أحمد محرم نفسه وزيرًا للإسكان والمرافق ليكون أول وزير مصرى مستقل لها ، كما عين المهندس إبراهيم نجيب نائبًا لوزير الإسكان والمرافق ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أسندت إلى محمد أبو نصير وعين المهندس إبراهيم نجيب أيضًا نائبا لوزير الإسكان والمرافق ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أسندت إلى الدكتور محمد عزت سلامة وبقى المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم نائبًا لوزير الإسكان والمرافق، وفى وزارة صدقى سليمان أسندت إلى الدكتور عزيز أحمد ياسين الذى كان مسمى منصبه وزير الإسكان والسياحة والمرافق وبقى إبراهيم نجيب أيضًا نائبًا لوزير الإسكان والمرافق لرابع مرة (وهكذا عمل نائبًا لأربعة وزراء هم : أحمد محرم ، وأبو نصير ، وعزت سلامة ، وعزيز ياسين) وفى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) أسندت هذه الوزارة إلى المهندس محمود يونس الذى كان يتولى أيضًا النقل والبترول والثروة المعدنية ، وفى وزارتى عبد

الناصر العاشرة وفوزى الأولى أسندت إلى الدكتور حسن مصطفى (مارس ١٩٦٨ ، وأكتوبر ١٩٧٠) وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية أسندت إلى سعد زايد (نوفمبر ١٩٧٠) وفى وزارة الدكتور فوزى الثالثة أسندت إلى المهندس على السيد محمد (مايو ١٩٧١) وقد احتفظ بها فى وزارة فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) ولكنه عين وزيرًا اتحاديا فى ديسمبر ١٩٧١ ، وخلفه فيها المهندس عبد العزيز كمال محمد وقد أصبح مسمى منصبه وزيرًا للإسكان والتشييد ، وفى حكومة الدكتور عزيز صدقى احتفظ بها عبد العزيز كمال محمد ، أما فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فقد أسندت إلى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ ، وفى وزارة السادات الثانية ضمت إلى وزير التعمير المهندس عثمان أحمد عثمان الذى أصبح وزيرًا للإسكان والتعمير (وقد أصبح وزيرًا للتعمير فقط منذ أكتوبر ١٩٧٣) ، وبقى الوضع كذلك فى وزارات الدكتور حجازى وممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) وقد دخل هذه الوزارة المهندس بهجت حسانين كوزير دولة للإسكان والتعمير مع بقاء المهندس عثمان أحمد عثمان وزيرًا للإسكان والتعمير ، أما فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) فقد عين المهندس حسن محمد حسن ليكون وزيرًا للإسكان والتعمير ، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) خلفه المهندس حسب الله الكفراوى كوزير للإسكان والتعمير ، وكان هذا أول عهد حسب الله الكفراوى بعضوية مجلس الوزراء ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨)بقى الكفراوى كوزير للتعمير والمجتمعات الجديدة، وعين وزير جديد للإسكان هو المهندس أحمد طلعت توفيق ، وفى وزارة مصطفى خليل الأولى بقى الكفراوى وزيرًا للتعمير والمجتمعات الجديدة ، وعين الدكتور مصطفى الحفناوى وزيرًا للإسكان ، والمهندس حسنى محمد السيد على وزير دولة للإسكان ، وفى وزارة مصطفى خليل الثانية بقى الكفراوى والحفناوى كما هما بينما خرج حسنى محمد السيد من الوزارة. وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) جمع الكفراوى بين ثلاث وزارات هى التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى ، وبقى كذلك فى وزارات الرئيس مبارك الأولى وفؤاد محيى الدين الأولى والثانية ، وفى وزارة كمال حسن على احتفظ الكفراوى بالتعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى، بينما اسندت وزارة الإسكان والمرافق إلى المهندس محسن عبد الفتاح صدقى ، وفى وزارة على لطفى احتفظ الكفراوى بمناصبه وحل المهندس عبد الرحمن لبيب محل المهندس محسن صدقى ، أما فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) فقد أصبح الكفراوى وزيرًا للتعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى ولم ينص على منصب وزير للإسكان ، وفى وزارة صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) أصبح مسمى منصب الكفراوى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. وفى وزارة صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) عين وزيران

جديدان : المهندس صلاح حسب الله كوزير للإسكان والمرافق ، والدكتور محمد إبراهيم سليمان كوزير للمجتمعات العمرانية الجديدة . وفى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) انفرد محمد إبراهيم سليمان بالوزارتين .

الأشــغال العمــومية [الرى - الأشغال والموارد المائية]

هذه الوزارة من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨ وقد كان على باشا مبارك أول وزير لها ، كما كان محمد كامل نبيه هو أول وزير للأشغال فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر الرابعة ، ولكنه استقال قبل نهاية عهد هذه الوزارة بيوم واحد فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ وأسندت هذه الوزارة فى ذلك اليوم إلى الوزير الجديد مراد فهمى الذى احتفظ بهذه الوزارة فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢) ولكنه استقال هو الآخر عند تشكيل وزارة الرئيس نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) أى أنه لم يعمل وزيرا فى عهد الجمهورية ، وفى اليوم التالى لتشكيل الوزارة (١٩ يونيو ١٩٥٣) نُدب الأستاذ فتحى رضوان لتولى أعمال هذه الوزارة حتى استقرت الثورة فى ١٣ يوليو ١٩٥٣ على المهندس أحمد عبده الشرباصى الذى تولى هذه الوزارة لفترة طويلة وليكون خامس مدنى من المهنيين المتخصصين يستقر به الأمر مع الثورة فى الوزارت المهنية [بعد الدكتور نور الدين طراف (فى الصحة) والمستشار أحمد حسنى (فى العدل) والشيخ أحمد حسن الباقورى (فى الأوقاف) والدكتور محمود فوزى (فى الخارجية)] وقد احتفظ الشرباصى بمنصبه هذا فى وزارات عبد الناصر الأولى ، ونجيب الثالثة وعبد الناصر الثانية (ابريل ١٩٥٤) وعبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) ، وفى أولى وزارات الوحدة (مارس ١٩٥٨) ولكنه فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) تولاها على المستوى المركزى بينما تولاها فى مصر المهندس موسى عرفة [كوزير تنفيذى] وظل الوضع كذلك فى ثالث وزارات الوحدة (سبتمبر ١٩٦٠) ، وفى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) عاد الشرباصى لتولى وزارة الأشغال ، بينما عين موسى عرفة وزيرا للسد العالى ، واحتفظ الشرباصى بوزارة الأشغال فى وزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) ولكنه ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى (سبتمبر ١٩٦٢) حيث اختير عضوًا بمجلس الرياسة وعُين المهندس حسن زكى وزيرا للأشغال بادئا سلسلة من الوزراء المتعاقبين لفترات قصيرة بدون أن يبقى واحد منهم لفترة طويلة تقارب فترة الشرباصى ، ففى وزارة على صبرى الثانية احتفظ حسن زكى بمنصبه ولكن تغير مسمى المنصب إلى وزارة الرى ، ومن الطريف أن الشرباصى نفسه قد عاد فى هذه الوزارة ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء ولكن للأوقاف وشئون الأزهر ، أما فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فقد عُين المهندس عبد الخالق الشناوى وزيرا للرى واحتفظ الشناوى بهذه الوزارة فى وزارتى صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) ،عبد الناصر

التاسعة (يونيو ١٩٦٧) حتى حدث الخلاف بينه وبين عبد الناصر على نحو ما يرويه أكثر من مصدر ، فأعقبه المهندس إبراهيم زكى قناوى فى وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة والأخيرة (مارس ١٩٦٨) وبقى حتى مايو ١٩٧١ حيث خلفه المهندس محمد عبد الرقيب الذى احتفظ بالمنصب فى وزارتى الدكتور فوزى الثالثة والرابعة (أى لأقل من ثمانية شهور) ، فلما شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته (يناير ١٩٧٢) عهد بهذه الوزارة إلى المهندس عزيز يوسف سعد وقد احتفظ بمنصبه فى وزارة الرئيس السادات الأولى ، أما فى وزارتى الرئيس السادات الثانية ووزارة الدكتور عبد العزيز حجازى فقد تولى المنصب المهندس أحمد على كمال ، حتى شكل ممدوح سالم وزارته الأولى فى إبريل ١٩٧٥ فاختار لها المهندس عبد العظيم أبو العطا الذى احتفظ بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس (وقد تولى أبو العطا بالإضافة إلى الرى وزارات أخرى فى هذه الفترة)، وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) اختير المهندس محمد عبد الهادى سماحة وزيرًا للرى ، وقد احتفظ بمنصبه طيلة وزارات مصطفى خليل والرئيس السادات والرئيس مبارك ، والدكتور فؤاد محيى الدين ، حتى خلفه المهندس عصام راضى عبد المجيد فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) واحتفظ بهذا المنصب لأكثر من تسع سنوات فى وزارات كمال حسن على ود. على لطفى ود. عاطف صدقى الأولى والثانية حتى خلفه المهندس محمد عبد الهادى راضى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) وهكذا يمكن القول إن هذه الوزارة بالذات ظلت على الدوام من نصيب موظفيها من المهندسين الكبار منذ عام ١٩٥٣ ، وهذه هى الوزارة الوحيدة التى احتفظت بهذه الميزة فى عهد الثورة دون الوزارات جميعا ، وقد يشاع أن العدل كانت لها نفس الحظوة ، ولكن الحقيقة التاريخية ترينا أن محاميا شهيرا تولى أمرها فى الستيات وأن أستاذًا جامعيًا تولى أمرها فى السبعينات وهكذا يبقى هذا الانفراد للرى (الأشغال) ، ومن الملفت للنظر أن ثلاثة من وزراء الرى تولوا منصب المحافظ قبل تولى الوزارة ، وهم المهندسون عبد الخالق الشناوى ، ومحمد عبد الهادى سماحة ، وعصام راضى عبد الحميد . هذا وقد عاد اسم هذه الوزارة ليكون وزارة الأشغال والموارد المائية بدءًا من وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) .

الأشغال والموارد المائية

أطلق هذا الاسم على وزارة الرى ابتداء من أكتوبر ١٩٨٧ عند تشكيل وزارة عاطف صدقى الثانية وصدر قرار جمهورى بأن يحل هذا المسمى فى القوانين محل اسم وزارة الرى التى كانت من قبل وزارة الأشغال ، وبذلك فإن اللذين توليا هذه الوزارة بمسماها الجديد هما المهندس عصام راضى ومحمد عبد الهادى راضى .

الإصـــلاح الزراعـي

تعد هذه الوزارة ثانى وزارة كبيرة تنشئها الثورة بعد الإرشاد القومى ، وفيما بين إنشاء الوزارتين نشأت وزارات دولة لم تستمر ، وقد ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى وزارة عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) حيث تولاها المهندس سيد مرعى كوزارة دولة ثم جمع بينها وبين وزارة الزراعة التى كان يتولاها عبد الرزاق صدقى وذلك فى ٢ نوفمبر ١٩٥٧ وبقى مرعى وزيرًا للوزارتين حتى قامت الوحدة (انظر وزارة الزراعة ، ووزارة استصلاح الأراضى) وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عين الدكتور حسن أحمد بغدادى وزيرًا تنفيذيًا للإصلاح الزراعى بالإقليم المصرى واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد عين سيد مرعى وزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعى وعين الدكتور أحمد محمد المحروقى وزيرًا للدولة للإصلاح الزراعى كما عين وزير سورى للإصلاح الزراعى وفيما بعد لم يحدث أن استقلت هذه الوزارة بوزير ، وإنما كانت على الدوام منضمة مع استصلاح الأراضى (عبد المحسن أبو النور فى وزارات عبد الناصر الثامنة ، وعلى صبرى الأولى والثانية ، وزكريا محيى الدين ، وصدقى سليمان) أو مع الزراعة (سيد مرعى فى وزارتى عبد الناصر التاسعة والعاشرة ووزارات محمود فوزى الأربع) ، وقد اختفى اسمها من كثير من التشكيلات .

الإعـــلام

كان الدكتور محمد عبد القادر حاتم قد خلف ثروت عكاشة فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) كوزير للثقافة والإرشاد القومى ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وردت كلمة الإعلام للمرة الأولى حيث أصبح الدكتور حاتم نائبًا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيرًا للإعلام ، وبالتالى أصبح هناك ما يسمى الإعلام . . وكان حاتم قبل توليه منصب وزير الثقافة والإرشاد القومى وزيرًا للدولة وكان يتولى المهام الإعلامية عن اجتماعات مجلس الوزراء مثلاً ، كما كان القرار الصادر بتعيينه نائبًا لوزير الدولة ثم وزيرًا للدولة ينص على اختصاصه بالإشراف على الإذاعة وهيئة الاستعلامات [لم يكن التليفزيون قد أنشىء بعد] . . وهكذا ظهر مسمى منصب وزير الإعلام مرة واحدة فى الستينات (٦٤ ـ ١٩٦٥) وفى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) تم حل المشكلة بأن يكون هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) وآخر للإرشاد القومى (أمين هويدى) وثالث للسياحة (عزيز ياسين) وذلك مع بقاء الدكتور حاتم نائبًا لرئيس الوزراء وبذا أصبح المفهوم أن الإرشاد القومى سيختص بما يختص به الإعلام وظل تداول المنصب كذلك حتى وزارة الدكتور فوزى التالية حيث أصبح مسمى المنصب وزير الإعلام . وقد خرج محمد فائق من وزارة الدكتور فوزى الثالثة فى مايو ١٩٧١ كأحد أقطاب ١٥ مايو، وخلفه الدكتور محمد عبد القادر حاتم كنائب

لرئيس الوزراء ووزير للإعلام (مايو ١٩٧١) وأضيفت إليه الثقافة فى وزارتى الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وعزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ، ولكنه لم يكن يتولى الإعلام بمفرده فقد عين الدكتور محمد حسن الزيات كوزير دولة للإعلام عند تشكيل وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) وحتى سبتمبر ١٩٧٢ حيث تولى الزيات وزارة الخارجية خلفا للدكتور مراد غالب ، وبذا انفرد الدكتور حاتم مرة ثانية بالإعلام ، فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) التى كان حاتم فيها بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة كان مسمى منصبه أنه نائب لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام ، وعين الدكتور محمد مراد غالب (الذى كان قد أصبح منذ سبتمبر الماضى سفيرًا بالخارجية ووزيرًا سابقًا) كوزير للإعلام بينما عين وزير جديد للثقافة هو يوسف السباعى وظل الوضع كذلك حتى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أسند الإعلام إلى الدكتور عبد القادر حاتم نفسه ، وعين مراد غالب وزيرًا مقيما بليبيا فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثانية (إبريل ١٩٧٤) اختير الدكتور أحمد كمال أبو المجد ليكون وزيرًا للإعلام (بينما بقى يوسف السباعى وزيرًا للثقافة) . واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وحتى أغسطس ١٩٧٥ فقط حيث أسندت هذه الوزارة (لأول مرة) إلى يوسف السباعى على سبيل الإضافة إلى الثقافة وذلك بعد إقالة الدكتور كمال أبو المجد ،وعند تشكيل وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور جمال العطيفى وزارتى الثقافة والإعلام حتى فبراير ١٩٧٧ حيث خلفه عبد المنعم الصاوى فى الوزارتين حتى نهاية عهد وزارات ممدوح سالم، وعند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) كان هناك اتجاه قوى لإلغاء الوزارة ، ولم يرد ذكرها فى التشكيل الوزارى عند إعلانه ، ولكن يبدو أن الدولة تنبهت إلى ضرورة أن يكون للوزارة مسئول حتى ولو كانت النية متجهة إلى إلغائها ، وعلى هذا النحو صدر قرار جمهورى بأن يتولى المهندس سليمان متولى سليمان مسئولية هذه الوزارة ، وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) عين منصور حسن وزيرًا للدولة لرئاسة الجمهورية وصدر قرار بأن يتولى الإشراف على وزاراتى الثقافة والإعلام ، أما فى وزارة السادات الأخيرة فقد عين منصور حسن نفسه كوزير للدولة للثقافة والإعلام (مايو ١٩٨٠) وفى مطلع ١٩٨١ عين وزيرًا لرئاسة الجمهورية وللثقافة والإعلام ، ولكنه لم يلبث إلا إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث استغنى عنه ، وبينما خلفه محمد عبد الحميد رضوان فى وزارة الثقافة فإن الإعلام أسند إلى الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء وبقى الوضع كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ، فلما شكل فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى صفوت الشريف هذا المنصب ولا يزال يتولاه طيلة الحكومات الثمانية الماضية وحتى حكومة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الاقتصــاد

من الأخطاء الشائعة أن وزارة الاقتصاد كانت إحدى الوزارات التى أنشأتها الثورة ، والحقيقة أنه فيما قبل الثورة وبالتحديد فى ٦ مارس ١٩٥٠ أنشئت وزارة للاقتصاد الوطنى فى عهد رئاسة النحاس باشا لوزارته الأخيرة (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢) ، وتعد وزارة الاقتصاد الوطنى بمثابة الوزارة الثامنة عشرة فى تاريخ مصر من حيث تاريخ الإنشاء ، وقد نصت المادة الخامسة من المرسوم الصادر بإنشاء الوزارة على أن تلحق بوزارة الاقتصاد الوطنى مصلحتان تابعتان لوزارة المالية [وهما مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ومصلحة الأملاك الأميرية] ومصلحتان وإدارتان من توابع وزارة التجارة والصناعة [وهى مصلحة مصايد الأسماك ومصلحة السياحة وإدارة التعاريف ومكتب الخبير الاقتصادى بالسودان] ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث أن ضُمت إلى وزارة المالية عندما شكل على ماهر وزارته التى أعقبت وزارة الوفد بعد حريق القاهرة ، وصدر مرسوم ملكى فى ٧ فبراير ١٩٥٢ بضم المصالح التى تبعت لوزارة الاقتصاد الوطنى [بمقتضى المرسوم الصادر فى ٦ مارس ١٩٥٠ بإنشاء هذه الوزارة] إلى وزارة المالية ، كما تضمن هذا المرسوم أن يطلق على وزارة المالية اسم وزارة المالية والاقتصاد وأن يعهد إلى وزير المالية والاقتصاد بكل الاختصاصات التى كانت منوطة بوزير الاقتصاد الوطنى، وهكذا فإن المحصلة لقرارى الإنشاء والإلغاء كانت ضم مصلحتى مصايد الأسماك والسياحة وإدارة التعاريف ومكتب الخبير الاقتصادى بالسودان إلى المالية والاقتصاد بعدما كانت تابعة قبل مارس ١٩٥٠ لوزارة التجارة والصناعة ، (وكانت وزارة التجارة والصناعة نفسها قد أنشئت عام ١٩٣٥ من مصلحة التجارة والصناعة التى كانت تابعة لوزارة المالية نفسها) . وفى الحقيقة فإن تعيين وزير للاقتصاد الوطنى كان قد سبق صدور المرسوم الخاص بإنشاء الوزارة ،وكان هذا الوزير هو الأستاذ محمد محمد الوكيل (على حين أسندت المالية فى هذه الوزارة إلى الدكتور محمد زكى عبد المتعال) وكان ترتيب الوكيل (الذى كان وزير دولة فى ١٩٤٩) يأتى فى البروتوكول قبل الوزير الجديد زكى عبد المتعال ،وعلى هذا النحو مضت وزارات بدايات الثورة وهى تعين وزيرًا للمالية والاقتصاد ، ولكنها فى الغالب تدعمه بوزير دولة أو نائب وزير حتى استقل الدكتور القيسونى بمفرده فى أغسطس ١٩٥٤، وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) انفصلت الوزارتان وأطلقت الخزانة على المالية وتولاها حسن عباس زكى الوزير الجديد يومها ،بينما بقى الدكتور القيسونى وزيرا للاقتصاد والتجارة وبذا فإن القيسونى هو أول وزير للاقتصاد [بعد استقلالها فى ١٩٥٨] ، وفى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة أكتوبر ١٩٥٨ وسبتمبر ١٩٦٠ ضمت الوزارة المركزية لدولة الوحدة وزيرًا مركزيًا سوريا للخزانة ، كما ضمت الدكتور القيسونى كوزير مركزى للاقتصاد على حين تغير اختصاص حسن عباس زكى وزير الخزانة فى الوزارة السابقة ليكون وزيرًا للاقتصاد بالإقليم المصرى فى هاتين الوزارتين ، وعين وزير جديد (حسن صلاح الدين) ليتولى وزارة الخزانة فى

المجلس التنفيذى للأقليم المصرى ، وبعد شهور من تشكيل وزارة الوحدة الثانية وفى مايو ١٩٥٩ أصبح القيسونى وزيرًا مركزيًا للاقتصاد والخزانة معًا ، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ضمت الحكومة الموحدة الجديدة لدولتى الوحدة ثلاثة وزراء للاقتصاد والخزانة كان كل منهم وزيرا للاقتصاد والخزانة، وكان بينهم مصريان هما الدكتور عبد المنعم القيسونى وحسن عباس زكى ، أما فى وزارة عبد الناصر الثامنة التى أعقبت الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) فإن الوزارة لم تضم إلا الدكتور القيسونى كوزير للاقتصاد ولم يرد نص على الخزانة حتى ٢٦ مارس ١٩٦٢ حيث عين أحمد زندو نائبًا لوزير الخزانة ، وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) أصبح أحمد زندو وزيرًا للاقتصاد ليصبح بذلك ثالث وزير للاقتصاد بعد القيسونى وحسن عباس زكى ، بينما تولى القيسونى وزارتى الخزانة والتخطيط، وعين معه نائب وزير للتخطيط ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح القيسونى نائبًا لرئيس الوزراء للاقتصاد والتجارة الخارجية (وهكذا بدأ مصطلح التجارة الخارجية فى الوجود معطوفًا على الاقتصاد) ومشرفًا على الخزانة ، وعين وزير جديد للخزانة ، ووزير جديد للدولة للتخطيط (كان هو نائب الوزير السابق لبيب شقير) . بيد أنه فى أغسطس ١٩٦٤ وقبل نهاية عهد وزارة على صبرى الثانية تولى الدكتور لبيب شقير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ليكون رابع وزير للاقتصاد ، وفى وزارة زكريا محيى الدين استمر الوضع على هذا النحو ، فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد حسن عباس زكى إلى دخول الوزارة ليكون وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، بينما احتفظ الدكتوران نزيه ضيف ولبيب شقير بوزارتى المالية والتخطيط ، بينما خرج الدكتور القيسونى من الوزارة ، وقد احتفظ حسن عباس زكى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية طيلة وزارات صدقى سليمان وعبد الناصر التاسعة والعاشرة ومحمود فوزى الأولى (سبتمبر ١٩٦٦ - نوفمبر ١٩٧٠)، ويمكن لنا هنا أن نلخص تعاقب الوزراء على وزارة الاقتصاد منذ استقلالها عن المالية فى ١٩٥٨ وحتى وفاة عبد الناصر على النحو التالى :

القيسونى	: مارس ١٩٥٨ - أكتوبر ١٩٥٨
القيسونى (مركزيا) وحسن عباس (تنفيذيا)	: أكتوبر ١٩٥٨ - أغسطس ١٩٦١
القيسونى وحسن عباس زكى	: أغسطس ١٩٦١ - أكتوبر ١٩٦١
القيسونى	: أكتوبر ١٩٦١ - سبتمبر ١٩٦٢
أحمد زندو	: سبتمبر ١٩٦٢ - مارس ١٩٦٤
القيسونى	: مارس ١٩٦٤ - أغسطس ١٩٦٤
القيسونى (نائبًا لرئيس الوزراء) ولبيب شقير	: أغسطس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٦
حسن عباس زكى	: سبتمبر ١٩٦٦ - نوفمبر ١٩٧٠

وفى وزارات الدكتور محمود فوزى الثانية ، والثالثة ، والرابعة (نوفمبر ١٩٧٠ ـ يناير ١٩٧٢) تولى محمد عبد الله مرزبان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (وكان وزيرًا للتموين فى الوزارة السابقة) ، وفى وزارة عزيز صدقى أصبح مرزبان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية (يناير ١٩٧٢ ـ مارس ١٩٧٣) ، وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣ ـ إبريل ١٩٧٤) ضمت هذه الوزارة إلى الدكتور عبد العزيز حجازى (الذى كان يتولى وزارة المالية فقط منذ مارس ١٩٦٨) وأصبح الدكتور حجازى فى هذه الوزارة نائبًا لرئيس الوزراء [لأول مرة] ووزيرًا للمالية ، وللاقتصاد والتجارة الخارجية ، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) أصبح الدكتور عبد العزيز حجازى نائبًا أول لرئيس الوزراء ولم ينص فى قرار تشكيل الوزارة على أنه يتولى أية وزارات ، ولكنه كان فى الحقيقة يتولى وزارة الاقتصاد بنفسه ، بينما عين محمد عبد الفتاح إبراهيم وزيرا للمالية ، وعين فتحى المتبولى وزيرًا للتجارة الخارجية [فقط] ، وحين شكل الدكتور حجازى وزارته (سبتمبر ١٩٧٤) استمر الوضع على ما كان عليه فى الوزارة السابقة ، ثم توفى وزير التأمينات ، وعين وزير المالية كوزير للتأمينات وعين وزير جديد للمالية (فى نوفمبر ١٩٧٤) بينما بقيت الاقتصاد من اختصاص رئيس الوزراء . وفى وزارتى ممدوح سالم الأولى والثانية (إبريل ١٩٧٥ ـ نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور محمد زكى شافعى وزارة الاقتصاد وجمع معها التعاون الاقتصادى . وفى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ ـ أكتوبر ١٩٧٨) تولى الدكتور حامد السايح وزارة الاقتصاد وجمع معها التعاون الاقتصادى ، وهكذا ظلت التجارة الخارجية بعيدة عن اختصاص وزير الاقتصاد طيلة وزارة السادات الثانية ووزارة عبد العزيز حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس، وفى وزاراتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) بقى الدكتور حامد السايح وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الدولى ، (بينما عين معه وزير دولة للتعاون الدولى) ، وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) أصبح الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للمالية والاقتصاد والتخطيط ، وقد عين سليمان نور الدين كوزير دولة للاقتصاد فى يناير ١٩٨١ ، وقد بقى الدكتوران عبد الرزاق عبد المجيد وسليمان نور الدين حتى شكل فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فعين الدكتور فؤاد هاشم عوض وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وفى وزارته الثانية (أغسطس ١٩٨٢) عين الدكتور مصطفى السعيد وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية وقد احتفظ بمنصبه فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) ولكنه أقيل فى مارس ١٩٨٥ وخلفه الدكتور سلطان أبو على الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) وخلفه الدكتور يسرى مصطفى فى وزاراتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦) (أكتوبر ١٩٨٧) ثم محمود محمد محمود فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وقد جمع كل هؤلاء التجارة الخارجية

مع الاقتصاد . ثم عينت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى في وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) وقد جمعت التعاون الدولى مع الاقتصاد، بينما ضمت التجارة الخارجية إلى وزير التموين الدكتور أحمد جويلى .

الاقتصاد والتجارة الخارجية

ظلت التجارة الخارجية مقترنة بالاقتصاد منذ بدأ النص على ذلك فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وحتى شكل الرئيس السادات وزارته الثانية فى إبريل ١٩٧٤ ففصل بينهما ، واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس فلما شكل مصطفى خليل وزارته في أكتوبر ١٩٧٨ عادت التجارة الخارجية إلى الارتباط بالاقتصاد بصفة دائمة ، حتى شكل الجنزورى حكومته فى يناير ١٩٩٦ فضمت التجارة الخارجية إلى وزير التموين والتجارة الداخلية وأصبح مسمى منصبه وزير التموين والتجارة .

الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

وحدت التسمية طيلة تولى الدكتور محمد زكى شافعى لهذه الوزارة فى وزارتى الدكتور ممدوح سالم الأولى والثانية (إبريل ١٩٧٥ ـ نوفمبر ١٩٧٦) ثم كانت هذه التسمية مرتبطة بوجود الدكتور حامد السايح فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ ـ أكتوبر ١٩٧٨) ثم أصبح مسمى منصبه وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى والتجارة الخارجية فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) .

الاقتصاد والتعاون الدولى

لم يحدث أن اقترنت الوزارتان بهذه التسمية إلا فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) وتولتها الدكتورة نوال التطاوى .

الأمن الجنائى

ورد ذكر الأمن الجنائى مرة واحدة حين عين اللواء فاروق الحينى نائبًا لوزير الداخلية للأمن الجنائى فى أول مارس ١٩٨٦ .

الأمن السياسى

ورد ذكر الأمن السياسى مرة واحدة حين عين اللواء عبد الكريم درويش نائبًا لوزير الداخلية للأمن السياسى فى ١ مارس ١٩٨٦ .

الأمن الغذائى

ورد النص على الأمن الغذائى فى وزارة ممدوح سالم الخامسة حين أسندت ، الزراعة والأمن الغذائى إلى الدكتور محمود داود ، وظل الدكتور يوسف والى يحتفظ بهذا المسمى عندما خلف الدكتور داود .

الإنتاج الحربى (الدولة للإنتاج الحربى)

جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى التشكيلات الوزارية عند تشكيل وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وقد تولاها وزير الحربية فى الحكومات السابقة المهندس عبد الوهاب البشرى وقد ظل يتولاها باستمرار حتى استقال فى ٢٢ إبريل ١٩٦٩ وقد صدر قرار جمهورى بإلغاء وزارة الإنتاج الحربى فى مايو ١٩٦٩ ، ولكن وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) تضمنت تعيين وزير دولة لشئون الإنتاج الحربى هو الفريق محمد إبراهيم حسن سليم الذى بقى حتى أقيل مع الفريق صادق وعين خلفا له الفريق أحمد كامل البدرى (مع تعيين المشير أحمد إسماعيل على وزيرًا للحربية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢) . وكان الفريق صادق قد أصبح فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للحربية والإنتاج الحربى ، وقد ظل الفريق البدرى [بمفرده] وزيرًا للإنتاج الحربى منذ عين فى أكتوبر ١٩٧٢ وحتى نهاية وزارة ممدوح سالم الأولى ، فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية فى مارس ١٩٧٦ تولى وزير الحربية الفريق الجمسى وزارة الإنتاج الحربى بالإضافة إلى الحربية ، وعين المهندس جمال الدين صدقى (وزير النقل فى الحكومة السابقة) وزير دولة للإنتاج الحربى ، واحتفظا (أى الجمسى وجمال الدين صدقى) بالمنصبين فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة لم يعين وزير دولة للإنتاج الحربى وبقى المشير الجمسى يتولاها بمفرده بالإضافة إلى وزارة الحربية ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) أسند هذا المنصب إلى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى فى الوزارة السابقة (وهو المهندس عبد الستار مجاهد عرفة) وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل تولى هذا المنصب المهندس كمال توفيق نصار (أكتوبر ٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) ثم عين الدكتور جمال السيد إبراهيم وزير دولة للإنتاج الحربى فى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) وظل يحتفظ بهذا المنصب لأكثر من ١٣ عاما حتى خلفه الدكتور محمد الغمراوى داوود فى وزارة صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) واحتفظ به فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) . وهكذا يمكن القول بأن المشير أحمد إسماعيل والفريق محمد فوزى لم يتوليا وزارة الإنتاج الحربى ، وبأن كلا من المشير الجمسى ، والفريق أول صادق قد تولاها بالإضافة إلى الحربية بعد أن بدءا بالحربية من دون الإنتاج الحربى، وبأن المشير الجمسى كان وزير الحربية الوحيد الذى تولى وزارة الإنتاج الحربى بالإضافة إلى الحربية بدون أن يكون معه وزير دولة للإنتاج الحربى وذلك فى وزارة ممدوح سالم

الرابعة فقط ، أما كمال حسن على ، وأحمد بدوى ، ومحمد عبد الحليم أبو غزالة ، ويوسف صبرى أبو طالب ، ومحمد حسين طنطاوى فقد جمعوا بين الوزارتين مع وجود وزير دولة للإنتاج الحربى معهم .

الإنشاء والتعمير

ورد ذكر هذه الوزارة مرة واحدة ليوم واحد هو اليوم الأخير (أو قبل الأخير) من وزارة على ماهر باشا الرابعة حيث عين الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وزيرًا لهذه الوزارة فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ وعندما شكلت وزارة الرئيس نجيب الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ لم يرد لهذه الوزارة ذكر.

الأوقاف

هذه الوزارة من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨ ، وقد كان فؤاد شيرين باشا أول وزير للأوقاف فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، ولم يكن قد تولى الوزارة قبل ذلك ، وإنما كان واحدا من الوزراء الثلاثة الجدد الذين ضمتهم هذه الوزارة ، فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ أسندت هذه الوزارة إلى الشيخ أحمد حسن الباقورى الذى بقى وزيرا للأوقاف لفترة طويلة وقد استقرت الثورة عليه واستقرت أوضاع هذه الوزارة إلى حد كبير فى عهد الثورة الأول ، وفى أثناء الوحدة كان الباقورى وزيرا للأوقاف فى وزارة الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) ووزيرا مركزيا لها فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) من دون أن يكون للأوقاف وزير تنفيذى فى مصر ، ثم أبعد الباقورى عن منصبه (فى فبراير ١٩٥٩)، وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٩ عُين أحمد عبد الله طعيمة وزيرا للأوقاف فى أثناء وزارة الوحدة الثانية ، واحتفظ بذات المنصب فى الوزارة الثالثة للوحدة ، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ظل أحمد طعيمة وزيرا للأوقاف ، فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثامنة عقب الانفصال فى أكتوبر ١٩٦١ عُين حسين الشافعى نائبا للرئيس ووزيرا للأوقاف والشئون الاجتماعية ، ولما شكل على صبرى وزارته الأولى فى سبتمبر ١٩٦٢ عين الدكتور محمد البهى وزيرا للأوقاف وشئون الأزهر ، ولم يستمر الدكتور البهى طويلا ، إذ إنه لما شكل على صبرى وزارته الثانية فى مارس ١٩٦٤ عهد إلى المهندس أحمد عبده الشرباصى بمنصب نائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر فضلاً عن تعيينه وزيرا للأوقاف ، ولما شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح الشرباصى هو أول نواب رئيس الوزراء ، وعُين نائبا لرئيس الوزراء للأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر من دون أن يتولى أياً من الوزارتين ، ولم يعين للوزارتين وزراء ، واكتفى بتعيين الدكتور أحمد خليفة

١٩٧٤) ظل أحمد عز الدين هلال وزيرًا للبترول ، وعين وزير جديد (المهندس محمود على حسن) للصناعة والتعدين ، وفى وزارات ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) والثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفبمر ١٩٧٦) ظل أحمد عز الدين هلال وزيرًا للبترول بينما عين وزير جديد (المهندس عيسى شاهين) للصناعة والتعدين ، وفى وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) جمع أحمد عز الدين هلال الوزارات الثلاث لأول مرة فى تاريخه هو (لا فى تاريخ هذه الوزارات) وأصبح وزيرًا للصناعة والبترول والتعدين ، فلما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارتيه (أكتوبر ١٩٧٨ و يونيو ١٩٧٩) عاد المهندس أحمد عز الدين هلال وزيرًا للبترول فقط ، بينما تولى المهندس إبراهيم عبد الرحمن عطا الله منصب وزير الصناعة والثروة المعدنية ، وفى وزارتى الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) والرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) أصبح المهندس أحمد عز الدين هلال نائبًا لرئيس الوزراء للإنتاج ووزيرًا للبترول (بينما عين المهندس طه زكى وزيرًا للصناعة والثروة المعدنية) وفى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) والثانية (أغسطس ١٩٨٢) احتفظ المهندس أحمد عز الدين هلال بذات المنصب وعين وزير جديد للصناعة والثروة المعدنية ، وقد تغير وزير الصناعة فى مارس ١٩٨٣ ، وعند تشكيل وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤ خرج المهندس أحمد عز الدين هلال من الوزارة بعد أكثر من ١١ عامًا متصلة فى منصب وزير البترول (وقد ضم إليه الثروة المعدنية فى البداية ، ثم انفرد به ، ثم ضم إليه الصناعة والثروة المعدنية ، ثم انفرد به) ودخل الوزارة الكيميائى عبد الهادى قنديل كوزير للبترول والثروة المعدنية (بينما عين وزير جديد للصناعة بمفردها) وقد احتفظ قنديل بمنصبه عند تشكيل وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٨٧) وبقى حتى مايو ١٩٩١ حيث خلفه الدكتور حمدى البنبى كوزير للبترول، وفى وزارتى عاطف صدقى الثالثة والجنزورى الأولى ظل حمدى البنبى وزيرًا للبترول بينما عادت الثروة المعدنية لتنضم إلى وزيرى الصناعة فى الوزارتين .

البحث العلمى

كانت هذه الوزارة إحدى الوزارات الست التى أنشئت لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة (عبد الناصر السابعة) فى أغسطس ١٩٦١ وقد تولاها لأول مرة الوزير الجديد صلاح الدين هدايت الذى احتفظ بها فى وزارتى الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) تولى هذه الوزارة الدكتور أحمد رياض تركى ، ثم لم يرد لهذه الوزارة ذكر فى وزارات زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) ، أما فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) فقد عين الدكتور أحمد مصطفى أحمد وزيرًا

للبحث العلمى ليكون ثانى العلماء الذين تولوا هذه الوزارة ، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠) ، (نوفمبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور عبد الوهاب البرلسى فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) ثم ألغيت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ بعد إعلان الدستور الدائم ، وأنشئت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية والدكتور حجازى عين الدكتور إسماعيل غانم وزيرًا للتعليم العالى والبحث العلمى (إبريل ١٩٧٤ - إبريل ١٩٧٥) ، وعند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) عين الدكتور محمد عبد المعبود الجبيلى وزيرًا للدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية ، وقد احتفظ الجبيلى بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (إبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧) ثم أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى لتكون ثالث الوزارات التى يتولاها مع التربية والتعليم والتعليم العالى ، وقد احتفظ بالوزارات الثلاثة طيلة وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) ، وحين شكل مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عين الدكتور حسن إسماعيل وزيرًا لأربع وزارات حيث عين وزيرًا للتعليم والبحث العلمى والثقافة ولكنه لم يلبث إلا إلى تشكيل وزارة مصطفى خليل الثانية فى يونيو ١٩٧٩ حيث عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى الوزارات الثلاث ويحتفظ بوزارة البحث العلمى باستمرار حتى أكتوبر ١٩٨٥ حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فأسند التعليم العالى والبحث العلمى إلى الدكتور محمد فتحى محمد على (أكتوبر ١٩٨٥ - نوفمبر ١٩٨٦) ، وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية أسندت وزارة الدولة للبحث العلمى إلى الدكتور عادل عز (نوفمبر ١٩٨٦ - أكتوبر ١٩٩٣) وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) تولت الدكتورة فينيس كامل جودة هذا المنصب .

البحرية

كانت البحرية ترد مرتبطة باسم الحربية فى اسم الوزارة حتى تم الاقتصار على اسم الحربية .

التأمينات الاجتماعية

وردت الإشارة إلى هذه الوزارة لأول مرة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وهى أبرز الوزارات التى أنشأها السادات على الإطلاق ، كما أنها بلورت أفضل أفكاره فى المجال الاجتماعى والتنمية البشرية ، وقد تولاها الدكتور حسن الشريف واحتفظ بها فى وزارتى السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) وحجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ولكنه توفى فى نوفمبر ١٩٧٤

وخلفه فى هذه الوزارة وزير المالية محمد عبد الفتاح إبراهيم ، ثم ضمت هذه الوزارة إلى وزارة الشئون الاجتماعية برياسة الدكتورة عائشة راتب عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى وحتى خلفتها فى تولى الوزارتين معًا الدكتورة آمال عثمان فى فبراير ١٩٧٧ وحتى الآن .

التجــارة

كانت وزارة التجارة والصناعة من الوزارات القديمة التى نشأت قبل الثورة ، وقد أنشئت عام ١٩٣٥ وكان أحمد نجيب الهلالى باشا أول وزير لها ، وقد استمرت التجارة والصناعة حتى ١٩٥٦ حين فصلت الصناعة واستقلت بوزارة ، وبقيت التجارة التى أسندت فى ذلك الحين إلى محمد أبو نصير وبقى الوضع كذلك إلى أن شكلت وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) فتولى أبو نصير الشئون البلدية والقروية ، بينما ضمت التجارة إلى عبد المنعم القيسونى (الذى كان وزيرًا للمالية والاقتصاد) وأصبح وزيرًا للاقتصاد والتجارة ، بينما عين وزير جديد للخزانة [المالية] وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وردت الإشارة إلى وزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة ، بينما اختفى مسمى التجارة من التشكيلات الوزارية ، وعاد ليظهر فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) بطريقة أخرى ومع وزارتين كان اسم التجارة الخارجية يأتى مرتبطا بوزارة الاقتصاد ، والتجارة الداخلية مرتبطا بوزارة التموين ، وهو الوضع الذى استمر حتى إبريل ١٩٧٤ حين تولى النائب الأول لرئيس الوزراء [وهو الدكتور عبد العزيز حجازى] وزارة الاقتصاد دون التجارة الخارجية بدون نص على ذلك فى قرار التشكيل الوزارى، وعين وزير جديد للتجارة الخارجية هو فتحى المتبولى ، وفى الوزارة التالية انضمت التجارة الخارجية (التى ترتبط بالاقتصاد) والتجارة الداخلية (التى ترتبط بالتموين) لتكوين ما سمى بوزارة التجارة فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وتولاها وزير التجارة الخارجية فى الوزارة السابقة وهو فتحى المتبولى وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة ، وبذا عاد منصب وزير التجارة الذى اختفى طيلة الأعوام ٥٨ ـ ١٩٧٤ وقد خلف المتبولى فى هذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس زكريا توفيق عبد الفتاح (إبريل ١٩٧٥ ـ أكتوبر ١٩٧٨) وقد جمع بين هذه الوزارة الموحدة وبين وزارة التموين فى وزارات ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) . . وبعد هذا عادت الأمور فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) إلى ما كانت عليه قبل إبريل ١٩٧٤ لتكون التجارة الداخلية مرتبطة بالتموين ، وعادت التجارة الخارجية لتكون مرتبطة بالاقتصاد ، حتى شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) فأعلن عن ضم التجارة الخارجية إلى وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور أحمد جويلى الذى أصبح مسمى منصبه وزير التجارة والتموين .

التجارة الخارجية

ظلت هذه الوزارة منذ ظهر مسماها إلى الوجود فى مارس ١٩٦٤ مرتبطة دوما بوزارة الاقتصاد التى أصبح اسمها « وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية » ، وقد كان الوزير الوحيد الذى تولى وزارة التجارة الخارجية بمفردها هو السيد فتحى أحمد المتبولى الذى عين وزيرًا للتجارة الخارجية فى حكومة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) ثم تولى وزارة التجارة (بجناحيها) فى حكومة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ثم عادت التجارة الخارجية لتكون مرتبطة بوزارة الاقتصاد على الدوام حتى شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) فضمها إلى وزير التموين الدكتور أحمد جويلى .

التجارة الداخلية

ظلت دائمًا مرتبطة بوزارة التموين (٦٤ ـ ١٩٧٤) أو منضمة للتجارة الخارجية لتكوين وزارة التجارة ، ولم تنفرد أبدًا بوزير أى لم يحدث أبدًا أن كان هناك وزير اسمه وزير التجارة الداخلية . وهذا على خلاف التجارة الخارجية .

التجارة والصناعة

تحتل هذه الوزارة الترتيب الثانى عشر من حيث الأقدمية ، وقد أنشئت فى يونيو ١٩٣٥ ، وهى ثالث وزارة كبيرة ومستمرة تنشأ بعد بدايات النظام الوزارى ، [بعد الزراعة وبعد المواصلات] وقبل نشأتها كانت التجارة والصناعة مصلحة تابعة لوزارة المالية ، وقد كان أحمد نجيب الهلالى باشا هو أول من تولى هذه الوزارة ، كما كان إبراهيم بك عبد الوهاب أول وزير للتجارة والصناعة فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (وكان يجمع بين هذه الوزارة وبين وزارة التموين) فلما شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمد صبرى منصور ، ولكنه لم يلبث أن تركها فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ليتولى وزارة التموين ، وليخلفه فى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور حلمى بهجت بدوى ، وقد احتفظ الدكتور حلمى بهجت بدوى بهذه الوزارة فى وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) وتولى وزارة التموين بالإضافة إليها على سبيل الندب، وبعد أسابيع قليلة (١٣ يوليو ١٩٥٣) عُين معه الدكتور حسن أحمد بغدادى كنائب لوزير التجارة والصناعة ، ونائب لوزير التموين ، وفى ٨ فبراير ١٩٥٤ رفضت استقالة الدكتور حلمى بهجت بدوى ، وعين وزيرا للدولة للشئون السياسية ، وعين الدكتور حسن أحمد بغدادى وزيرا للتموين والتجارة والصناعة، واحتفظ الدكتور حسن بغدادى بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس جمال عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) والرئيس محمد نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) إلى أن شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى إبريل ١٩٥٤ فتولى هذه الوزارة الدكتور حسن

مرعى وبقى كذلك حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ بعد انتخابه رئيسا للجمهورية وفصلت الوزارتان فاستقلت وزارة الصناعة وأصبح الدكتور عزيز صدقى أول وزير لها ، وتولى الأستاذ محمد أبو نصير وزارة التجارة، وكان الأستاذ أبو نصير قد عين نائبا لوزير التجارة والصناعة فى نفس اليوم الذى عُين فيه الدكتور حسن مرعى وزيرا للتجارة والصناعة (١٧ إبريل ١٩٥٤) . وقد بقى الوضع كذلك حتى قامت دولة الوحدة وشكلت وزارتها الأولى فى مارس ١٩٥٨ وتولى القيسونى منصب وزير الاقتصاد والتجارة (انظر : وزارة الاقتصاد) .

التخطيط

ورد أول ذكر لهذه الوزارة كوزارة دولة فى وزارة عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) حيث أسندت إلى عبد اللطيف بغدادى ، وفى ٢٠ أغسطس ١٩٥٧ (أى بعد انتخاب عبد اللطيف بغدادى لرئاسة مجلس الأمة) ندب الدكتور عبد المنعم القيسونى لتولى أعمال وزير الدولة للتخطيط ، وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ عُين حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية والعمل كوزير دولة للتخطيط ، وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) نص القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة على أن نائب رئيس الجمهورية عبد اللطيف بغدادى وزير للتخطيط أيضا ، ولم يعين وزير تنفيذى لهذه الوزارة ، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أن عبد اللطيف بغدادى نائب لرئيس الجمهورية للتخطيط وضمت الوزارة أيضا المهندس أحمد على فرج وزيرا للدولة للتخطيط، وقد احتفظ المهندس أحمد على فرج بهذا المنصب فى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) كما أصبح البغدادى فى هذه الوزارة نائبا لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيرا للخزانة والتخطيط ، أما فى وزارة على صبرى الأولى فقد أصبح الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيرا للخزانة والتخطيط ، وعُين الدكتور محمد لبيب شقير نائبا لوزير التخطيط ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس١٩٦٤) أصبح الدكتور محمد لبيب شقير وزيرا للدولة للتخطيط ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ٦٥) أصبح الدكتور محمد لبيب شقير وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط ، ولكنه فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد وزيرا للتخطيط فقط ، بينما عُين حسن عباس زكى وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وفى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) دخل الدكتور عبد المنعم القيسونى الوزارة بعد ما كان تركها فى وزارة صدقى سليمان وأصبح وزيراً للتخطيط، أما الدكتور لبيب شقير فقد تولى وزارة التعليم العالى وانتهى عهده بهذا القطاع منذ ذلك الحين، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) عُين الدكتور السيد جاب الله السيد وزيرا للتخطيط ليكون أول الزراعيين الذين تولوا هذا

المنصب، وقد احتفظ بهذا المنصب طيلة سبع وزارات حتى إبريل ١٩٧٤ ، ولكنه كان ينفرد بهذه الوزارة فى وزارة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) ووزارتى الدكتور فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ، نوفمبر ١٩٧٠) ثم إنه فى الوزاتين الثانية والثالثة (نوفمبر ١٩٧٠ ، ومايو ١٩٧١) عُين معه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كنائب وزير ، وفى وزارتى الدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات (يناير ١٩٧٢ ، ومارس ١٩٧٣) عُين الدكتور السيد جاب الله وزيرًا للتخطيط ، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كوزير دولة للتخطيط ، وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) شغل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله بمفرده منصب وزير التخطيط ، وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) عين الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزيراً للتخطيط ، وفى وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦) عُين الدكتور محمد محمود الإمام وزيرًا للتخطيط، واحتفظ بالمنصب عند تشكيل ممدوح سالم لوزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) على الرغم من وجود مجموعة اقتصادية جديدة برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى غير أنه (أى الدكتور الإمام) ترك المنصب فى أثناء هذه الوزارة (فى إبريل ١٩٧٧) ، وخلفه الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد الذى ترك المنصب هو الآخر بعد شهور قليلة عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) وفيها تولى الدكتور عبد المنعم القسيونى نفسه منصب وزير التخطيط بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) ترك الدكتور القيسونى الوزارة نهائيًا، وعاد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ليشغل منصب وزير التخطيط فى هذه الوزارة، وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل الأولى والثانية أيضاً ، فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) تولى الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نفسه منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد ، وحين عُين معه وزيرا دولة فى يناير ١٩٨١ كانا للمالية والاقتصاد وظل هو بمفرده فى وزارة التخطيط ، واحتفظ عبد الرزاق عبد المجيد بهذا المنصب بالطبع فى وزارة الرئيس مبارك الأولى، وخلفه الدكتور كمال الجنزورى فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى يناير ١٩٨٢ وظل محتفظا بهذا المنصب إلى أن عُين بدرجة نائب رئيس وزراء ووزير تخطيط فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) وظل محتفظًا بوضعه هذا حتى اختير رئيسًا للوزراء وشكل وزارته فى يناير ١٩٩٦ فاحتفظ أيضًا بالتخطيط، وعين معه ظافر البشرى كوزير دولة للتخطيط ، وبهذا حقق الدكتور الجنزورى الرقم القياسى فى البقاء فى هذه الوزارة ، ويُعد بمثابة الوزير الحادى عشر بين وزراء التخطيط الذين تعددت ثقافاتهم الأولى ما بين العسكرية (حسين الشافعى) والطيران (عبد اللطيف بغدادى) والعلوم (إبراهيم حلمى عبد الرحمن) والحقوق (لبيب شقير ، وإسماعيل صبرى عبد الله) والتجارة (القيسونى، وعبد الرزاق عبد المجيد ، ومحمد محمود الإمام) والزراعة (سيد جاب الله ،

وكمال الجنزورى) والهندسة (أحمد على فرج). ومع هذا فقد عمل عدد من هؤلاء مديرين لمعهد التخطيط القومى قبل أو بعد توليهم الوزارة كالدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور محمد محمود الإمام والدكتور كمال الجنزورى، وقد احتفظ الجنزورى بمنصب مدير معهد التخطيط القومى طيلة توليه المنصب الوزارى .

التدريب (التدريب المهنى)

ورد لفظ التدريب (ثم تعبير التدريب المهنى) بالملازمة للقوى العاملة منذ تولاها عبد اللطيف بلطية فى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) .

التربية والتعليم

أطلق هذا الاسم على وزارة المعارف فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبد الناصر الثانية وذلك طبقًا لمرسوم صدر فى سبتمبر ١٩٥٤ وتولاها السيد كمال الدين حسين الذى كان قد عين وزيرًا للمعارف منذ أيام (فى نهاية أغسطس ١٩٥٤) ،وظل كمال الدين حسين محتفظا بها حتى وزارة الوحدة الأولى ، أما فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) فقد أصبح كمال الدين حسين وزيراً مركزيا للتربية والتعليم ، وعُين الأستاذ أحمد نجيب هاشم كوزير تنفيذى للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى، وفى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) جمع كمال الدين حسين بين هذه الوزارة المركزية وبين رئاسة المجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى ، وأصبح وزيراً لشئون الإدارة المحلية فى الإقليم المصرى كذلك وبقى أحمد نجيب هاشم وزيرا تنفيذيا للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى ، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ترك كمال الدين حسين التربية والتعليم وأصبح نائبا لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية ، وتولى الأستاذ السيد يوسف لأول مرة منصب وزير التربية والتعليم ، وقد احتفظ به فى الوزارات التالية (عبد الناصر الثامنة ، وعلى صبرى الأولى ، والثانية ، وزكريا محيى الدين ، وصدقى سليمان) أى طيلة ٦ وزارات حتى خلفه الأستاذ عبد العزيز السيد فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) ولكنه لم يمكث إلا ستة شهور ، وخلفه الدكتور محمد حلمى مراد فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ولكنه أقيل (فى يوليو ١٩٦٩) وخلفه وزير السياحة الدكتور محمد حافظ غانم ،وقد بقى الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم طيلة وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع ثم خلفه الأستاذ على عبد الرازق فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك ثانى شخصية من بين القادة الإداريين فى التعليم العالى الذين تولوا هذه الوزارة (بعد أحمد نجيب هاشم بيد أن الأستاذ أحمد نجيب هاشم كان معلما فى الأصل ، أما الأستاذ على عبد الرازق فيمثل الإدارى الوحيد فى هذا المنصب) وقد احتفظ بمنصبه فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال

حلمى فى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) وظل بمثابة الوزير التقليدى لهذه الوزارة حتى ١٩٨٤ حين خلفه فيها الدكتور عبد السلام عبد الغفار، بعد ما بقى وزيرا لها قرابة ١٠ سنوات (باستثناء فترة قصيرة هى فترة وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى من أكتوبر ١٩٧٨ وحتى يونيو ١٩٧٩ حيث تولى الدكتور حسن إسماعيل هذه الوزارة) وهو ما فاق به الدكتور مصطفى كمال حلمى كل الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة على مدى تاريخها الطويل الذى تمتع بسعد زغلول باشا ، وعلى ماهر باشا ، وهيكل باشا ، ونجيب الهلالى باشا، وطه حسين باشا، وغيرهم من أعلام هذا الوطن ، ولم يطل عهد الدكتور عبد السلام عبد الغفار لأكثر من وزارة كمال حسن على، حيث خلفه الأستاذ منصور حسين فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) ، ثم الدكتور أحمد فتحى سرور كوزير للتعليم فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٩٣) إلى أن اختير رئيسا لمجلس الشعب (ديسمبر ١٩٩٠) فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل الانتداب (ديسمبر ١٩٩٠) ثم الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مايو ١٩٩١) ، وبذا يمكن القول إن هذه الوزارة على خلاف الوزارات الأخرى قد حظيت بالاستقرار فى عهد الرئيس السادات ، بينما عانت من قلقه نسبيًا فى عهدى الرئيس عبد الناصر والرئيس مبارك . وقد احتفظ الدكتور حسين كامل بهاء الدين بمنصب وزير التعليم فى وزارتى صدقى الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

التشغـــيل

ورد لفظ التشغيل مقترنًا باسم وزارة القوى العاملة فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وتولى هذه الوزارة السيد أحمد أحمد العماوى ، وفى الوزارة التالية (الجنزورى: يناير ١٩٩٦) اختفى هذا اللفظ الذى لم يكن يقصد به فيما يبدو أكثر من توسيع العبارة ، وإن كانت التصريحات السياسية المواكبة لتشكيل الوزارة قد أعلنت أن المقصود هو إعطاء أهمية خاصة لقضية البطالة !!

التعـاون الاقتصـادى

ورد أول ذكر لهذه الوزارة كوزارة دولة فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى حيث عين الدكتور طاهر أمين وزير دولة للتعاون الاقتصادى (سبتمبر ١٩٧٤) وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) عين الدكتور محمد زكى شافعى وزيرًا للاقتصاد والتعاون الاقتصادى واحتفظ بذات المنصب فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ، وقد خلف الدكتور زكى شافعى فى منصب وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور حامد السايح فى وزارات ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨)،

وأما فى وزاراتى الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) والثانية (يونيو ١٩٧٩) فقد ضمت التجارة الخارجية إليه وأصبح مسمى منصبه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى ، وعين وزير دولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى على جمال الناظر الذى كان رئيسًا لهيئة الاستثمار ، ثم اختفت عبارة « التعاون الاقتصادى » من التشكيلات الوزارية بدءًا من وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ ، وعاد النص على التعاون ولكن موصوفًا بالتعاون الدولى ومرتبطًا بالاستثمار منذ يناير ١٩٨٢ .

التعاون الدولى

ورد ذكر التعاون الدولى بدءًا من وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) وقد أسند إلى نائب رئيس الوزراء محمد عبد الفتاح إبراهيم ثم إلى الدكتور وجيه شندى فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) وكان فى هاتين الوزارتين معطوفًا على الاستثمار ، ثم أسند إلى الدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط فى وزارت كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) وعلى لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) وعاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) ثم تولى هذه الوزارات الدكتور موريس مكرم الله فى وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) ثم تولاها رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ، وعين معه يوسف بطرس غالى كوزير دولة للتعاون الاقتصادى فى وزارته الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ثم أسندت هذه الوزارة إلى وزيرة الاقتصاد الدكتورة نوال التطاوى فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

التعدين

ورد لفظ التعدين بديلا عن « الثروة المعدنية » فى عدة وزارات من دون أى قصد إلى الاختلاف فى المعنى أو المدلول .

التعليم

منذ وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ضمت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى فى منصب وزارى واحد تولاه الدكتور مصطفى كمال حلمى وأصبح مسمى منصبه وزير التعليم ، وقد ظل الوضع هكذا حتى ضمت وزارة البحث العلمى إليه أيضًا فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) وأصبح مسمى منصبه التعليم والدولة للبحث العلمى ، فكانت الكلمة الأولى تعنى وزارتين والكلمات الثلاث التالية تعنى وزارة دولة فقط ، وحين خلفه الدكتور حسن إسماعيل فى وزارة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أضيفت إليه الثقافة لتكون رابع وزارة وظلت كلمة التعليم ترمز للوزارتين ، وعاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى منصبه السابق وليبقى فيه كما ذكرنا فى الحديث عن وزارتى التربية والتعليم

والتعليم العالى إلى أن شكل كمال حسن على وزارته فانفرد مصطفى كمال حلمى بوزارتى التعليم العالى والبحث العلمى ، وعُين الدكتور عبد السلام عبد الغفار وزيرًا للتربية والتعليم ، وبذلك انفصلت الوزارتان واختفى مسمى التعليم ، وحدث نفس الشىء فى وزارة على لطفى حيث كان هناك وزير للتربية (منصور حسين) ووزير للتعليم العالى والبحث العلمى (د. محمد فتحى محمد على) ومنذ وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عاد لفظ التعليم إلى التشكيلات الوزارية حيث تولى الدكتور فتحى سرور الوزارتين بمسمى وزير التعليم إلى أن خلفه الدكتور عادل عز (ندبا فى ديسمبر ١٩٩٠) فالدكتور حسين كامل بهاء الدين فى مايو ١٩٩١ وحتى الآن .

التعليم العالى

أنشئت وزارة التعليم العالى لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ (وزارة عبد الناصر السابعة) وكان لها وزير واحد هو أمجد الطرابلسى (سورى) ولم يكن لهذه الوزارة وزير مصرى ، فلما شكل عبد الناصر بعد الانفصال وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عهد بهذه الوزارة إلى الوزير الجديد الدكتور عبد العزيز السيد ، وقد احتفظ بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى والثانية ، بل إنه أصبح ثالث أقدم الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية (بالطبع بعد النواب الأحد عشر) وقد خلفه الدكتور حسين محمد سعيد فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ثم الدكتور محمد عزت سلامة فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) فالدكتور لبيب شقير فى وزارتى عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨) فلما انتخب عضوًا فى اللجنة التنفيذية العليا اختير الدكتور عبد الوهاب البرلسى ليخلفه (أكتوبر ١٩٦٨) وقد احتفظ البرلسى بمنصبه حتى شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثالثة (مايو ١٩٧١) فخلفه الدكتور محمد مرسى أحمد الذى احتفظ بمنصبه أيضًا فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وخلفه الدكتور شمس الدين الوكيل فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ثم الدكتور محمد كامل ليلة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فالدكتور إسماعيل غانم فى وزارتى الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وقد جمع بين التعليم العالى والبحث العلمى (وقد كان قد تولى وزارة الثقافة من قبل فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فقط) وقد خلفه الدكتور محمد حافظ غانم فى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وقد عين نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتعليم العالى بعدما قضى فترة فى الاتحاد الاشتراكى ، ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) الذى جمع التعليم العالى إلى التربية والتعليم (التى كان يتولاها منذ إبريل ١٩٧٤) تحت مسمى « التعليم » ، وقد ظل مصطفى

كمال حلمى يتولى التعليم العالى (بالإضافة إلى التربية والتعليم وبالإضافة إلى البحث العلمى التى تولاها منذ حكومة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧) حتى شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته فى أكتوبر ١٩٧٨ فأسند هذه الوزارات الثلاث ووزارة الثقافة إلى الدكتور حسن إسماعيل ، وعندما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيرًا للتعليم ووزير دولة للبحث العلمى واحتفظ بمنصبه هذا فى الوزارات المتعاقبة حتى نال درجة نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) واحتفظ أيضًا بالوزارات الثلاث ، فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ استقل الدكتور مصطفى كمال حلمى بالتعليم العالى والبحث العلمى [بينما أسندت التربية والتعليم إلى وزير جديد هوالدكتور عبد السلام عبد الغفار] ولما شكل الدكتور على لطفى وزارته فى سبتمبر ١٩٨٥ ترك الدكتور مصطفى كمال حلمى الوزارة وخلفه الدكتور محمد فتحى محمد على وزيرًا للتعليم والبحث العلمى [بينما عين وزير جديد للتربية والتعليم] ولما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته [نوفمبر ١٩٨٦] أسندت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى إلى الدكتور أحمد فتحى سرور تحت مسمى « التعليم » [بينما عين وزير جديد للبحث العلمى] واحتفظ الدكتور سرور بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية [أكتوبر ١٩٨٧] وحتى انتخب رئيسًا لمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٠ فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل النيابة حتى مايو ١٩٩١ حيث عين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيرًا للتعليم واحتفظ بمنصبه فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) . وبذا يمكن القول بأن هناك وزيرًا واحدًا تولى التعليم العالى ثم تولى التربية والتعليم وهو عبد العزيز السيد ، وأن وزيرًا آخر تولى التربية والتعليم ثم تولى التعليم العالى وهو الدكتور حافظ غانم ، وأن وزيرًا ثالثًا بدأ بالتربية والتعليم ثم جمع إليها التعليم العالى ثم ترك التربية والتعليم وانفرد بالتعليم العالى وهو الدكتور مصطفى كمال حلمى، وأن هناك ثلاثة وزراء (بخلاف مصطفى كمال حلمى) تولوا الوزارتين معًا تحت مسمى التعليم وهم الدكاترة حسن إسماعيل، وفتحى سرور وحسين كامل بهاء الدين .

التمويل الخارجى

ورد النص على التمويل الخارجى كتوسيع لعبارة وزير دولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى فى منصب على جمال الناظر فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) .

التموين

يعود العهد بوزارة التموين إلى يونيو ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهى إذن من الوزارات التى وجدت منذ ما قبل الثورة ، وتحتل الترتيب الخامس عشر بين الوزارات المصرية

من حيث أقدمية الوجود ، وكان صليب سامى بك أول مَنْ تولى هذه الوزارة ، وقد تعرضت هذه الوزارة للإلغاء فى مارس ١٩٤٦ وأضيفت اختصاصاتها إلى وزارة التجارة والصناعة ، ثم أعيدت هذه الوزارة إلى الوجود مرة ثانية ، وقد كان إبراهيم عبد الوهاب بك أول وزير للتموين فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (يوليو ١٩٥٢) ، وكان يجمع بينها وبين وزارة التجارة والصناعة ، فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ تولى فريد أنطون هذه الوزارة ، ولكنه استقال فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وخلفه زميله محمد صبرى منصور الذى كان وزيرًا للتجارة والصناعة ، ولكنه استقال هو الآخر فى ١٦ يونيو ١٩٥٣ (ولذلك قصة طريفة) فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الثانية غداة إعلان الجمهورية (١٨ يونيو ١٩٥٣) انتدب الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة لتولى أعمال وزارة التموين، وفى ١٣ يوليو ١٩٥٣ عُين الدكتور حسن بغدادى نائبا لوزير التجارة والصناعة ونائباً لوزير التموين ، فلما استقال الدكتور حلمى بهجت بدوى فى ٨ فبراير ١٩٥٤ ورفضت استقالته وعين وزيرا للدولة للشئون السياسية خلفه الدكتور حسن بغدادى وزيرا للتموين والتجارة والصناعة ، واحتفظ بهذا المنصب فى وزارتى عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٣) أى حتى ١٧ إبريل ١٩٥٤ حيث شكل عبد الناصر وزارته الثانية فأسند وزارة التموين إلى جندى عبد الملك ولكنه توفى فى ٣٠ يناير ١٩٥٥ ، وفى ٨ فبراير نُدب الأستاذ محمد أبو نصير للقيام بأعمال وزير التموين ، وفى ٢٤ مارس ١٩٥٦ عُين الدكتور كمال رمزى استينو وزيرا للتموين واحتفظ بهذا المنصب فى الوزارتين التاليتين وهما وزارة الرئيس عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) ووزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) إذ عمل وزيرًا للتموين بالأقليم المصرى ، ولكنه فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة عمل وزيرا مركزيا للتموين (أكتوبر ١٩٥٨) و (سبتمبر ١٩٦٠) وبقى كذلك فى وزارات الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وعبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) فلما شكل على صبرى وزارته الثانية فى مارس ١٩٦٤ أصبح واحدا من نواب رئيس الوزراء وعين نائبا لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزيرا لهما ، وفى وزارة زكريا محيى الدين احتفظ كمال رمزى استينو بمنصب نائب رئيس الوزراء ، ولكن عُين معه وزير للتموين والتجارة الداخلية هو محمد نور الدين قرة، ولكن كمال رمزى استينو خرج من الوزارة عند تشكيلها برئاسة صدقى سليمان ، وبقى محمد نور الدين قرة وزيرا للتموين والتجارة الداخلية فى هذه الوزارة حتى خلفه محمد عبد الله مرزبان فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) ترك محمد عبد الله مرزبان وزارة التموين وتولاها السيد محمد حمدى عاشور بينما تولى مرزبان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عاد حمدى عاشور ليشغل

منصب وزير الإدارة المحلية وتولى مرزبان وزارة التموين والتجارة الداخلية على سبيل النيابة بالإضافة إلى الاقتصاد والتجارة الخارجية ، واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور فؤاد مرسى ،وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسندت إلى مدير الإمداد والتموين فى القوات المسلحة اللواء أحمد ثابت ،وفى وزارة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) أسندت إلى الدكتور محمد الهادى المغربى ، وفى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) تم الفصل بين التموين والتجارة الداخلية فتم توحيد التجارتين فى وزارة للتجارة وتولاها فتحى المتبولى على حين تولى السيد عبد الرحمن الشاذلى وزارة التموين فقط ، وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) تولى زكريا توفيق عبد الفتاح وزارة التجارة ، بينما احتفظ عبد الرحمن الشاذلى بوزارة التموين ، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية جمع زكريا توفيق عبد الفتاح بين وزارتى التجارة ووزارة التموين واستمر الوضع كذلك فى وزارتى ممدوح سالم الثالثة والرابعة ، ولكنه (أى زكريا توفيق) عاد ليستقل بالتجارة فقط ، وعُين ناصف طاحون وزيرا للتموين فى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) ، ثم شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) فأصبح ناصف طاحون وزيرا للتموين والتجارة الداخلية ، وبذا فإنه خلف زكريا توفيق على مرحلتين ولكن دون أن يتولى كل مناصبه لأنه لم يتول التجارة كلها فقد عادت التجارة الخارجية لترتبط بالاقتصاد فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى ، وقد احتفظ ناصف طاحون بمنصبه فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩).وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠)خلفه أحمد أحمد نوح كوزير للتموين والتجارة الداخلية وقد استمر فى وزارات الرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين الأولى والثانية حتى مارس ١٩٨٣ حيث خلفه الدكتور محمد ناجى شتلة الذى احتفظ بمنصبه فى وزارتى كمال حسن على والدكتور على لطفى، فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عهد بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلى الدكتور محمد جلال الدين أبو الدهب وقد احتفظ أبو الدهب بمنصبه فى وزارتى عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) والثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ولكن ظروفه الصحية حالت بينه وبين القدرة على أداء العمل مما استدعى تعيين الدكتور أحمد جويلى وزيراً للتموين والتجارة الداخلية فى أغسطس ١٩٩٤وقد توفى الدكتور أبو الدهب بعد ذلك بقليل، وفى وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضمت التجارة الخارجية إلى الدكتور جويلى وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة والتموين ليكون وضعه شبيها بوضع زكريا توفيق عبد الفتاح فى وزارات ممدوح سالم الثانية والثالثة والرابعة . وهكذا يمكن القول بأن وزارة التموين قد أسندت فى عهد الرئيس السادات إلى تسعة وزراء ، بينما تولى التجارة الداخلية تسعة وزراء أيضًا وأن ثمانية بين كل من هؤلاء التسعة

مشتركون ، بينما التاسع فى كل وزارة منفرد (أما فى عهد الرئيس مبارك فقد تولاهما أربعة وزراء فقط) كما يمكن الإشارة إلى أن هناك وزيرًا تولى التموين ولم يتول التجارة الداخلية وهو السيد عبد الرحمن الشاذلى، وأن هناك وزيرًا تولى التجارة الداخلية ولم يتول التموين وهو فتحى المتبولى ، وأن هناك وزيرًا بدأ بالتموين ثم جمع إليها التجارة الداخلية فقط وهو ناصف طاحون ، وأن هناك وزيرًا بدأ بالتموين والتجارة الداخلية ثم جمع إليهما التجارة الداخلية وهو الدكتور أحمد جويلى ، وأن هناك وزيرًا بدأ بالتجارة بشقيها ثم أضيفت إليه أعباء التموين وهو زكريا توفيق عبد الفتاح .

التنميــة الإداريــة

كان أول ذكر للتنمية الإدارية هو ذلك القرار الجمهورى الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ بأن يكون وزير الخزانة هو الوزير المختص بالتنمية الإدارية . وقد كان وزير الخزانة فى ذلك الحين هو الدكتور عبد العزيز حجازى الذى لم يترك مجلس الوزراء إلا عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى فى إبريل ١٩٧٥ ، ولكنه كان قد ترك وزارة الخزانة عندما أصبح رئيسًا للوزراء فى سبتمبر ١٩٧٤ ، وقد صدر قرار بعد تشكيل الوزارة بيومين (سبتمبر ١٩٧٤) يقضى بأن يختص الدكتور يحيى الجمل (وكان وزيرًا لشئون مجلس الوزراء) بشئون التنمية الإدارية . وعندما شكل ممدوح سالم وزارته فى إبريل ١٩٧٥ لم يتضمن القرار الصادر بتشكيلها النص على وزير مختص بالتنمية الإدارية ، ولكن صدر قرار جمهورى فى نفس يوم تشكيل الوزارة بأن يكون الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط هو الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) عين الدكتور أحمد فؤاد شريف وزيرًا للدولة للتنمية الإدارية ، ليكون بذلك أول وزير تنفرد به هذه الوزارة ، وقد توفى عليه رحمة الله فى أغسطس من نفس العام وقد أسندت اختصاصاته المتعلقة بالرقابة والمتابعة ومجلس الوزراء إلى السيد ألبرت برسوم سلامة وكان وزيرًا لمجلس الشعب ، فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة فى نوفمبر ١٩٧٦ عين الدكتور على عبد المجيد عبده وزيرًا للتنمية الإدارية وبقى يشغل هذا المنصب حتى أكتوبر ١٩٧٧ حيث شكلت حكومة ممدوح سالم الرابعة التى لم يشترك فيها ولم يرد فى قرار تشكيلها نص عن التنمية الإدارية ، وقد عاد مسمى هذا المنصب إلى الظهور فى حكومة فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢ حيث عين المستشار عادل عبد الباقى وزيرًا لشئون مجلس الوزراء وللدولة للتنمية الإدارية واحتفظ بهذين المنصبين طيلة وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين أى حتى يوليو ١٩٨٤ فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ خلفه الدكتور عاطف عبيد الذى لا يزال يحتفظ بهذا المنصب حتى الآن ، وقد احتفظ به طيلة وزارات كمال حسن على ، وعلى لطفى ، وعاطف صدقى ، وكمال الجنزورى .

التنميـةالريفيـة

ورد ذكر التنمية الريفية مرة واحدة حين نص القرار الصادر بتشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧ على تعيين المهندس إبراهيم شكرى وزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية وفيما بعد لم يتكرر هذا النص .

التنميـة الشعبيـة

كان أول ذكر لهذا الاختصاص حين عين المهندس عثمان أحمد عثمان نائبا لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية فى ٢ فبراير ١٩٨١ فى أثناء وزارة السادات الثالثة وقد استقال عثمان من هذا المنصب بعد ثلاثة شهور فقط فى مايو ١٩٨١ وخلفه اللواء سعد الشربينى وزيرًا للدولة للتنمية الشعبية ، وقد احتفظ الشربينى بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وفؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) أما فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) فقد خلفه اللواء يوسف صبرى أبو طالب الذى بقى وزيرًا لهذه الوزارة حتى مارس ١٩٨٣ فقط حيث عين محافظًا للقاهرة ، ومنذ ذلك الحين لم يرد ذكر هذه الوزارة فى التشكيلات الوزارية .

الثروة الحيـوانية

ورد ذكر الثروة الحيوانية فى منصب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٨٧) ، وفيما عدا هذه الوزارة لم يظهر هذا المسمى فى أى من التشكيلات الوزارية

الثـروة السمـكية

لم يرد النص على الثروة السمكية إلا مرة واحدة فى كل تشكيلاتنا الوزارية ، وذلك فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) حيث كان مسمى منصب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى والثروة السمكية .

الثروة المـائية

ورد ذكر الثروة المائية فى منصب الدكتور عبد العزيز حسين الذى أصبح وزيرًا للدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان فيما بين فبراير ١٩٧٧ وأكتوبر ١٩٧٧ .

الثروة المعـدنيـة [التعدين]

جاء أول ذكر للثروة المعدنية فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) حيث عين عزيز صدقى نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتعدين والبترول ، وقد استقال عزيز صدقى من مناصبه فى

أغسطس ١٩٦٥ وقبل نهاية عهد هذه الوزارة وأسندت مهام مناصبه إلى الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح الدكتور مصطفى خليل نائبًا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، ووزيرًا لها ، وفى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عين المهندس محمود يونس وزيرًا للكهرباء والبترول والتعدين ، وقد احتفظ محمود يونس بالتعدين ضمن الوزارات التى تولاها فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) وفى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) عاد الدكتور عزيز صدقى لتولى الصناعة والبترول والثروة المعدنية واحتفظ بهذه الوزارات الثلاث فى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع حتى يناير ١٩٧٢ حيث شكل هو الوزارة فأسند منصب وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية إلى الدكتور يحيى الملا ، وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) عين وزير جديد تولى البترول والثروة المعدنية معا وهو المهندس أحمد عز الدين هلال ، بينما انفردت الصناعة بوزير جديد آخر هو المهندس إبراهيم سالم محمدين ، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) عادت الثروة المعدنية لتنضم إلى الصناعة وتولاهما وزير الصناعة فى الوزارة السابقة المهندس إبراهيم سالم محمدين ، وفى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) عين وزير جديد للصناعة والتعدين هو المهندس محمود على حسن ، وفى وزارات ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) والثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٩) جمع المهندس عيسى شاهين بين الصناعة والثروة المعدنية ، وفى وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) جمع المهندس أحمد عز الدين هلال بين الوزارات الثلاث : الصناعة والبترول والتعدين، وفى وزارتى مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨) و (يونيو ١٩٧٩) تولى المهندس إبراهيم عبد الرحمن عطا الله وزارتى الصناعة والثروة المعدنية ، وخلفه فى المنصبين المهندس محمد طه زكى فى وزارتى الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ثم المهندس فؤاد أبو زغلة عند تشكيل وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) و(أغسطس ١٩٨٢) وحتى مارس ١٩٨٣ فقط حيث خلفه الدكتور محمد السيد الغرورى ، فلما شكل كمال حسن على وزارته (يوليو ١٩٨٤) عين الكيمائى عبد الهادى قنديل وزيرًا للبترول والثروة المعدنية لتعود الثروة المعدنية إلى الانضمام مع وزير البترول بعد أن انفصلت عنه منذ أكتوبر ١٩٧٨ ، وقد احتفظ قنديل بمنصبه فى وزارة على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) ووزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ ، أكتوبر ١٩٩٣) وحتى مايو ١٩٩١ فقط حيث خلفه الدكتور حمدى البنبى ، أما فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فقد تولى الدكتور إبراهيم فوزى عبد الواحد وزارتى الصناعة والثروة المعدنية ، وخلفه فى الوزارتين المهندس سليمان رضا فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

الثقـــافـة

جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة الوحدة الثانية التى تشكلت برئاسة الرئيس عبد الناصر (أكتوبر ١٩٥٨) وكان رئيس المجلس التنفيذى هو الدكتور نور الدين طراف ، وقد تولى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور ثروت عكاشة الذى عُين وزيراً للثقافة والإرشاد القومى وقد احتفظ بذات المنصب فى وزارتى الوحدة الثالثة والرابعة (سبتمبر ١٩٦٠ ، أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) فلما تشكلت وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) خلفه الدكتور محمد عبد القادر حاتم وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين الدكتور حاتم نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ومشرفاً على الإعلام ووزارة السياحة والآثار ، وقد احتفظ الدكتور حاتم بذات المنصب فى وزارة زكريا محيى الدين وأصبح نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى والسياحى ، وعُين معه فى هذه الوزارة الدكتور سليمان حزين وزيراً للثقافة ، والدكتور عزيز أحمد ياسين وزيرا للسياحة والآثار ، وأمين حامد هويدى وزيرا للإرشاد القومى ، وكانت هذه من المرات النادرة التى ضمت الوزارة فيها نائبا لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء لهذا القطاع ، وفى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى الوزارة وأصبح مسمى منصبه : نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة ،بينما عُين الدكتور عزيز أحمد يس وزيرا للإسكان والسياحة والمرافق، وترك الدكتور سليمان حزين الوزارة ، أما أمين هويدى فقد عُين وزيرا للدولة ، وعين وزير جديد للإرشاد القومى هو محمد محمد فائق . ومنذ ذلك الحين بدأ الفصل التام بين الثقافة والإرشاد القومى ، فقد كانا حتى الوزارة السابقة ينضمان عند مستوى نائب رئيس الوزراء ، ولكن نائب رئيس الوزراء فى هذه الوزارة أصبح بعيدًا بسلطته عن الإرشاد القومى رغم أنه كان قد تولى مسئوليته من قبل . وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عُين الدكتور ثروت عكاشة وزيرا (فقط بعد أن كان نائبًا لرئيس الوزراء) للثقافة (فقط) واحتفظ محمد محمد فائق بمنصبه كوزير للإرشاد القومى ، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) بقى الوضع كذلك ، وحتى إبريل ١٩٧٠ حيث عُين الوزير محمد فائق وزيرًا للدولة للشئون الخارجية ، وعين الوزير الجديد محمد حسنين هيكل وزيرا للإرشاد القومى ، فلما توفى الرئيس عبد الناصر احتفظ الدكتور ثروت عكاشة بمنصبه فى أولى وزارات الدكتور محمود فوزى ،ولكنه ترك هذا المنصب عندما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية ، وخلفه الأستاذ بدر الدين أبو غازى (نوفمبر ١٩٧٠ ـ مايو ١٩٧١) وفى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيرا للثقافة ولكنه لم يلبث هو الآخر إلا إلى الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١) حيث تـولى الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء وزارتى الثقافة والإعلام معاً، وقد احتفظ الدكتور حاتم بمناصبه هذه فى وزارة عزيز صدقى

(يناير ١٩٧٢) ولكنه فى وزارة الرئيس السادات الأولى أصبح نائبًا لرئيس الوزراء ورئيسا للوزراء بالنيابة واحتفظ بالإعلام وعُين الأستاذ يوسف السباعى وزيراً للثقافة (مارس ١٩٧٣) واحتفظ السباعى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) ، ووزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ، ووزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وحتى خلفه الدكتور جمال العطيفى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) أى أن الأستاذ يوسف السباعى تولى وزارة الثقافة ثلاث سنوات متصلة فى أربع وزارات متتالية، وقد جمع كل من الدكتور جمال العطيفى وخلفه عبد المنعم الصاوى بين وزارتى الثقافة والإعلام فلم يتوليا إحداهما بدون الأخرى وقد استمر العطيفى من مارس ٧٦ حتى فبراير ١٩٧٧ فقط [وعانى بذلك من مشكلة فى استحقاق معاش الوزير الذى يستلزم صرفه أن يكون قد عمل وزيراً لمدة عام على الأقل]، وبمصطلح الوزارات عمل العطيفى وزيرا فى وزارتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى التعديل الذى أجرى عليها عقب أحداث يناير ١٩٧٧ وفى هذا التعديل خلفه الأستاذ عبد المنعم الصاوى فى منصب وزير الثقافة والإعلام بينما خلف الدكتور جمال العطيفى الأستاذ الصاوى فى منصب وكيل مجلس الشعب !! وقد استمر الصاوى منذ فبراير ١٩٧٧ وحتى أكتوبر ١٩٧٨ فقط حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فآثر ضم وزارة الثقافة إلى وزارتى التعليم والبحث العلمى وتولى هذه الوزارات الثلاث الدكتور حسن إسماعيل، بينما أسندت مهام واختصاصات وزارة الإعلام إلى المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء ، وفى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى التعليم والبحث العلمى بينما أسند الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام إلى الوزير الجديد منصور حسن وزير رئاسة الجمهورية ، وبذلك كان منصور حسن خامس وزير يجمع الوزارتين فى عهد السادات بعد كل من حاتم والسباعى والعطيفى والصاوى، وهو آخر من جمع هاتين الوزارتين حتى الآن ، وفى مايو ١٩٨٠ شُكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة وعُين منصور حسن وزيراً للدولة للثقافة والإعلام ، ثم وزيرًا للرئاسة والثقافة والإعلام فى تعديل محدود فى يناير ١٩٨١ غير أنه سبتمبر ١٩٨١ فى تعديل وزارى محدود قبيل وفاة الرئيس السادات ، وأسندت الثقافة (فقط) إلى الأستاذ محمد عبد الحميد رضوان الذى احتفظ بهذا المنصب ما بين سبتمبر ١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨٥ فى وزارات الرئيسين السادات، ومبارك ، وفؤاد محيى الدين، وكمال حسن على أما فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) فقد أسند هذا المنصب إلى الدكتور أحمد هيكل الذى احتفظ بها فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) وتركها فى أكتوبر ١٩٨٧ حين شكل عاطف صدقى وزارته الثانية فاختار فاروق حسنى وزيرا للثقافة ليكون صاحب أطول مدة فى تولى هذا المنصب حتى الآن ، حيث احتفظ به فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثانية والثالثة ووزارة الدكتور كمال الجنزورى ، ونعود إلى

سبتمبر ١٩٨١ حيث أسند الإعلام إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين عقب خروج منصور حسن أى أن محمد عبد الحميد رضوان لم يخلف منصور حسن فى الوزارتين وإنما فى وزارة واحدة ، وبقى الوضع كذلك إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فاختير صفوت الشريف وزيرًا للإعلام وقد بقى فى هذا المنصب طيلة ثمانى وزارات حتى الآن هى كل وزارات عهد الرئيس مبارك باستثناء وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٨١ ـ يناير ١٩٨٢) ولم يدخل على مسمى هذا المنصب أى تعديل طوال هذه الفترة .

الحكم المحلى

أطلق هذا الاسم على وزارة الإدارة المحلية بدءًا من وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) حيث عين الدكتور فؤاد محيى الدين وزيرًا لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات . . إلخ وقد ظل هذا الاسم يطلق على هذه الوزارة حتى ١٩٩١ حين عين الدكتور محمود شريف وزيرًا للإدارة المحلية ليعود مسمى «الإدارة المحلية » الذى اختفى طيلة ١٨ عامًا . ونظرًا لأن التغيير اقتصر على الاسم فقط (مع اعترافنا باختلاف المعنى القانونى) فإننا نحيلك على تعاقب الوزراء على هذه الوزارة تحت عنوان « الإدارة المحلية » .

الخارجية

يعود العهد بهذه الوزارة إلى عام ١٨٧٨ فهى من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر ، وقد كان أول وزير للخارجية فى عهد الثورة هو على ماهر باشا وقد تولاها حتى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ حيث شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فعُين الأستاذ أحمد محمد فراج طايع وزيرا للخارجية ، ولكنه لم يلبث أن استقال فى أول تعديل وزارى لهذه الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ (أى بعد ثلاثة شهور) حيث أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمود فوزى ، وبقى الدكتور فوزى وزيرا لها فى وزارات الرئيسين نجيب وعبد الناصر المتوالية حتى قامت الوحدة فكان واحدا من الوزراء المركزيين فى الوزارات الأولى للوحدة (مارس ١٩٥٨) والثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) والرابعة (أغسطس ١٩٦١) وبعد الانفصال أصبح أقدم الوزراء فى حكومة الرئيس عبد الناصر (أكتوبر ١٩٦١) وعُين معه حسين ذو الفقار صبرى نائباً للوزير وبقيا كذلك فى حكومة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) ثم اختير الدكتور محمود فوزى نائبا لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ومشرفا على وزارتى الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وقد عُين فى هذه الوزارة [لأول مرة] كل من الدكتور حسين خلاف وزيرا للعلاقات الثقافية الخارجية ، ومحمود رياض وزيرا للخارجية ، وفى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان بقى الوضع على ماهو عليه مع إلغاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ، وأصبح مُسمى منصب الدكتور محمود

فوزى : نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ، أما فى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (عقب هزيمة ١٩٦٧) فقد خرج الدكتور محمود فوزى لأول مرة من التشكيل الوزارى ، ولكن صدر له قرار بأن يكون مساعدا لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء (!!!) وقد بقى الوضع كذلك إلى بداية عهد الرئيس السادات حيث شكل الدكتور فوزى نفسه الوزارة أربع مرات بينما أصبح محمود رياض نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا الخارجية فى وزارات الدكتور محمود فوزى الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٠ - يناير ١٩٧٢) وقد عمل معه كوزير دولة للشئون الخارجية كل من محمد حافظ إسماعيل فى أثناء الوزارة الثانية (مارس ١٩٧١) وفى الوزارة الثالثة (مايو ١٩٧١) ثم الدكتور محمد مراد غالب فى الوزارة الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) ، ثم خلف « رياض » كوزير للخارجية الدكتور محمد مراد غالب فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ولكنه لم يستمر إلا إلى سبتمبر ١٩٧٢ حيث خلفه الدكتور محمد حسن الزيات الذى كان قد عُين وزير دولة للإعلام منذ يناير ١٩٧٢ ، وقد احتفظ الدكتور الزيات بمنصب وزير الخارجية فى وزارة السادات الأولى وحتى أكتوبر ١٩٧٣ حيث خلفه إسماعيل فهمى الذى كان قد عُين وزيرا للسياحة منذ مارس ١٩٧٣ ، واحتفظ إسماعيل فهمى بمنصبه فى وزارات السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) وحجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وممدوح سالم الأربع الأولى وكان قد أصبح بمثابة وزير الخارجية التقليدى فى عهد السادات حتى استقال فى نوفمبر ١٩٧٧ عند اعتزام الرئيس السادات السفر إلى القدس فى مبادرته الشهيرة وبعد شهر من تشكيل الوزارة ، وقد عُين محمد إبراهيم كامل كوزير للخارجية فى ديسمبر ١٩٧٧ واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة ممدوح سالم الأخيرة (مايو ١٩٧٨) عند تشكيلها ، ولكنه قدم استقالته من هذه الوزارة فى سبتمبر ١٩٧٨ عند توقيع معاهدة السلام وقبل تغيير الوزاراة كلها بفترة قصيرة ، وقد شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) بدون وزير للخارجية ثم تولى رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل نفسه المنصب فى فبراير ١٩٧٩ واحتفظ به فى وزارته الثانية (يوليو ١٩٧٩) فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) عُين الفريق أول كمال حسن على نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية واحتفظ كمال حسن على بهذا المنصب فى وزارات الرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين وحتى شكل هو نفسه الوزراة فى يوليو ١٩٨٤. فأسند المنصب إلى الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الذى كان قد تولى منصب وزيرالدولة لشئون مجلس الوزراء فى أول السبعينات ،وقد احتفظ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد بهذا المنصب فى الوزارات التالية (على لطفى وعاطف صدقى) حتى انتخب أمينا لجامعة الدولة العربية فى مارس ١٩٩١ فخلفه عمرو موسى فى مايو ١٩٩١ ، وقد احتفظ عمرو موسى بمنصبه فى وزارتى عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) ،أما وزراء الدولة للشئون

الخارجية ، فيبدءون بمحمد فائق الذى عين فى هذا المنصب فى إبريل ١٩٧٠ وحتى أكتوبر ١٩٧٠ فقط ثم يأتى حافظ إسماعيل الذى عمل كوزير للدولة للشئون الخارجية منذ مارس ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١ ثم الدكتور مراد غالب من سبتمبر ١٩٧١ وحتى يناير ١٩٧٢ حيث تولى وزارة الخارجية ، وبذلك فإن هؤلاء الثلاثة محمد فائق وحافظ إسماعيل ومراد غالب قد عملوا كوزراء دولة مع وزير الخارجية محمود رياض ، ولم يتول منصب وزير الدولة للشئون الخارجية أحد طيلة تولى الدكتورين مراد غالب ومحمد حسن الزيات الوزارة ، أما بعد أن أسندت هذه الوزارة إلى إسماعيل فهمى فقد عمل معه وزيران للدولة للشئون (والعلاقات) الخارجية هما سميح أنور (مايو ١٩٧٤ ـ إبريل ١٩٧٥) ومحمد محمود رياض (مايو ١٩٧٥ ـ أكتوبر ١٩٧٧)، وقد عُين سميح أنور وزيرا للدولة للشئون الخارجية فى أثناء وزارة الرئيس السادات الثانية وفى وزارة الدكتور حجازى ، وعُين محمد محمود رياض وزيرا للدولة للشئون الخارجية فى أثناء وزارة ممدوح سالم الأولى واحتفظ بالمنصب حتى استقال مع السيد إسماعيل فهمى فى أكتوبر ١٩٧٧ أما الدكتور بطرس بطرس غالى فكان قد عين فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) كوزير دولة بدون تحديد للاختصاصات ، وبعد استقالة إسماعيل فهمى ومحمد رياض فى نوفمبر ١٩٧٧ عُين كوزير دولة للشئون الخارجية واحتفظ بهذا المنصب لأكثر من ١٣ عاما حتى عُين فى مايو ١٩٩١ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للهجرة ، ولم يلبث أن اختير سكرتيرا عاما لهيئة الأمم المتحدة قبل نهاية العام ، ولم يخلفه أحد فى أي من مناصبه الثلاثة هذه لا كوزير دولة ولا كنائب رئيس وزراء ولا كوزير هجرة ، وقد عمل الدكتور بطرس غالى وزيرًا للدولة للشئون الخارجية مع كل من محمد إبراهيم كامل ، ومصطفى خليل ، وكمال حسن على ، وأحمد عصمت عبد المجيد ، وتجدر ملاحظة أنه فيما عدا خمسة هم أحمد فراج طايع والدكتور محمود فوزى ومحمود رياض ومحمد إبراهيم كامل وعمرو موسى فإن كل وزراء الخارجية الباقين كانوا قد تولوا مناصب وزارية أخرى (كالإعلام ، والسياحة ، وشئون مجلس الوزراء ، والدولة للشئون الخارجية . . . الخ) قبل توليهم منصب وزير الخارجية ، هذا وقد عُين لهذه الوزارة نواب وزير فى فترات متكررة ففى ٢٠ مارس ١٩٥٥ عين أحمد خيرت سعيد نائبا لوزير الخارجية ، وفى وزارة عبد الناصر الثالثة يونيو ١٩٥٦ عُين عبد الفتاح حسن نائباً لوزير الخارجية ، أما حسين ذو الفقار صبرى فقد عُين نائبًا لوزير الخارجية منذ وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وقد عُين فى الوزارة التنفيذية للإقليم المصرى واحتفظ بذات المنصب فى وزارتى الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) والرابعة (أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبد الناصر بعد الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) وفى المجلس التنفيذى الذى رأسه شقيقه الأصغر على صبرى (سبتمبر ١٩٦٢) ولكنه ترك الوزارة عند تشكيلها للمرة الثانية برئاسة شقيقه الأصغر على صبرى (مارس ١٩٦٤) حيث عُين محمود رياض وزيرًا للخارجية ، بينما أصبح الدكتور فوزى

نائبًا لرئيس الوزراء ، وهكذا ترك الدكتور محمود فوزى وحسين ذو الفقار صبرى الوزارة فى يوم واحد ، وقد صدر يومها قرار بتعيين حسين ذو الفقار صبرى مستشارًا لرئيس الجمهورية بدرجة وزير .

الـخـزانــة

أطلق هذا الاسم على وزارة المالية بدءًا من وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) وقد عادت هذه الوزارة لتحمل اسم المالية بدءًا من وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) ونظرًا لأن التغيير قد اقتصر على الاسم فقط ، فإننا نحيلك على تعاقب الوزراء على هذه الوزارة تحت عنوان المالية .

الداخليــة

يعود العهد بهذه الوزارة إلى بداية النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨ وقد كانت من الوزارات الثمانى التى بدأ بها هذا النظام ، وقد كان على ماهر باشا أول وزير للداخلية فى عهد الثورة حتى شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ فتولاها نائب رئيس الوزراء سليمان حافظ وبقى كذلك حتى شكل الرئيس نجيب وزارته الثانية مع إعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ فتولاها نائب رئيس الوزراء الجديد جمال عبد الناصر حتى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ فقط حيث أجرى تعديل وزارى تفرغ فيه عبد الناصر لمنصب نائب رئيس الوزراء ، وأسندت وزارة الداخلية إلى الوزير الجديد (يومها) زكريا محيى الدين واحتفظ زكريا محيى الدين بهذا المنصب طوال الوزارات المتعاقبة إلى أن قامت الوحدة ، وفى أثناء الوحدة (الوزارتان الثانية والثالثة) بقى زكريا محيى الدين وزيرا مركزيا بينما عُين عباس رضوان وزيرا للداخلية فى الإقليم المصرى فى المجلسين التنفيذيين اللذين رأسهما نور الدين طراف (أكتوبر ١٩٥٨)، وكمال الدين حسين (سبتمبر ١٩٦٠) ، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) استقل عباس رضوان بوزارة الداخلية ، بينما أصبح زكريا محيى الدين نائبًا لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة ، وفى وزارة عبد الناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١) عاد زكريا محيى الدين ليتولى وزارة الداخلية بينما عُين عباس رضوان وزيرا للدولة ، فلما شكل على صبرى وزارته الأولى عُين اللواء عبد العظيم فهمى وزيرا للداخلية ، وقد احتفظ بذات المنصب فى وزارة على صبرى الثانية ، فلما شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ، وبذا يمكن القول إنه عاد لتوليها للمرة الثالثة ، وعُين اللواء يوسف حافظ نائباً لوزير الداخلية ، فلما شكل صدقى سليمان وزارته أسندت هذه الوزارة إلى شعراوى جمعة (سبتمبر ١٩٦٦) وبقى وزيرا لها باستمرار حتى مايو ١٩٧١ حيث خلفه ممدوح سالم وبهذا تعد وزارة الداخلية أكثر الوزارات أهمية فى عهد الثورة الأول فقد تولاها الرجل الثانى أو شبه

الثانى فى الدولة (سواء كان هو على ماهر أو سليمان حافظ أو جمال عبد الناصر أو زكريا محيى الدين) لفترة طويلة ، وتولاها بالإضافة إلى هؤلاء اثنان من الضباط البارزين هما عباس رضوان، وشعراوى جمعة فضلا عن أكبر اثنين بين قادة الشرطة وهما اللواء عبد العظيم فهمى واللواء يوسف حافظ ، وقد بقى ممدوح سالم وزيرا للداخلية فنائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية حتى شكل وزارته الأولى فى إبريل ١٩٧٥ فعُين اللواء سيد فهمى وزيرا للداخلية ، واحتفظ بهذا المنصب فى وزارات ممدوح سالم الثلاث وحتى فبراير ١٩٧٧ فقط حيث عاد ممدوح سالم ليتولى وزارة الداخلية بنفسه ، وعُين نائبان لوزير الداخلية هما اللواءان النبوى إسماعيل وكمال خير الله، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (نوفمبر ١٩٧٧)عُين النبوى إسماعيل كوزير للداخلية واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة الدكتور ممدوح سالم الخامسة ووزارتى مصطفى خليل ، فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثالثة (مايو ١٩٨٠) أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً الداخلية واحتفظ بهذا المنصب حتى شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فخلفه اللواء حسن أبو باشا حتى يوليو ١٩٨٤ حيث شكل كمال حسن على وزارته، وعُين أحمد رشدى وزيرا للداخلية وقد احتفظ أحمد رشدى بمنصبه فى وزارة الدكتور على لطفى إلى أن وقعت أحداث الأمن المركزى فى مطلع ١٩٨٦ فقبلت استقالته ، وخلفه اللواء زكى بدر، وفى اليوم التالى لتعيينه وزيرًا للداخلية عين نائبان لوزير الداخلية هما الدكتور عبد الكريم درويش (للأمن السياسى) واللواء فاروق الحينى (للأمن الجنائى) وقد احتفظ زكى بدر بمنصبه فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (نوفمبر ١٩٨٧) وحتى يناير ١٩٩٠ حيث خلفه اللواء محمد عبد الحليم موسى حتى إبريل ١٩٩٣ فقط حيث خلفه اللواء حسن الألفى الذى احتفظ بمنصبه فى وزارتى صدقى الثالثة والجنزورى وحتى الآن .

الـدفـــاع

استعمل لفظ « الدفاع الوطنى » للمرة الأولى فى يناير ١٩٣٩ ليطلق على وزارة الحربية والبحرية وذلك فى وزارة محمد محمود باشا ، وفى سبتمبر ١٩٤٨ أعيد إطلاق اسم الحربية والبحرية على وزارة الدفاع الوطنى ، وقد احتفظت حكومات الثورة بمسمى الحربية طيلة عهدها وحتى أكتوبر ١٩٧٨ حيث اطلق اسم الدفاع على وزارة الحربية بدءًا من ٥ أكتوبر ١٩٧٨ وبـذلك فإن المشير الجمسـى هو آخر وزير للحـربية ، وكمـال حسن على هو أول وزير للدفـاع ،ويمكن للقارئ أن يطـالع تعاقب الوزراء على هذه الوزارة تحت عنوان وزارة الحربية .

الدولــة

ورد ذكر وزارة الدولة بدون النص فى قرار التشكيل على اختصاص للوزير المعين كوزير دولة فى عدة وزارات ، وكان فتحى رضوان أول من لقب هذا اللقب فى عهد الثورة (سبتمبر ١٩٥٢) ثم أصبح وزيرًا للإرشاد القومى (نوفمبر ١٩٥٢) ولكنه لم يلبث مرة ثانية أن عاد وزيراً للدولة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وبقى كذلك فى وزارات الرئيس محمد نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) وعبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالث (مارس ١٩٥٤) وعبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤) وبقى كذلك حتى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ حيث عين وزيراً للمواصلات وفى نفس اليوم عين الرئيس أنور السادات وزيراً للدولة . كذلك فقد عين صلاح سالم وزيرًا للدولة بالإضافة إلى عمله كوزير دولة لشئون السودان وعين الرئيس السادات وزيرًا للدولة فى أغسطس ١٩٥٤ فى وزارة عبد الناصر الثانية ، وعين الأستاذ أحمد حسنى وزير العدل الأشهر وزيرًا للدولة فى وزارة عبد الناصر السابعة فى أغسطس ١٩٦١ ، وقد عين شعراوى جمعة وزيرًا للدولة فى أثناء وزارة على صبرى الثانية (ديسمبر ١٩٦٤) وتولى وزارة الداخلية بعد ذلك ، وعين أمين هويدى وزيرًا للدولة فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) بعد ما كان يتولى الإرشاد القومى فى الوزارة السابعة ، وعين أحمد توفيق البكرى [وزير الصناعة السابق] وزيرًا للدولة فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) ، كذلك عين أمين هويدى وزيرًا للدولة فى وزارة عبد الناصر التاسعة فى يونيو ١٩٦٧ وأسندت إليه الحربية بعدها بشهر (٢٢ يوليو ١٩٦٧ ـ ٢٤ يناير ١٩٦٨) ثم عاد وزيرًا للدولة منذ يناير ١٩٦٨ وحتى نوفمبر ١٩٧٠ (أى فى وزارتى عبد الناصر العاشرة والدكتور فوزى الأولى) ، وفى وزارة عبد الناصر العاشرة عين كل من سامى شرف وسعد زايد وحسن التهامى وزراء للدولة فيما بين إبريل ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠ (احتفظوا بمناصبهم كوزراء دولة فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى) وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠ ـ مايو ١٩٧١) عين وزيرا دولة هما الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وحافظ إسماعيل وعلى حين بقى الدكتور عصمت وزيرًا للدولة حتى نهاية عهد هذه الوزارة فإن حافظ إسماعيل أصبح وزيرًا للدولة للشئون الخارجية اعتبارًا من مارس ١٩٧١ ، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) عين عدد من وزراء الدولة بلا اختصاص ، ولكنهم سرعان ما منحوا اختصاصات محددة ، وكانوا هم بطرس غالى الذى أصبح وزيرًا للدولة للشئون الخارجية فى نوفمبر ١٩٧٧ ، ونعيم أبو طالب الذى أصبح وزيرًا للنقل والمواصلات والنقل البحرى عند تشكيل الحكومة التالية (مايو ١٩٧٨) وعلى السلمى الذى عين وزيرًا للدولة للمتابعة والرقابة فى الحكومة التالية . وفى حكومة مصطفى خليل الأولى عين محمد أحمد العقيلى وزيرًا للدولة . وفى أخريات عهد السادات عين ألبرت برسوم سلامة وزيرًا للدولة (سبتمبر ١٩٨١) ثم تولى شئون الهجرة فى حكومة فؤاد محيى الدين .

الدولة برئاسة مجلس الوزراء

عين المستشار أحمد رضوان وزيرًا للدولة برئاسة مجلس الوزراء (يونيو ١٩٩٠) فى أثناء حكومة عاطف صدقى الثانية، وكان هناك وزير لشئون مجلس الوزراء هو الدكتور عاطف عبيد ، كما عين الدكتور يوسف بطرس غالى وزيرًا للدولة برئاسة مجلس الوزراء فى إبريل ١٩٩٣ ، وفى الوزارة التالية (وزارة عاطف صدقى الثالثة : أكتوبر ١٩٩٣) أصبح المستشار أحمد رضوان وزيرًا لشئون مجلس الوزراء على حين أصبح الدكتور يوسف بطرس غالى وزيرًا للدولة للتعاون الاقتصادى ، وفى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) عاد الدكتور يوسف بطرس ليكون وزيرًا للدولة بمجلس الوزراء .

الدولة لاستصلاح الأراضى

كان يتولى وزارة استصلاح الأراضى وزير مختص بها (كالدكتور محمد بكر أحمد) أو يجمع بينها وبين الزراعة (سيد مرعى) أو بين الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى (سيد مرعى) أو بينها وبين الإصلاح الزراعى (عبد المحسن أبو النور) وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى شملت الوزارة تعيين الدكتور الجبلى كوزير للزراعة واستصلاح الأراضى ، والدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى .

الدولة لأمانة التنظيمات الشعبية والسياسية

ورد النص على هذا المنصب لأول مرة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وقد أسند إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى احتفظ به فى وزارتى الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) والثانية (إبريل ١٩٧٤) ثم خلفه محمد حامد محمود طيلة الفترة (سبتمبر ١٩٧٤ - أكتوبر ١٩٧٨) فى ست وزارات هى وزارة الدكتور حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس ، وفى أثناء وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (١٠ ديسمبر ١٩٧٨) صدر قرار بأن يكون المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلى هو الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية . وفيما بعد لم ترد أية إشارة إلى هذه الوزارة .

الدولة لأمانة الحكم المحلى

هذا هو الاسم الذى أطلق على وزارة الإدارة المحلية (الحكم المحلى) عندما تولاها فؤاد محيى الدين فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) .

الدولة لشئون الإنتاج

فى ٨ فبراير ١٩٥٥ عُين قائد الجناح حسن إبراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وزيراً للدولة لشئون الإنتاج بالإضافة إلى منصبه . ولم يصحب هذا القرار إنشاء وزارة للإنتاج ،

ويبدو أن هذا المنصب كان ذا صلة بنشاط المجلس الذى أسسته الثورة وأسمته مجلس الإنتاج.

الدولة لشئون السودان

على حين بدأ النظام الوزارى فى مصر بثمانى وزارات فى ١٨٧٨ فإن الوزارة التاسعة كانت وزارة الأقاليم السودانية التى نشأت فى ١٨٨١ ولكنها سرعان ما ألغيت ، وإلى قيام الثورة كانت هناك وكالة وزارة بمجلس الوزراء لشئون السودان ، ولذلك لم يكن غريبًا أن ينشأ منصب وزير الدولة لشئون السودان الذى أسند إلى صلاح سالم منذ ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦ أى قرابة ثلاث سنوات ، وقد كان هناك أيضًا نائب وزير لشئون السودان هو عبد الفتاح حسن ، وقد كانت التطورات السياسية والتاريخية المهمة فيما يتعلق بشئون السودان فى أول عهد الثورة وحتى ١٩٥٦ سريعة الإيقاع وكثيرة الحركة ، وقد عُين صلاح سالم وزيراً للدولة لشئون السودان فى وزارة الرئيس نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) واحتفظ بذات المنصب فى وزارات الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبد الناصر الثالثة (إبريل ١٩٥٤) وقد عين معه عبد الفتاح حسن نائبا لوزير الدولة لشئون السودان (فبراير ١٩٥٤) ، وقد احتفظا بمنصبيهما فى وزارتى نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤) ، وفى ٤ يونيو ١٩٥٦ استقال صلاح سالم من منصبه كوزير دولة للإرشاد ولشئون السودان واختفى النص على هذه الوزارة من التشكيلات الوزارية بعد ذلك ، وفى منتصف عهد الرئيس السادات عاد هذا المنصب إلى الوجود وتولاه لأول مرة وزير الدولة لاستصلاح الأراضى فى الوزارة السابقة وهو الدكتور عثمان عدلى بدران وذلك فى وزارتى السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) وحجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ولم يتول مع هذا المنصب وزارة أخرى ، وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) جمع بين الزراعة (واستصلاح الأراضى بدون نص) وشئون السودان ، وفى وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) خلفه عبد العزيز حسين وقد جمع أيضًا بين منصب وزير الدولة للزراعة وشئون السودان حتى فبراير ١٩٧٧ ثم بين الدولة للمجمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان حتى استقال فى أكتوبر ١٩٧٧ وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة أسندت هذه الوزارة إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور محمد حافظ غانم ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة أسندت هذه الوزارة إلى وزير الرى عبد العظيم أبو العطا (مايو ١٩٧٨ ـ أكتوبر ١٩٧٨) وفى وزارات مصطفى خليل والسادات الثالثة ومبارك الأولى وفؤاد محيى الدين الأولى (أكتوبر ٧٨ ـ أغسطس ٨٢) أسندت إلى وزير الرى محمد عبد الهادى سماحة ، ثم ألغيت هذه الوزارة وأنشئت بدلا منها أمانة للتكامل ولم يرد ذكر هذه الوزارة بدءًا من وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢).

الدولة لشئون الطيران المدنى

هذا هو الاسم الذى أطلق فى البداية على وزارة الطيران المدنى فيما يبدو أنه قبل أن تستقل بديوان ، انظر : الطيران المدنى .

الدولة لشئون رئاسة الجمهورية

كانت الثورة قد أنشأت وزارة لشئون القصر فى ١٩٥٢ فلما ألغيت الملكية فى يونيو ١٩٥٣ ألغيت هذه الوزارة ،وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) نُص على أن السيد أحمد حسنى وزير للعدل ولشئون رياسة الجمهورية ، وكذلك فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ، أما فى وزارة الرئيس عبد الناصر الثانية فقد عين قائد الجناح حسن إبراهيم وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية . ثم تولى على صبرى منصب وزير الدولة لرئاسة الجمهورية لفترة متصلة منذ أغسطس ١٩٥٨ وحتى تولى منصب رئيس المجلس التنفيذى (رئاسة الوزارة) فى سبتمبر ١٩٦٢ ، وربما كان على صبرى النموذج الوحيد فى التاريخ لهذا الانتقال المباشر أو الصعود الرأسى من هذا المنصب إلى ذاك . ويبدو أنه كان طبيعيًا أن يتوقف التعيين فى هذا المنصب بعد ذلك حتى لا تتكرر المعجزة بعد ذلك لأن التاريخ [فى تصور المسئولين] لا يسمح بتكرار المعجزة فى فترة قصيرة ، وفى أخريات أيام الرئيس عبد الناصر عين سامى شرف مدير مكتب الرئيس كوزير للدولة فى إبريل ١٩٧٠ ، ولكن لم ينص قرار التعيين على أنه وزير لشئون الرئاسة . . وفى نفس اليوم الذى عين فيه سامى شرف عين وزير آخر للدولة قيل إنه سيتولى تنظيم ديوان الرئاسة (وكان هو حسن التهامى) كما عين وزير ثالث للدولة ليتولى شئون الاتحاد الاشتراكى الذى كان يتبع رئاسة الجمهورية فى موازنته وموظفيه دون أن ينص على ذلك أيضا فى قرار التعديل الوزارى (وكان هو سعد زايد) فلما تولى الرئيس السادات الحكم استمر الوضع كما هو عليه فى حكومة فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) أما فى وزارة فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) فقد نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أن سامى شرف وزير لشئون رئاسة الجمهورية ، وقد دخل هذه الوزارة اثنان من كبار العاملين فى رئاسة الجمهورية يومها وهما حلمى السعيد رئيس المكتب الاقتصادى برئاسة الجمهورية (الذى عين وزيرًا للكهرباء) ومحمد أحمد محمد سكرتير الرئيس عبد الناصر (وقد عين وزيرا للإدارة المحلية) هذا فضلاً عن محمد حافظ إسماعيل (رئيس المخابرات) الذى عين وزيرًا للدولة ، واستمر سامى شرف وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية حتى وقعت أحداث مايو ١٩٧١ فأبعد عن منصبه إلى السجن، وخلفه محمد أحمد كوزير لشئون رئاسة الجمهورية (وعاد حمدى عاشور وزير التموين ليتولى وزارة الإدارة المحلية التى كان يتولاها من قبل) واحتفظ محمد أحمد بمنصبه فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وصدر له قرار جمهورى خاص بتعيينه بدرجة نائب رئيس وزراء فى أول نوفمبر ١٩٧١ ، وفى ديسمبر ١٩٧١ عين أمينا لاتحاد

الجمهوريات العربية، وترك الوزارة ، ولم تتضمن وزارة عزيز صدقى ولا وزارة السادات الأولى هذا المنصب فى تشكيلهما بينما عين المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود (وزير شئون مجلس الوزراء فى الحكومة السابقة) وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية فى حكومة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) ثم لم تتضمن حكومة الدكتور حجازى هذا المنصب واستمر الوضع كذلك فى وزارات ممدوح سالم الخمس ، ومصطفى خليل الأولى ، فلما شكل مصطفى خليل حكومته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عين منصور حسن وزيرًا للدولة لرئاسة الجمهورية ، وأعقب التشكيل الوزارى قرار بأن يتولى الاختصاصات المقررة لوزيرى الثقافة والإعلام، ولكن هذا المنصب اختفى مرة أخرى عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ (وقد تولى منصور حسن فى هذا التشكيل منصب وزير الدولة للثقافة والإعلام) . بيد أنه فى يناير ١٩٨١ حدث تعديل وزارى وأصبح منصور حسن مرة ثانية وزيرًا لشئون رياسة الجمهورية ومشرفًا على الثقافة والإعلام وقد استمر كذلك حتى سبتمبر ١٩٨١ حين أقيل قبل اغتيال الرئيس السادات بأقل من شهر، وبذا يمكن القول إن الوزراء الذين تولوا هذا المنصب بهذا المسمى فى التشكيل الوزارى هم على وجه التحديد :

Δ على صبرى	[أغسطس ١٩٥٨ ـ سبتمبر ١٩٦٢]
Δ سامى شرف	[١٩٧٠ ـ مايو ١٩٧١]
Δ محمد أحمد محمد	[مايو ١٩٧١ ـ ديسمبر ١٩٧١]
Δ م. عبد الفتاح عبد الله محمود	[إبريل ١٩٧٤ ـ سبتمبر ١٩٧٤]
Δ منصور محمد حسن	[يونيو ١٩٧٩ ـ مايو ١٩٨٠]
	و[يناير ١٩٨١ ـ سبتمبر ١٩٨١]

وبالإضافة إلى هؤلاء فقد تولى الدكتور محمد عبد القادر حاتم منصب نائب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية لمدة أسبوعين فيما بين ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ ويناير ١٩٥٩ حين عين وزيرًا للدولة ، ومسئولاً عن الإذاعة ، ومن الواضح مدى الحساسية الشديدة التى ارتبطت بهذا المنصب فلم يتوله إلا سكرتيرو عبد الناصر الثلاثة (وإن كان الثالث قد تولاه بعد رحيل عبد الناصر نفسه) ، واثنان من المقربين إلى الرئيس السادات وفى وزاراته هو ، وربما كان السؤال المنطقى كيف يمكن أن يكون وزير شئون رئاسة الجمهورية عضوًا فى مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء ليس هو رئيس الجمهورية ؟ وهل يمكن مثلاً أن يبحث رئيس الجمهورية عن وزير شئون رئاسة الجمهورية فيقال له إنه يحضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، أو اجتماع لجنة وزارية برئاسة أحد نواب رئيس الوزراء ؟ فى الغالب أن هذا الموقف صعب فى الحكومة المصرية .

الدولة لشئون مجلس الأمة

أسند هذا المنصب إلى أحمد حمدى عبيد فى أثناء وزارة صدقى سليمان ، وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) أسند إلى ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية حتى نوفمبر ١٩٦٨ حيث خلفه حافظ بدوى ، وفى إبريل ١٩٧١ عين محمد عبد السلام الزيات كوزير دولة لشئون مجلس الأمة أيضًا . وفى ١٥ مايو تغير اسم مجلس الأمة نفسه إلى مجلس الشعب ، وتغير بالتالى اسم هذه الوزارة وقد ظل محمد عبد السلام الزيات وزيرًا لشئون مجلس الشعب حتى أغسطس ١٩٧١ حيث انتخب أمينًا أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

الدولة لشئون مجلس الشعب

كان مجلس الشعب هو الاسم الذى أطلق على مجلس الأمة فى أعقاب ١٥ مايو ١٩٧١ وقد استتبع هذا بالطبع تغيير مسمى منصب الوزير الذى كان يتولاه محمد عبد السلام الزيات حتى اختير لمنصب أمين أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، وفى الوزارة التى شكلت عقب إعلان الدستور الدائم (سبتمبر ١٩٧١) لم يرد النص على هذا المنصب ، وقد تولى ألبرت برسوم هذا المنصب منذ مارس ١٩٧٣ (وزارة السادات الأولى) وحتى نهاية وزارة ممدوح سالم الثانية حيث خلفه الدكتور فؤاد محيى الدين فى وزارات ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) ثم تولاه فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء فى وزارات الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨) و (يونيو ١٩٧٩) والسادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وكان مع فكرى مكرم عبيد فى هذه الحكومات المستشار عبد الآخر عمر عبد الآخر ، وقد تغير مسمى المنصب إلى مجلسى الشعب والشورى منذ سبتمبر ١٩٨١ ودخل معهما وزيران آخران هما مختار هانى ومحمد رشوان فأصبح وزراء هذا القطاع أربعة : واحد بدرجة نائب رئيس وزراء ، وثلاثة وزراء .

الدولة لشئون مجلس الوزراء

ارتبط وجود هذا المنصب باستقلال مجلس الوزراء كمؤسسة عن مؤسسة الرياسة وهو ما حدث فى عهد الرئيس السادات حين أصبحت كثير من المهام والأوراق والمذكرات تنتهى فى مجلس الوزراء فى مقره بشارع مجلس الشعب وقد حدث هذا نتيجة عدة عوامل منها :

١ ـ وجود رئيس وزراء مستقل طيلة عهدى الرئيس السادات ومبارك وعلى الرغم من أن الرئيس السادات قد تولى رئاسة الوزارة بنفسه ثلاث مرات وكذلك فعل الرئيس حسنى مبارك فى أول عهده لمدة ثلاثة شهور إلا أنه كان هناك ما يمكن أن نطلق عليه رئيس وزراء بالنيابة فى هذه الوزارات الأربع .

٢ ـ تفويض سلطات رئيس الجمهورية فى معظم القوانين لرئيس الوزراء وهو ما نلاحظه مثلاً فى القرار الذى تكرر كثيرًا جدًا وباطراد مع كل تشكيل للوزارة .

٣ ـ فى عهد الرئيس عبد الناصر الذى رأس الوزارة ١٠ مرات (فى مدة ١٦ عامًا) كان الرئيس يجتمع بمجلس الوزراء كثيرًا ، ولكن كان هذا الاجتماع يتم فى الغالب فى مؤسسة الرئاسة (القصر الجمهورى) وبالتالى كانت سكرتارية الرئيس (الذى هو بالإضافة إلى الرئاسة رئيس للوزراء) تتولى أعمال الأمانة الفنية لمجلس الوزراء وتجهيز المذكرات واستصدار القرارات والمتابعة والرقابة . . . إلخ) .

٤ ـ كثرة عدد الوزراء واللجان الوزارية طيلة عهدى الرئيسين السادات ومبارك وعلى الرغم من الاستقرار فى التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس مبارك إلا أن متوسط عدد أعضاء الحكومة ظل مرتفعًا .

هذا وقد بدأ تخصيص وزير لشئون مجلس الوزراء على استحياء كما يقولون ، فقد عين الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وزيرًا للدولة فى حكومة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) بدون النص على أنه وزير للدولة لمجلس الوزراء ، فلما شكل الدكتور فوزى حكومته الثالثة (مايو ١٩٧١) برزت هذه التسمية فى قرار تشكيل الوزارة ، وقد احتفظ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد بهذا المنصب فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) أما فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) فقد شغل هذا المنصب المستشار عبد المنعم يونس عمارة ، وخلفه اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله محمود فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثانية (إبريل ١٩٧٤) انتقل اللواء عبد الفتاح عبد الله محمود ليكون وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية ، وتولى الدكتور يحيى الجمل منصب وزير شئون مجلس الوزراء (كان الدكتور عبد العزيز حجازى قد عين كنائب أول لرئيس الوزراء فى وزارة السادات الثانية) واحتفظ الدكتور يحيى الجمل بمنصبه فى وزارة الدكتور حجازى الثانية (سبتمبر ١٩٧٤) كوزير لشئون مجلس الوزراء (بينما تولى المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود منصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة) فلما شكل ممدوح سالم وزارته الأولى (إبريل ١٩٧٥) جمع عبد الفتاح عبد الله محمود بين المنصبين وأصبح وزير دولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة ، ولما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية عين الدكتور أحمد فؤاد شريف وزيرًا للدولة لشئون مجلس الوزراء وللمتابعة والرقابة والتنمية الإدارية (مارس ١٩٧٦) ولكنه توفى فى أغسطس ١٩٧٦ وأسندت مهام منصبه كوزير لمجلس الوزراء والمتابعة والرقابة إلى ألبرت برسوم سلامة وزير شئون مجلس الشعب ، ولما شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) أصبح ألبرت برسوم سلامة وزيرًا لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة (وخلفه الدكتور فؤاد محيى الدين فى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الشعب) ، وفى وزارة

ممدوح سالم الرابعة أسندت مهام شئون مجلس الوزراء إلى الدكتور محمد حافظ غانم نائب رئيس مجلس الوزراء ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة أسند إلى المهندس عيسى شاهين منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة (مايو ١٩٧٨) وكان قد تولى منصب وزير الدولة للرقابة والمتابعة فى حكومة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) كما تولى وزارة الصناعة والتعدين طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى ، وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل تولى المهندس سليمان متولى سليمان مهام هذا المنصب (اكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) ومهام أخرى كثيرة كما هو مبين فى الجزء الثالث من كتابى (الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ، ١٩٩٦) . وحين شكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) لم يتضمن التشكيل مسمى هذا المنصب ، ولكن يبدو أن أعمالاً كثيرة قد تعطلت منذ الأيام الأولى بسبب النص فى كثير من القوانين واللوائح التى صدرت خلال السبعينات على هذا المنصب ، ولهذا صدر قرار جمهورى فى ١٩ مايو ١٩٨٠ بأن يكون الدكتور فؤاد محيى الدين [نائب رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالنيابة] هو الوزير المختص فيما يتعلق بجميع وحدات رئاسة مجلس الوزراء ، وقد استمر هذا الوضع فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (سبتمبر ١٩٨١ ـ يناير ١٩٨٢) فلما شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته (يناير ١٩٨٢ وأغسطس ١٩٨٢) عهد بهذا المنصب إلى المستشار عادل عبد الباقى (وكان يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء من قبل) ، وقد جمع عادل عبد الباقى إلى هذا المنصب منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية ، ولما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ عهد به إلى الدكتور عاطف عبيد الذى جمع إليه منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية طيلة وزارات كمال حسن على وعلى لطفى وعاطف صدقى الأولى والثانية (يوليو ١٩٨٥ ـ أكتوبر ١٩٩٣) ، وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ صدر قرار جمهورى بتعيين المستشار أحمد رضوان وزيرًا للدولة برئاسة مجلس الوزراء (وكان يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء حتى أحيل يومها للتقاعد) ، وفى إبريل ١٩٩٣ صدر قرار جمهورى بتعيين الدكتور يوسف بطرس غالى وزيرًا للدولة برئاسة مجلس الوزراء أيضًا ، وعندما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) استقل المستشار أحمد رضوان بشئون مجلس الوزراء ، والمتابعة (وبذا عادت كلمة المتابعة إلى التشكيل الوزارى بعد غياب طويل) بينما عين الدكتور عاطف عبيد وزيرًا لقطاع الأعمال العام وللدولة للتنمية الإدارية ولشئون البيئة ، وعين الدكتور يوسف بطرس غالى كوزير دولة لشئون التعاون الدولى . وعندما شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) عهد إلى المستشار طلعت حماد بتولى منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة .

وهكذا نستطيع أن نقول إن هذا المنصب قد أسند إلى عشرة من الوزراء ونواب رئيس الوزراء طيلة عهد الرئيس السادات كانوا هم : أحمد عصمت عبد المجيد ، وعبد المنعم يونس عمارة ،

وعبد الفتاح عبد الله محمود ، ويحيى الجمل ، وأحمد فؤاد شريف ، وألبرت برسوم، وحافظ غانم ، وعيسى شاهين ، وسليمان متولى ، وفؤاد محيى الدين ، وإلى خمسة فى عهد الرئيس مبارك هم الدكاترة فؤاد محيى الدين ، وعادل عبد الباقى ، وعاطف عبيد ، والمستشاران أحمد رضوان، وطلعت حماد.

الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى

بدأ هذا المسمى فى الوجود فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ عقب إنشاء مجلس الشورى ، وقد عين وزيران جديدان فى ٢٢ سبتمبر هما محمد رشوان محمود ومختار هانى بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء فكرى مكرم عبيد والوزير عبد الآخر عمر عبد الآخر ، وصدر قرار بتعديل تشكيل الوزارة نص على «الشورى» فى مناصب الأربعة (القديمان والجديدان) ، وفى وزارة مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ظل الوضع كما هو عليه ، أما فى وزارة فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) فقد بقى نائب رئيس الوزراء فكرى مكرم عبيد ، والوزيران مختار هانى ومحمد رشوان وخرج عبد الآخر عمر عبد الآخر ، وفى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) خرج فكرى مكرم عبيد هو الآخر وبقى الوزيران مختار هانى ومحمد رشوان ، وفى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) خرج الوزيران مختار هانى ومحمد رشوان ، وتولى توفيق عبده إسماعيل (وزير السياحة فى الحكومة السابقة) منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى بمفرده ، وفى وزارة على لطفى (أكتوبر ١٩٨٥) أسند هذا المنصب إلى وزيرين ، هما محمد عبد الحميد رضوان وزير الثقافة فى الحكومة السابقة ، والدكتور السيد على السيد ، وفى وزارة عاطف صدقى الأولى احتفظ هذان الوزيران بمنصبيهما ، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثانية بقى محمد عبد الحميد رضوان وزيرًا لشئون مجلسى الشعب والشورى وخرج الدكتور السيد على السيد من الوزارة ، وعين وزير الحكم المحلى فى الحكومة السابقة الدكتور أحمد سلامة وزيرًا لشئون مجلسى الشعب والشورى ثم ما لبث محمد عبد الحميد رضوان أن توفى واكتفى بوجود الدكتور أحمد سلامة حتى شكل عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ فخلفه وزيران هما كمال الشاذلى والدكتور محمد زكى أبو عامر ، وقد احتفظا بمنصبيهما فى وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

الدولة للإدارة المحلية

أطلق هذا الاسم فى بعض الأحيان على وزارة الإدارة المحلية (الحكم المحلى) .

الدولة للإسكان

انفرد حسنى محمد السيد على بتولى هذا المنصب فى وجود وزير للإسكان ، وذلك فى وزارة

مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨ ـ يونيو ١٩٧٩) وكان وزير الإسكان هو الدكتور مصطفى الحفناوى .

الدولة للإسكان والتعمير

انفرد بهجت حسنين بتولى هذا المنصب فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) وكان وزير الإسكان والتعمير هو المهندس عثمان أحمد عثمان .

الدولة للإصلاح الزراعى

انفرد الدكتور أحمد المحروقى بأن عمل كوزير دولة للإصلاح الزراعى فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١ وحتى أكتوبر ١٩٦١) حيث ترك الوزارة نهائيًا ، وفى هذه الوزارة كان هناك وزير للزراعة والإصلاح الزراعى هو المهندس سيد مرعى . أما فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة فقد كان الدكتور حسن بغدادى وزيرًا تنفيذيًا للإصلاح الزراعى .

الدولة للاقتصاد

عمل سليمان نور الدين كوزير دولة للاقتصاد فى وزاراتى السادات الأخيرة ومبارك الأولى (يناير ١٩٨١ ـ يناير ١٩٨٢) .

الدولة للإنتاج الحربى : انظر : الإنتاج الحربى

الدولة للبترول

هذا هو الاسم الذى أطلق على منصب المهندس على والى (مايو ١٩٧١) حين تولى شئون البترول بينما كان الدكتور عزيز صدقى وزيرًا للصناعة والبترول والثروة المعدنية ، وفيما بعد استقلت وزارة البترول بوزير بدءًا من المهندس أحمد عز الدين هلال فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) .

الدولة للتخطيط

بدأت وزارة التخطيط كوزارة دولة وفى كثير من الأحيان كانت التشكيلات الوزارية تضم وزيرًا للتخطيط ووزير دولة للتخطيط ، انظر وزارة التخطيط .

الدولة للتعاون الاقتصادى : انظر : التعاون الاقتصادى .

الدولة للتنظيمات الشعبية والسياسية

وجد هذا المنصب فيما بين مارس ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٨ وتولاه الدكتور فؤاد محيى الدين حتى سبتمبر ١٩٧٤ ثم محمد حامد محمود حتى أكتوبر ١٩٧٨ ، وكانت هناك نصوص

قانونية تنيط بعض المسئوليات به (كما فى قانون الأحزاب) وأسندت مهامه فى وزارة الدكتور مصطفى خليل إلى المهندس سليمان متولى سليمان ثم اختفى تمامًا .

الدولة للتنمية الإدارية : انظر التنمية الإدارية .

الدولة للحكم المحلى : انظر الإدارة المحلية .

الدولة للشئون الحربية

منح هذا المنصب للفريق محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى مايو ١٩٥٩ فى أثناء الوحدة ، ولم يرد ذكر هذا المنصب بعد ذلك .

الدولة للشئون الخارجية : انظر الخارجية .

الدولة للشئون السياسية والدولة للشئون العامة

فى ٨ فبراير ١٩٥٤ استقال الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة فرفضت استقالته ، وعُين وزيرا للدولة للشئون السياسية وبقى كذلك حتى شكلت وزارة عبد الناصر الأولى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ فعين وزيرا للدولة للشئون العامة ، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة فى مارس ١٩٥٤ ولكنه ترك الوزارة قبل أن يشكلها عبد الناصر للمرة الثانية فى إبريل ١٩٥٤ واستقال مع مجموعة الوزراء الذين استقالوا بسبب أحداث مارس ١٩٥٤ .

الدولة للشئون المالية والاقتصادية

فى أعقاب ما يعرف بأزمة مارس ١٩٥٤ عدلت الوزارة (مارس ١٩٥٤ ـ وزارة الرئيس نجيب الثالثة) وعاد الرئيس نجيب لتولى رئاسة الوزارة وعاد الرئيس عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء وعاد الدكتور عبد الجليل العمرى نائب رئيس الوزراء ليكون وزيرًا للمالية والاقتصاد ، وعاد الدكتور على الجريتلى وزير المالية ليكون وزير دولة للشئون المالية والاقتصادية على أن تكون له الاختصاصات المخولة (انظر كتاب الوزراء ، ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ١٩٩٦) .

الدولة للشباب [الدولة للشباب والرياضة ـ الشباب]

كان أول نص على هذه الوزارة فى حكومة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وقد عين طلعت خيرى كوزير دولة للشباب (سبتمبر ١٩٦٢) وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح مسمى منصبه وزير الشباب ، ثم عاد وزيرًا للدولة للشباب فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فوزيرًا للشباب فى وزارتى صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)

وعبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) وخلفه الدكتور محمد صفى الدين أبو العز فى وزارات عبد الناصر الأخيرة (مارس ٦٨) وفوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠) و (نوفمبر ١٩٧٠) فالدكتور مصطفى كمال طلبة فى وزارة فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) ثم لم يرد نص على هذا المنصب فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم ، والإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للشباب والرياضة ، وقد صدر قرار جمهورى بتكليف وزير التربية والتعليم الدكتور محمد حافظ غانم بتصريف أمور وزارة الشباب الملغاة ، ثم عين الدكتور أحمد كمال أبو المجد كوزير دولة للشباب فى سبتمبر ١٩٧٢ واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وفى أكتوبر ١٩٧٣ عين معه الدكتور عبد الحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب، وفى وزارة السادات الثانية أصبح أبو المجد وزيرًا للإعلام وبقى عبد الحميد حسن نائبًا لوزير الشباب واحتفظ بذات المنصب عند تشكيل حكومة الدكتور حجازى فى سبتمبر ١٩٧٤ ، ولكنه ترك الوزارة بعدها بشهر (لأن محاميا كسب قضية رفعها ضد الحكومة لإخراجه من الوزارة لعدم الدستورية فلم يكن قد وصل إلى سن الوزراء) وعين رئيسًا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وقد عاد مسمى الشباب إلى الظهور فى التشكيلات الوزارية عندما أسندت إلى محمد حامد محمود فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٧٨) وفى أثناء وزارة مصطفى خليل الأولى أسندت أعباء هذه الوزارة إلى المهندس سليمان متولى سليمان (١٩ أكتوبر ١٩٧٨) وفى أثناء وزارة مصطفى خليل الأولى عين عبد الحميد حسن كوزير دولة للشباب فى فبراير ١٩٧٩ واحتفظ بذات المنصب فى حكومة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) وكان هذا آخر ذكر للشباب فى تشكيل الوزارات .

الدولة للعلاقات الثقافية الخارجية

ورد اسم هذه الوزارة للمرة الأولى والأخيرة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وتولاها الدكتور حسين خلاف وانتهى عهدها بنهاية عهد هذه الوزارة (أكتوبر ١٩٦٥) .

الدولة للعلاقات الخارجية

استخدم هذا المسمى فى وقت من الأوقات بديلاً عن الدولة للشئون الخارجية وذلك عندما عين محمد رياض وزيرًا للدولة للعلاقات الخارجية فى وزارة ممدوح سالم . كذلك استخدم هذا المسمى عندما عين الدكتور بطرس غالى نائبًا لرئيس الوزراء للعلاقات الخارجية فى مايو ١٩٩١ وحتى نهاية العام فقط .

الدولة للمالية

عمل فؤاد كمال حسنين كوزير دولة للمالية فى أثناء وزارة السادات الأخيرة ووزارة مبارك الأولى (يناير ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢) .

الدولة للمتابعة والرقابة

ورد ذكر هذا المنصب لأول مرة فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) حيث تولاه المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود [الذى تولى من قبل منصب وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة الرئيس السادات الأولى ، ومنصب وزير شئون رياسة الجمهورية فى وزارة الرئيس السادات الثانية] ، وقد احتفظ المهندس عبد الفتاح عبد الله بهذا المنصب فى الوزارة التالية وهى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وزاد عليه شئون مجلس الوزراء التى تولاها من قبل ، فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦) عهد إلى الدكتور أحمد فؤاد شريف بمنصب وزير الدولة للتنمية الإدارية والمتابعة والرقابة حتى توفى فى أغسطس ١٩٧٦ فتولى ألبرت برسوم (وكان وزيرًا لشئون مجلس الشعب) شئون المتابعة والرقابة ، وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٧) أصبح ألبرت برسوم وزيرًا لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة ، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) تولى عيسى شاهين هذا المنصب ، بينما تولى نائب رئيس الوزراء الدكتور حافظ غانم مهام وزير شئون مجلس الوزراء ، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) جمع عيسى شاهين بين منصبى وزير شئون مجلس الوزراء وبين المتابعة والرقابة ، فلما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عهد إلى الدكتور على السلمى وزير الدولة فى الوزارة السابقة بمنصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة حتى خرج من الوزارة فى فبراير ١٩٧٩ فأسندت مهام هذا المنصب إلى المهندس سليمان متولى سليمان ضمن ما أسند إليه من مهام ، وقد اختفى هذا (الشأن) من القرارات الصادرة بتشكيل الوزارات حتى ظهر فى مسمى منصب المستشار أحمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ثم المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية

ورد هذا النص فى التشكيلات الوزارية مرة واحدة عندما عدلت وزارة ممدوح سالم الثالثة وأسندت الزراعة إلى المهندس إبراهيم شكرى وبقى الدكتور عبد العزيز حسين وزيرًا للدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان ، وقد انفرد الدكتور عبد العزيز حسين بهذا المنصب (بالإضافة إلى توليه شئون السودان) عند تعديل وزارة ممدوح سالم الثالثة فى فبراير ١٩٧٧ ، وكان يشغل منذ مارس ١٩٧٦ منصب وزير الدولة للزراعة (لشئون السودان) ، وقد استقال عبد العزيز حسين من هذا المنصب فى أكتوبر ١٩٧٧ قبل تشكيل الوزارة التالية .

الدولة للهجرة والمصريين فى الخارج : انظر : الهجرة

الـــرى

هذا هو الاسم الذى أطلق على وزارة الأشغال منذ مارس ١٩٦٤ منذ وزارة على صبرى الثانية وحتى حكومة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) حيث أصبح اسمها الأشغال والموارد المائية ونظرًا لأن التغيير قد اقتصر على الاسم فإننا نحيل القارئ إلى المدخل الخاص بوزارة الأشغال .

الريـــاضــة

كان من المفهوم دوما أن وزير الشباب أو الدولة للشباب منذ وجد هذا المنصب يختص بالشباب والرياضة ، ولكن بعد إعلان الدستور الدائم فى ١٩٧١ ألغى منصب وزير الشباب (وكان آخر من شغله هو الدكتور مصطفى كمال طلبة) وأسس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وقد شغل منصب رئيس هذا المجلس عبد المنعم وهبى الذى اختير محافظًا للإسكندرية فى سبتمبر ١٩٧٢ وأعيد تعيين وزير دولة للشباب هو الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى سبتمبر ١٩٧٢ وعين له نائب هو الدكتور عبد الحميد حسن فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى إبريل ١٩٧٤ أصبح أبو المجد وزيرًا للإعلام بينما بقى عبد الحميد حسن عضوًا فى مجلس الوزراء ونائبًا للوزير حتى ترك الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٤ وتولى رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة [وذلك بعد أن كسب أحد المحامين قضيته ضد الحكومة بعدم دستورية تعيينه لعدم بلوغه السن القانونية] وأضيفت الشباب فى نصوص التشكيلات الوزارية إلى مسئوليات محمد حامد محمود منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة وخلفه فى ذلك المهندس سليمان متولى سليمان فى وزارة مصطفى خليل فلما دخل عبد الحميد حسن الوزارة فى فبراير ١٩٧٩ وزيرًا للدولة نص القرار الصادر بتعيينه على أنه وزير دولة للشباب والرياضة ، وقد بقى حتى مايو ١٩٨٠ ومنذ ذلك الحين لم يرد ذكر الرياضة فى التشكيلات الوزارية .

الـزراعـــة

وزارة الزراعة هى أول وزارة كبيرة أنشئت بعد بدء النظام الوزارى فى ١٨٧٨ ، فقد أنشئت عام ١٩١٣ وتمثل الوزارة العاشرة فى الأقدمية بين وزارات مصر جميعًا ، وذلك بسبب أن وزارة الأقاليم السودانية تحتل الترتيب التاسع بعد الوزارات الثمانية التى بدأ بها النظام الوزارى فى ١٨٧٨ ، وقد كان ألفونس جريس بك أول وزير للزراعة فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، ولكنه حتى ٣٠ يوليو (عند صدور المرسوم الخاص بتعيين رشاد مهنا وزيراً) لم يكن قد تسلم مهام منصبه ، وفى وزارة الرئيس نجيب الأولى خلفه فى هذه الوزارة عبد العزيز عبد الله سالم وزير الشئون البلدية والقروية السابق الذى كان قد استقال من منصبه قبل تشكيل الوزارة الجديدة بيومين !! ولكنه لم يلبث أن استقال مرة ثانية فى ديسمبر ١٩٥٢ ضمن أربعة

وزراء (الآخرون هم أحمد فراج طايع ، وعبد العزيز على ، وفريد أنطون) وعين الدكتور عبد الرزاق صدقى وزيراً للزراعة وبقى فى هذا المنصب فترة طويلة حتى خلفه المهندس سيد مرعى فى هذا المنصب على نحو ما ذكرنا فى الفصل الثانى من كتابى «مذكرات وزراء الثورة » وقد كان هذا فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ وبهذا أصبح سيد مرعى وزيراً للزراعة ووزير دولة للإصلاح الزراعى ، وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) بقى سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى للإقليم المصرى ، وفى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) كان سيد مرعى واحداً من الذين اختيروا كوزراء مركزيين ، وبينما تولى وزارة الزراعة فى الإقليم المصرى الدكتور أحمد محمد المحروقى فقد تولى وزارة الإصلاح الزراعى الدكتور حسن أحمد بغدادى ، وقصة الخلاف بين الوزير المركزى والوزير التنفيذى مفصلة فى مذكرات سيد مرعى وفى مذكرات أخرى وقد أشرت إلى بعضها فى كتابى « مذكرات وزراء الثورة » أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد عاد سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى ، وأصبح الدكتور أحمد المحروقى وزير دولة للإصلاح الزراعى (وكان سيد مرعى قد تجاوز هذه الوزارة التى تحتل ترتيب الثمانين بين الوزارات فى مذكراته تماماً وقد يكون معه العذر فى ذلك فإن هذه الوزارة لم تستمر أكثر من أربعين يوما) وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١) خرج سيد مرعى من الوزارة بعد خمس سنوات و٤ شهور من دخولها (يونيو ١٩٥٦ - أكتوبر ١٩٦١) وبعد أقل من ٤ سنوات من عمله كوزير للزراعة (نوفمبر ١٩٥٧ - أكتوبر ١٩٦١) وتشمل هذه الفترة تلك المدة التى كان فيها وزيراً مركزياً فحسب (أكتوبر ١٩٥٨ - أغسطس ١٩٦١) ولهذا لا يمكن مجاراة القول بأن سيد مرعى كان حتى ذلك الحين بمثابة وزير الزراعة المفضل عند عبد الناصر ، فربما كان صاحب هذه المكانة هو الدكتور عبد الرزاق صدقى (ديسمبر ١٩٥٢ - نوفمبر ١٩٥٧) وإن كان هذا لا يمنع من أن سيد مرعى كان بمثابة الزراعى اللامع أو الأكثر وجودًا فى عهد عبد الناصر فسنرى أنه قد أعاده ليتولى هذه الوزارة بعد حرب ١٩٦٧ ، وبخروج سيد مرعى عُين عبد المحسن أبو النور وزير الإدارة المحلية كوزير للإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى ، بينما عُين الدكتور محمد نجيب حشاد وزيراً للزراعة (أكتوبر ١٩٦١) وهكذا يمكن القول فى وضوح شديد بأن أبو النور لم يخلف سيد مرعى كوزير للزراعة ، وإنما خلفه الدكتور محمد نجيب حشاد . أما أبو النور فقد خلفه فى وزارة الإصلاح الزراعى ، كما خلف المحروقى الذى كان وزير دولة فى هذه الوزارة ، كما أنه (أى أبو النور) كان أول وزير مصرى يتولى وزارة استصلاح الأراضى ، وقد احتفظ الدكتور محمد نجيب حشاد بهذا المنصب فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) أما فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) فقد عُين عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيراً للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ومشرفًا على هذه الوزارات وعُين الدكتور

شفيق الخشن وزيرًا للزراعة ، وظل أبو النور والخشن محتفظين بمنصبيهما هذين فى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان حتى شكل عبد الناصر وزارته الخامسة وعاد سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى ، بينما بقى عبد المحسن أبو النور وزيرًا لاستصلاح الأراضى فقط ، ثم أضيفت وزارة استصلاح الأراضى هى الأخرى إلى سيد مرعى اعتباراً من أغسطس ١٩٦٧ وتفرغ عبد المحسن أبو النور للمقاومة الشعبية كوزير دولة!! وقد استمر الوضع هكذا إلى أن شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الأخيرة فى مارس ١٩٦٨ فأصبح سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى وعُين الدكتور محمد بكر أحمد وزيراً لاستصلاح الأراضى ، وقد استمر هذا الوضع بالطبع فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) أما فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية فقد أصبح سيد مرعى واحداً من النواب الأربعة لرئيس الوزراء (بعد د . عزيز صدقى وقبل محمود رياض وشعراوى جمعة) واحتفظ بالوزارتين، وبقى الدكتور محمد بكر أحمد وزيراً لاستصلاح الأراضى ، وفى وزارتى الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابعة (سبتمبر ١٩٧١) انفرد المهندس سيد مرعى بالوزارت الثلاث فضلاً عن احتفاظه بمنصب نائب رئيس الوزراء ، وفى يناير ١٩٧٢ شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته ، وتولى سيد مرعى أمانة الاتحاد الاشتراكى ، وترك الزراعة نهائياً وبدأت سلسلة من وزراء قطاع الزراعة المتعاقبين دون أن تحظى هذه الوزارات بالاستقرار مع أحدهم طيلة عهد الرئيس السادات ، وإن عوضت هذا بالاستقرار التام فى عهد الرئيس مبارك ، ففى وزارة الدكتور عزيز صدقى كان هناك وزيران لهذا القطاع هما الدكتور مصطفى الجبلى للزراعة واستصلاح الأراضى والدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى ، ولم يرد نص على الإصلاح الزراعى، وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) اختير الدكتور محمد محب زكى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى ، وبقى الدكتور عثمان بدران وزيراً لاستصلاح الأراضى ، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) انفرد الدكتور محمد محب زكى بوزارت القطاع كله وإن كان النص فى تشكيل الوزارة كان على أنه وزير للزراعة واستصلاح الأراضى ، وعُين الدكتور عثمان عدلى بدران وزيراً للدولة لشئون السودان، وفى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى حل الدكتور محمود عبد الآخر محل الدكتور محمد محب زكى وزيرًا للزراعة واستصلاح الأراضى، وبقى الدكتور عثمان عدلى بدران وزيراً للدولة لشئون السودان، وفى وزارة ممدوح سالم الأولى تولى الدكتور عثمان عدلى بدران وزارة الزراعة والدولة لشئون السودان ولم ينص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على الإصلاح الزراعى أو استصلاح الأراضى ، وهكذا نجد أن عثمان بدران قد زامل ثلاثة وزراء متعاقبين للزراعة قبل أن يتولى هو نفسه هذه الوزارة ليكون رابع وزير لها بعد خروج سيد مرعى أو خامس وزير لها فى عهد السادات أو الحادى عشر منذ مطلع الثورة ، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦)

حدث لأول مرة فى عهد الثورة أن أسندت وزارة الزراعة إلى أحد كبار مهندسى الرى وهو المهندس عبد العظيم أبو العطا الذى كان وزيراً للرى منذ الوزارة السابقة ،وأصبح فى هذه الوزارة وزيراً للزراعة والرى وعين الدكتورعبد العزيز حسين كوزير دولة للزراعة وشئون السودان، وقد احتفظا بمنصبيهما فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ولكن فى التعديل الذى أجرى لهذه الوزاراة عقب أحداث يناير ١٩٧٧ دخل المهندس إبراهيم شكرى الوزارة وزيراً للزراعة (ليكون الوزير الثالث عشر لها فى عهد الثورة) ، بينما اقتصر منصب عبد العظيم أبو العطا على الرى وتعدل مسمى منصب الدكتور عبد العزيز حسين إلى وزير دولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان ، وقد استقال الدكتور عبد العزيز حسين قبل التشكيل الوزارى التالى بعشرة أيام وقد نشر موسى صبرى القصة فى كتابه عن السادات، وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (اكتوبر ١٩٧٧)، أضيفت وزارة استصلاح الأراضى إلى المهندس عبد العظيم أبو العطا الذى أصبح وزيراً للرى واستصلاح الأراضى ، وتولى إبراهيم شكرى منصب وزير الزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية (وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى ورد فيها ذكر التنمية الريفية) وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة تعدلت اختصاصات عبد العظيم أبو العطا ليكون وزيراً للرى ولشئون السودان وعُين الدكتور محمود داود وزيراً للزراعة وهو الوزير الرابع عشر فى عهد الثورة . أما إبراهيم شكرى فقد تولى فى هذه الوزارة وزارة استصلاح الأراضى قبل أن يخرج من الوزارة ليرأس حزبًا جديدًا يتولى زعامة المعارضة هو حزب العمل الاشتراكى ، وفى وزارتى مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) والثانية (يوليو ١٩٧٩) بقى الدكتور محمود داود وزيراً للزراعة ، وعين المهندس توفيق حامد كرارة وزيراً لاستصلاح الأراضى ، وفى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) بقى الدكتور محمود داود بمفرده وزيراً للزراعة والأمن الغذائى دون أن ينص التشكيل الوزارى على وزير للإصلاح الزراعى أو استصلاح الأراضى إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فعين الدكتور يوسف والى وزيراً للزراعة ومنذ ذلك الحين استقرت هذه الوزارة على الدكتور يوسف والى الذى نال منصب نائب رئيس الوزراء حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فى ١٩٨٥ واحتفظ به حتى الآن محققا الرقم القياسى فى البقاء فى هذه الوزارة فى عهد الثورة كله .

السد العالى

كانت وزارة السد العالى إحدى الوزارات الست التى استحدثت فى أغسطس ١٩٦١ عند تشكيل رابع وزارات الوحدة (وزارة عبد الناصر السابعة) وقد أسندت إلى المهندس موسى عرفة الذى كان يتولى مسئولية وزارة الأشغال فى الإقليم المصرى فى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وهاهى الأشغال تعود فى هذا التشكيل إلى

المهندس الشرباصى (الذى كان وزيرًا مركزيًا للأشغال) بينما يتولى موسى عرفة السد العالى ، وقد احتفظ بها فى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦١) ولكنه خرج من الوزارة عند تشكيل وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وخلفه المهندس محمد صدقى سليمان ليكون ثانى وزير لهذه الوزارة ، وقد احتفظ صدقى سليمان بهذه الوزارة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) (أكتوبر ١٩٦٥) ثم رأس هو نفسه الوزارة (سبتمبر ١٩٦٦) وبعدها بشهر صدر قرار فى ٥ أكتوبر ١٩٦٦ بأن يتولى صدقى سليمان الاختصاصات المقررة للوزير بالنسبة لوزارة السد العالى والهيئة العامة لبناء السد العالى ، وفى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) أصبح صدقى سليمان نائبًا للرئيس ووزيرًا للصناعة والكهرباء والسد العالى بيد أنه ترك الصناعة بعد قليل ، وفى وزارة عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) أصبح وزيرًا للكهرباء والسد العالى وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارة الدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) فلما شكلت وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) عين المهندس حلمى السعيد وزيرًا للكهرباء دون النص على السد العالى فى قرار تشكيل الوزارة ، وبعدها بأسبوعين صدر قرار جمهورى فى ٥ ديسمبر ١٩٧٠ بأن يتولى وزير الكهرباء الاختصاصات المقررة لوزير السد العالى ، ومنذ ذلك الحين اختفى مسمى السد العالى من التشكيلات الوزارية .

السكان وشئون الأسرة

ورد ذكر هذه الوزارة للمرة الأولى فى حكومة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وتولاها الدكتور ماهر مهران ، وفى الوزارة التالية حكومة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضمت هذه الوزارة إلى وزارة الصحة وعين الدكتور إسماعيل سلام وزيرا للصحة والسكان .

السـياحة

جاء أول ذكر للسياحة فى حكومة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ حيث عين الدكتور عبد القادر حاتم نائبًا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيرا للإعلام ووزيرًا للسياحة والآثار ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح حاتم نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى والسياحة وعين الدكتور عزيز أحمد يس وزيرًا للسياحة والآثار ليكون ثانى وزير للسياحة بعد الدكتور حاتم نفسه ، وفى وزارة صدقى سليمان لم يرد ذكر السياحة عند تشكيل الوزارة (سبتمبر ١٩٦٦) وقد تولى الدكتور عكاشة منصب وزير الثقافة وعين وزير جديد للإرشاد القومى هو محمد فائق ، وبعد أقل من شهرين عين أمين شاكر وزيرًا للسياحة (نوفمبر ١٩٦٦) دون النص على الآثار وقد احتفظ شاكر بهذا المنصب فى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) وفى وزارة عبد الناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) عين الدكتور محمد حافظ غانم وزيرًا للسياحة ، وفى يوليو ١٩٦٩ عين الدكتور محمد حافظ غانم وزيرًا

للتربية والتعليم ثم عين السفير محمد عوض القوني وزيرًا للسياحة (خلفًا له) في سبتمبر ١٩٦٩ وقد احتفظ القوني بهذا المنصب في وزارة الدكتور فوزي الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور أحمد السيد درويش في وزارتي الدكتور فوزي الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) والثالثة (مايو ١٩٧١) وفي وزارة الدكتور فوزي الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) أصبح الدكتور درويش وزيرًا للصحة وخلفه في السياحة المهندس إبراهيم نجيب ، وفي وزارة الدكتور عزيز صدقي (يناير ١٩٧٢) تولى الدكتور محمد زكي هاشم هذا المنصب ، وفي وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسندت وزارة السياحة إلى السفير إسماعيل فهمي الذي تولى وزارة الخارجية في أكتوبر ١٩٧٣ . وفي وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) عاد المهندس إبراهيم نجيب ليتولى منصب وزارة السياحة ومعها الطيران المدني ، واحتفظ بالوزارتين في وزارة الدكتور عبد العزيز حجازي (سبتمبر ١٩٧٤) ولكن بعد شهر واحد (٢٥ أكتوبر ١٩٧٤) حدث تعديل وزاري محدود أصبح فيه إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة فقط دون الطيران المدني ، واستمر إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة في حكومة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) وضم إليها الطيران المدني في وزارتي ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ولكنه ترك الوزارة في فبراير ١٩٧٧ في التعديل الوزاري المحدود الذي أعقب أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وخلفه المهندس محب رمزي استينو وزيرًا للسياحة والطيران المدني وقد احتفظ بهذا المنصب في وزارتي ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) أيضًا ، وفي وزارتي الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ويونيو ١٩٧٩) تولى هذا المنصب الدكتور محمود أمين عبد الحافظ (وزير الإسكان الأسبق) أما في وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) فقد تولى هاتين الوزارتين على جمال الناظر الذي كان وزيرًا للدولة للتعاون الاقتصادي في وزارتي مصطفى خليل ، وقد احتفظ الناظر بهذا المنصب في وزارة الرئيس حسني مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١)، وفي وزارة الدكتور فؤاد محيي الدين الأولى أسندت الوزارتان إلى السيد عادل طاهر (يناير ١٩٨٢ ـ أغسطس ١٩٨٢) وفي وزارة الدكتور فؤاد محيي الدين أسندت الوزارتان إلى توفيق عبده إسماعيل الذي تولى بعد ذلك وزارة شئون مجلسي الشعب والشورى في الوزارة التالية (كمال حسن علي ، يوليو ١٩٨٤) بينما أسندت الوزارتان في وزارة كمال حسن علي إلى الدكتور وجيه شندي (وزير الاستثمار والتعاون الدولي في الوزارة السابقة) وفي وزارة الدكتور علي لطفي (أكتوبر ١٩٨٥) أسندت الوزارتان إلى وزير جديد هو فؤاد سلطان الذي احتفظ بالوزارتين في وزارتي عاطف صدقي الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) أكتوبر ١٩٨٧) ، فلما شكل الدكتور عاطف صدقي وزارته الثالثة في أكتوبر ١٩٩٣ أسندت وزارة السياحة إلى الدكتور ممدوح البلتاجي الذي أصبح أول وزير للسياحة دون الطيران منذ عهد إبراهيم نجيب [أكتوبر ١٩٧٤ ـ مارس ١٩٧٦] بينما ضم الطيران المدني إلى وزير النقل

والمواصلات والنقل البحرى (سليمان متولى) الذى أصبح مسمى منصبه وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى ، وقد واكب هذا أن تبعت شركة مصر للطيران إلى رئيس الوزراء مباشرة ، وقد بقى الدكتور البلتاجى وزيرًا للسياحة فى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

السياحة والآثار

كان هذا هو الاسم الأول للوزارة حينما تولاها الدكتور عبد القادر حاتم فى وزارة على صبرى الثانية ثم الدكتور عزيز ياسين فى وزارة زكريا محيى الدين وحتى تولاها أمين شاكر (نوفمبر ١٩٦٦) فى أثناء وزارة صدقى سليمان فأصبحت السياحة فقط .

الشئون الاجتماعية

نشأت هذه الوزارة فى أغسطس ١٩٣٩ وكان ترتيبها الخامس عشر فى الأقدمية بين كل الوزارات وكان عبد السلام الشاذلى باشا هو أول وزير لها وقد تبعت لهذه الوزارة الجديدة يومها كيانات متعددة كانت تابعة لوزارات المعارف ، والداخلية ، والصحة ، والمالية ، والمواصلات ، والأوقاف ، والتجارة ، والصناعة ، ثم كان الدكتور محمد زهير جرانة بك أول وزير للشئون الاجتماعية فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (يوليو ١٩٥٢) ، حتى إذا ما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى أسندت إلى الأستاذ محمد فؤاد جلال (٨ سبتمبر ١٩٥٢) ليكون ثانى وزير لها فى عهد الثورة ، وفى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين الأستاذ محمد فؤاد جلال وزيراً للإرشاد القومى ، وخلفه فى الشئون الاجتماعية الوزير الجديد الدكتور عباس مصطفى عمار ليكون وزيرها الثالث ، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) حتى إذا استقال الأستاذ إسماعيل القبانى فى يناير ١٩٥٤ تولى الدكتور عباس عمار وزارة المعارف ، وأسندت الشئون الاجتماعية إلى الوزير الجديد الصاغ كمال الدين حسين الذى احتفظ بهذه الوزارة أيضاً فى وزارات عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبد الناصر الثانية (ابريل ١٩٥٤) وحتى أغسطس ١٩٥٤ حيث أجرى تعديل وزارى فتولى كمال الدين حسين وزارة المعارف ، وخلفه فى وزارة الشئون خامس وزير لها فى عهد الثورة وهو حسين الشافعى الذى كان وزيراً للحربية ، واحتفظ الشافعى بوزارة الشئون ، حتى شكل عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ فأصبح وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل ، وقد أضيفت إليه فى نوفمبر ١٩٥٧ أعباء وزير الدولة للتخطيط ، وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) عُين حسين الشافعى أيضاً وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل ، وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عُين حسين الشافعى كوزير مركزى للشئون الاجتماعية والعمل ، وعين معه محمد محمد توفيق عبد الفتاح وزيراً تنفيذياً للشئون الاجتماعية والعمل

بالإقليم المصرى وظل الوضع كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة ، وفى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) كان للشئون الاجتماعية وزير واحد على مستوى القطرين المصرى والسورى وهو ثابت العريش (سورى) فلما استقال الوزراء السوريون عقب حدوث الانفصال انتدب كمال الدين رفعت لتولى وزارة الشئون الاجتماعية . وفى وزارة عبد الناصر (أكتوبر ١٩٦١) عين حسين الشافعى نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية ، أما فى وزارة على صبرى الأولى فقد عينت الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة للشئون الاجتماعية لتكون بذلك أول وزيرة مصرية على الإطلاق ، وقد احتفظت بذات المنصب فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) ثم عين المهندس أحمد عبده الشرباصى نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وللشئون الاجتماعية وشئون الأزهر فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وعين الدكتور أحمد خليفة كنائب وزير فى الوزارتين ، وفى وزارة صدقى سليمان أصبح الدكتور أحمد خليفة وزيراً للوزارتين بمفرده ، وفى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧)عُين حسين الشافعى نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية، وفى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) عين ضياء الدين داوود ليكون عاشر مَنْ تولى هذه الوزارة فى عهد الثورة ، ولكنه لم يلبث أن انتخب عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا وخلفه حافظ بدوى (أكتوبر ١٩٦٨) وفى مايو ١٩٧١ انتخب حافظ بدوى رئيساً لمجلس الشعب وخلفه الدكتور محمد فتح الله الخطيب فى هذا المنصب،وفى سبتمبر ١٩٧١ شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الرابعة وعُين الدكتور محمد فتح الله الخطيب مستشاراً لرئيس الجمهورية (فوزيراً اتحادياً فى ديسمبر ١٩٧١) بينما اسندت الشئون الاجتماعية على سبيل النيابة إلى الدكتور أحمد السيد درويش وزير الصحة، وفى نوفمبر ١٩٧١ عُينت الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية واحتفظت بهذا المنصب فى وزارات الدكتور فوزى الرابعة والدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات الأولى والثانية والدكتور عبد العزيز حجازى وممدوح سالم الثلاث الأولى وحتى التعديل الوزارى الذى أجرى لوزارة ممدوح سالم الثالثة فى فبراير ١٩٧٧ حيث خلفتها الدكتورة آمال عثمان التى ما زالت تحتفظ بهذه الوزارة حتى الآن محققة بذلك الرقم القياسى فى البقاء فى نفس الوزارة فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر كله .

الشئون البلدية

انفصلت عن الشئون القروية لمدة يوم واحد فقط فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ وقد عين وزيرًا لها الدكتور نور الدين طراف الذى عين وزيرًا للصحة بعد يومين فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢) وعادت الشئون البلدية لتنضم إلى الشئون القروية .

الشئون البلدية والقروية

أنشئت هذه الوزارة لأول مرة فى يناير ١٩٥٠ حين تولى الوفد الحكم للمرة الأخيرة ، وقد أسندت هذه الوزارة إلى إبراهيم فرج عند تشكيل الوزارة وقبل صدور مرسوم بإنشاء الوزارة نفسها بحوالى شهر (إذ لم يصدر مرسوم إنشاء هذه الوزارة إلا فى فبراير ١٩٥٠) وقد كانت الكيانات التى ضمت لها تابعة لوزارات الصحة والأشغال والداخلية والزراعة ، ثم كانت هذه الوزارة أول وزارة فى النظام الوزارى المصرى تتعرض للتقسيم إلى وزارتين [للمرة الأولى] وهو ما حدث فى وزارة على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ ، فلما خلفه الهلالى باشا فى مارس ١٩٥٢ ألغى التقسيم وأعاد ضم الوزارتين فى وزارة واحدة وفى اليوم الأخير لوزارة على ماهر باشا الرابعة (٦ سبتمبر ١٩٥٢) ثم تقسيم هذه الوزارة مرة أخرى إلى وزارتين للشئون البلدية والقروية ، ولكن هذا التقسيم لم يستمر واندمجت الوزاراتان فى وزارة واحدة فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢) وقد كان عبد العزيز عبد الله سالم أول وزير للشئون البلدية والقروية فى عهد الثورة فى حكومة على ماهر الرابعة ، وكان واحداً من ثلاثة وزراء جدد (الآخران هما فؤاد شيرين باشا ومحمد كامل نبيه باشا) ولكنه استقال من هذه الوزارة قبل نهاية الوزارة بيومين فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، وأسندت الشئون القروية (دون البلدية) إلى مريت غالى باشا الذى تولاها لأقل من يومين ، وترك الوزارة نهائياً ، بينما أسندت الشئون البلدية (دون القروية) إلى الدكتور نور الدين طراف الذى تولاها لأقل من يومين هو الآخر ، ولكنه تولى وزارة الصحة (بعدها بيوم) فى وزارة الرئيس نجيب الأولى ، بينما أسندت الشئون البلدية والقروية فى الوزارة الجديدة إلى عبد العزيز على (ولهذا قصة طريفة رواها الأستاذ فتحى رضوان فى كتابه ٧٢ شهراً مع عبد الناصر) ولكنه لم يلبث أن استقال فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وأسندت هذه الوزارة إلى الدكتور وليم سليم حنا الذى احتفظ بهذه الوزارة فى وزارات الرئيس نجيب الثانية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وعبد الناصر الأولى (٢٥ فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ولكنه استقال هو الآخر ، وخلفه خامس وزير لها فى عهد الثورة وهو عبد اللطيف بغدادى (بدءاً من وزارة عبد الناصر الثانية فى إبريل ١٩٥٤) وكان بغدادى قد تولى منصب وزارة الحربية قبل ذلك ، وقد احتفظ بغدادى بهذه الوزارة فى وزارة جمال عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) ولكنه تركها عندما انتخب رئيساً للبرلمان (١٩٥٧) وندب الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات لتولى أعمال هذه الوزارة فى أغسطس ١٩٥٧ وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) أسندت هذه الوزارة إلى السيد محمد أبو نصير (على حين أسندت فى الإقليم السورى إلى أحمد عبد الكريم)، وقد احتفظ أبو نصير بهذه الوزارة فى ثانى وزارات الوحدة فيما سمى بالمجلس التنفيذى للإقليم المصرى ، وكذلك فى ثالث وزارات الوحدة (سبتمبر ١٩٦٠) ولكن إنشاء وزارة الإسكان والمرافق أنهى عهد هذه الوزارة إذ حلت محلها الوزارة الجديدة .

الشئون القروية

انفصلت عن الشئون البلدية لمدة يوم واحد فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ حيث عين لها مريت غالى، ولكنه لم يستمر فى وزارة نجيب الأولى التى شكلت فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

الشـــباب : انظر الدولة للشباب .

الصحــة العموميــة (الصحــة)

أنشئت هذه الوزارة فى إبريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على ماهر باشا وتحتل الترتيب الثالث عشر بين الوزارات المصرية من حيث الأقدمية وكان الدكتور شاهين باشا أول وزير لها ، وكانت الكيانات التى تأسست منها هذه الوزارة تابعة فيما قبل لكل من وزارتى الداخلية والأشغال ، وقد كان الدكتور إبراهيم شوقى (باشا) هو أول وزير للصحة فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، حتى إذا ما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ تولى هذا المنصب الدكتور نور الدين طراف [الذى كان قد دخل الوزارة السابقة فى آخر أيامها وزيراً للشئون البلدية] ، وقد بقى الدكتور نور الدين طراف وزيراً للصحة طيلة الوزارات التالية كلها حتى قامت الوحدة فعين وزيراً للصحة بالإقليم المصرى فى الوزارة الأولى (مارس ١٩٥٨) ولكنه ترأس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى فى وزارة الوحدة الثانية ، وبالتالى ترك الوزارة ليتولاها فى مصر الدكتور محمد محمود نصار (أكتوبر ١٩٥٨) وليكون بهذا ثالث وزير للصحة فى عهد الثورة ، فلما شُكلت حكومة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) ترك الدكتور نور الدين طراف رئاسة المجلس التنفيذى وتولى منصب وزير الصحة المركزى خلفا لبشير العظمة، وبقى الدكتور محمد محمود نصار وزيراً تنفيذياً فى مصر ، ولما شكل الرئيس عبد الناصر وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ وعُدل عن نظام الوزير المركزى والوزيرين التنفيذيين أصبح الدكتور نور الدين طراف وزيراً للصحة وخرج الدكتور نصار من الوزارة ولكن الدكتور طراف لم يلبث أن ترك الوزارة هو الآخر عندما شكلها الرئيس عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٦١ وخلفه الدكتور محمد النبوى المهندس ليكون رابع وزير للصحة فى عهد الثورة، وقد بقى فى منصبه حتى توفى فى أغسطس ١٩٦٨ وقد عين وكيل الوزارة الدكتور محمد عبد الوهاب شكرى خلفاً له فى التعديل الذى أجرى لوزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (نوفمبر ١٩٦٨) عقب انتخابات اللجنة التنفيذية العليا ، ولكنه لم يلبث أن استقال ، فعُين الدكتور عبده سلام وزيراً للصحة (فبراير ١٩٦٩) وقد احتفظ الدكتور عبده سلام بمنصبه فى وزارات الدكتور محمود فوزى الثلاثة الأولى أى حتى سبتمبر ١٩٧١ حيث خلفه الدكتور أحمد السيد درويش فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة ، وكان قد دخل الوزارة منذ وزارة الدكتور فوزى الثانية كوزير للسياحة، وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى عُين الدكتور محمود محفوظ وزيراً للصحة واحتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس السادات الأولى والثانية أى أنه بقى وزيراً للصحة منذ

يناير ١٩٧٢ وحتى سبتمبر ١٩٧٤ حيث خلفه الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (وكان قد دخل الوزارة كوزير دولة للتنظيمات السياسية منذ مارس ١٩٧٣) وبقى الدكتور فؤاد محيى الدين وزيراً للصحة فى وزارتى ممدوح سالم الأولى والثانية ، وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة أصبح وزيراً لشئون مجلس الشعب ، وخلفه الدكتور إبراهيم بدران الذى بقى حتى شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته (أكتوبر ١٩٧٨) فخلفه الدكتور ممدوح جبر الذى بقى وزيراً للصحة (أكتوبر ١٩٧٨ ـ يناير ١٩٨٢) فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل ، ووزارة الرئيس السادات الأخيرة، ووزارة الرئيس مبارك الأولى ، ثم خلفه الدكتور محمد صبرى زكى فى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين ووزارة كمال حسن على (يناير ١٩٨٢ ـ أكتوبر ١٩٨٥) ثم الدكتور حلمى الحديدى فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥ ـ نوفمبر ١٩٨٦) فالدكتور محمد راغب دويدار فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ ـ أكتوبر ١٩٨٣) ثم الدكتور على عبد الفتاح فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فالدكتور إسماعيل سلام فى وزارة الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) وقد ضمت إليه وزارة السكان التى كانت قد أنشئت فى الحكومة السابقة وتولاها الدكتور ماهر مهران ، وأصبح مسمى منصب الدكتور سلام وزير الصحة والسكان .

الصناعات الثقيلة

وجدت هذه الوزارة مرة واحدة فقط فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وتولاها المهندس سمير حلمى وعند تشكيل الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) عُدل عن الفكرة .

الصناعات الخفيفة

حين فصلت الصناعة فى وزارة على صبرى الثانية إلى وزارتين للصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة بقيت الصناعات الخفيفة مع عزيز صدقى حتى خلفه فيها أمين حلمى كامل فى أثناء هذه الوزارة (يونيو ١٩٦٤) .

الصناعة

كانت الصناعة جزءاً من وزارة التجارة والصناعة حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ وعُين وزير مستقل للصناعة هو الدكتور عزيز صدقى ، وأنشئت وزارة للصناعة كانت بمثابة ثانى وزارة كبيرة تنشئها الثورة بعد الإرشاد القومى ، وإن كانت وزارة الدولة للإصلاح الزراعى تشاركها هذا الترتيب ، واحتفظ عزيز صدقى بمنصب وزير الصناعة للإقليم المصرى فى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) ولكنه فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عُين وزيراً مركزيا للصناعة وخلفه فى مصر فتحى رزق ولكنه أقيل من

منصبه فى إبريل ١٩٥٩ وأسندت مهام الوزير التنفيذى للصناعة فى مصر إلى عزيز صدقى نفسه ، واستمر كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) ، وفى وزارات الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وعبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) فلما شكل على صبرى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح عزيز صدقى واحداً من نواب رئيس الوزراء الأحد عشر، وقد عُين نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ووزيراً للتعدين والبترول ووزيراً للصناعة الخفيفة مشرفًا على وزارتى الصناعة الثقيلة والقوى الكهربية وبهذا تم تقسيم وزارة الصناعة نفسها إلى وزارتين تولى عزيز صدقى إحداهما وهى الصناعة الخفيفة ، وتولى الأخرى وهى الصناعة الثقيلة المهندس سمير حلمى إبراهيم ، وفى أثناء هذه الوزارة (يونيو ١٩٦٤) عُين السيد أمين حلمى كامل وزيراً للصناعات الخفيفة ، ولكن عزيز صدقى ترك الوزارة فى أغسطس ١٩٦٥ مستقيلاً قبل تشكيل زكريا محيى الدين لها بأكثر من شهر ، وليكون بذلك قد استمر فى الحكم طوال الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ أى تسع سنوات وشهور ، وقد خلفه فى هذا القطاع زميله الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم وهو الدكتور مصطفى خليل الذى عين نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها ، ولكنه خرج هو الآخر من الحكومة عند تشكيل صدقى سليمان لها ، وخلفه فى الصناعة المهندس أحمد توفيق البكرى فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته بعد النكسة (يوليو ١٩٦٧) عين المهندس صدقى سليمان رئيس الوزارة السابقة نائباً للرئيس ووزيراً للصناعة والكهرباء والسد العالى ، وعين أحمد توفيق البكرى وزيراً فلما حدثت اضطرابات المحلة [التى حكى عنها أمين هويدى فى كتابه عن عبد الناصر] خرج أحمد توفيق البكرى من منصبه وأعيد تعيين الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة فى أكتوبر ١٩٦٧ واحتفظ عزيز صدقى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) وفى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع حتى يناير ١٩٧٢ حتى شكل هو نفسه الوزارة فأسندها إلى الدكتور يحى الملا (يناير ٧٢ ـ مارس ١٩٧٣) وبهذا يمكن القول بأن عزيز صدقى ظل وزيرًا للصناعة منذ ١٩٥٦ وحتى رأس الوزارة فى ١٩٧٢ باستثناء فترة سنتين من أغسطس ١٩٦٥ وحتى أكتوبر ١٩٦٧ فقط ، وفى وزارتى الرئيس السادات (مارس ١٩٧٣ـ سبتمبر١٩٧٤) أسندت الصناعة إلى المهندس إبراهيم سالم محمدين ، ثم خلفه المهندس محمود على حسن فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤ ـ إبريل ١٩٧٥) فالمهندس عيسى شاهين فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (إبريل ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) فالمهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول الذى جمع بين الصناعة والبترول والثروة المعدنية فى وزارتى ممدوح سالم الأخيرتين ، فالمهندس إبراهيم عبد الرحمن عطا الله فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) فالمهندس محمد طه زكى فى الرئيس السادات الأخيرة ووزارة مبارك الأولى (مايو ١٩٨٠ ـ يناير

١٩٨٢) فالمهندس فؤاد أبو زغلة فى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى والثانية (يناير ١٩٨٢ وأغسطس ١٩٨٢) حيث خلفه الدكتور محمد الغرورى فى تعديل وزارى محدود فى مارس ١٩٨٣ ،فالمهندس محمد عبد الوهاب فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) وقد احتفظ محمد عبد الوهاب بالمنصب فى وزارتى الدكتور على لطفى وعاطف صدقى الأوليين حتى خلفه الدكتور إبراهيم فوزى عبد الواحد فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ثم المهندس سليمان رضا فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٤) .

الطــاقــة

بدأ ورود لفظ الطاقة فى التشكيلات الوزارية منذ الوزارة الثانية لممدوح سالم (مارس ١٩٧٦) وقد جاءت مقترنة دائمًا بالكهرباء التى كان يتولاها المهندس أحمد سلطان إسماعيل منذ مايو ١٩٧١ وقد استمر نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للكهرباء والطاقة ، ثم عاد ذكر الطاقة مرتبطة بالكهرباء منذ الوزارة الأولى للدكتور فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) مقترنة أيضًا بالكهرباء التى كان يتولاها المهندس محمد ماهر أباظة منذ مايو ١٩٨٠ .

الطاقة الذرية

ورد النص على الطاقة الذرية من باب توسيع العبارة ليس إلا حين عين الدكتور محمد عبد المعبود الجبيلى وزيرًا للبحث العلمى والطاقة الذرية فى وزارات ممدوح سالم الثلاث قبل تشكيل الرابعة (إبريل ١٩٧٥، ومارس ١٩٧٦ ، ونوفمبر ١٩٧٦) .

الطيران المدنى

كان المهندس أحمد نوح هو أول وزير دولة للطيران المدنى وقد عُهد إليه بهذه الوزارة فى يناير ١٩٧١ فى أثناء وزارة الدكتور فوزى الثانية فى أول عهد الرئيس السادات ، وقد احتفظ بمنصب وزير الدولة لشئون الطيران المدنى (ونلاحظ تغيير المسمى بإضافة شئون) فى وزارتى محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أصبح مسمى منصبه وزير الطيران المدنى (هل يعنى هذا أن الوزارة قد أسست) واحتفظ أحمد نوح بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) عُين المهندس إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة والطيران المدنى ليجمع بذلك بين الوزارتين لأول مرة [وكان إبراهيم نجيب قد تولى السياحة فقط فى وزارة محمود فوزى الرابعة ما بين سبتمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢] وقد عين فى نفس الوزارة محمد أحمد السيسى كنائب لوزير السياحة والطيران المدنى (إبريل ١٩٧٤) ، وفى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) صدر التشكيل الوزارى على النحو الذى كان

به فى الوزارة السابقة (إبريل ١٩٧٤) ولكن بعد شهر واحد (٢٥ أكتوبر ١٩٧٤) أجرى تعديل وزارى ، أصبح فيه إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة (فقط) بينما أصبح السيسى نائب وزير للطيران المدنى (فقط) وقد استمر إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة فى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) بينما عين محمد حمدى أبو زيد وزيرًا للطيران المدنى فى هذه الوزارة ليكون ثانى وزير تنفرد به هذه الوزارة ، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) عاد إبراهيم نجيب ليجمع بين الوزارتين ، ودون أن يكون معه نائب وزير ، وقد احتفظ إبراهيم نجيب بالوزارتين عند تشكيل حكومة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) وخلفه محب رمزى استينو فى تعديل محدود فى فبراير ١٩٧٧ كوزير للسياحة والطيران المدنى ، وظلت الطيران المدنى مرتبطة بوزارة السياحة منذ جمع بينهما المهندس إبراهيم نجيب للمرة الثانية فى مارس ١٩٧٦ وتوالى على وزارتى السياحة والطيران المدنى كل من محب استينو حتى أكتوبر ١٩٧٨ ومحمود أمين عبد الحافظ (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) فى وزاراتى الدكتور مصطفى خليل، وعلى جمال الناظر (مايو ١٩٨٠ ـ يناير ١٩٨٢) فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة ووزارة حسنى مبارك الأولى ، وعادل طاهر (يناير ١٩٨٢ ـ أغسطس ١٩٨٢) فى وزارة فؤاد محيى الدين الأولى ، وتوفيق عبده إسماعيل (أغسطس ١٩٨٢ ـ يوليو ١٩٨٤) فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية ، والدكتور وجيه شندى (يوليو ١٩٨٤ ـ أكتوبر ١٩٨٥) فى وزارة كمال حسن على ، وفؤاد سلطان (أكتوبر ١٩٨٥ ـ أكتوبر ١٩٩٣) فى وزارات على لطفى وعاطف صدقى الأولى والثانية، وفى أكتوبر ١٩٩٣ ضمت وزارة الطيران المدنى إلى وزير النقل والمواصلات المهندس سليمان متولى عند تشكيل وزارة عاطف صدقى الثالثة ، وقد تحول الطيران المدنى إلى قطاع من قطاعات وزارة النقل فلما شكل الدكتور الجنزورى وزارته الأولى فى يناير ١٩٩٦ لم يرد نص الطيران المدنى فى قرار التشكيل .

العـــدل

يعود العهد بهذه الوزارة إلى بداية النظام الوزارى فى مصر ١٨٧٨ وكان اسمها وزارة الحقانية وفى يناير ١٩٣٩ تم تغيير اسمها إلى العدل وذلك فى وزارة محمد محمود باشا ، وقد كان محمد على رشدى بك هو أول وزير للعدل فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة وحتى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ حيث شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فأسندت هذه الوزارة إلى أحمد حسنى الذى ظل وزيراً لها باستمرار لفترة طويلة جداً ، وفى وزارة الوحدة الأولى كان وزيراً للعدل فلما تشكلت وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) آثر (أو فضل له) أن يعمل وزيراً للعدل بالإقليم المصرى وبذا كان أقدم الوزراء التنفيذيين وأولهم فى الترتيب بعد الدكتور نور الدين طراف رئيس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى، وقد ظل أحمد حسنى كذلك فى

حكومة الوحدة الثالثة ، وإن كان قد أصبح تحت رئاسة مَنْ هو أحدث منه فى الوزارة وهو كمال الدين حسين ، وقد احتفظ أحمد حسنى بالمنصب الوزارى فى وزارة الوحدة الرابعة كوزير دولة (أغسطس ١٩٦١) ولكن كان فى هذه الوزارة الموحدة وزير واحد للعدل هو نهاد القاسم وهو سورى فلما حدث الانفصال وقدم استقالته ندب زكريا محيى الدين ليتولى وزارة العدل . ثم عين الأستاذ فتحى الشرقاوى وزيرًا للعدل فى حكومة الرئيس عبد الناصر الثامنة التى شكلها عقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) ليكون بذلك ثالث وزير مصرى للعدل فى عهد الثورة، وقد بقى فى هذا المنصب حتى خلفه المستشار بدوى إبراهيم حمودة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) ثم المستشار محمد عصام الدين حسونة فى وزارات زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبد الناصر التاسعة(يونيو ١٩٦٧) وكان محمد أبو نصير هو سادس وزير للعدل فى عهد الثورة (فى حكومة عبد الناصر الأخيرة مارس ١٩٦٨) وقد تولى هذه الوزارة بعد توليه مسئولية عدد من الوزارات الأخرى ، ولكنه لم يلبث أن استقال فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ مع حدوث ما سمى بمذبحة القضاء وعين المستشار مصطفى كامل إسماعيل وزيراً للعدل فى اليوم التالى ١سبتمبر ١٩٦٩ ، وقد بقى المستشار مصطفى كامل إسماعيل فى منصبه حتى شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠ فخلفه المستشار حسن فهمى البدوى ، والذى ظل محتفظاً بمنصبه حتى وزارة الدكتور فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ حيث خلفه المستشار محمد سلامة الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عزيز صدقى أيضاً ، وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) عُين المستشار محمد فخرى عبد النبى المحافظ السابق ومستشار رئيس الجمهورية وزيراً للعدل ، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) خلفه الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ليكون أول وآخر أستاذ جامعى يتولى وزارة العدل فى عهد الثورة ،وقد احتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى أيضاً، ولكنه ترك الوزارة فى وزارة ممدوح سالم الأولى وخلفه المستشار عادل يونس الذى بقى فى هذا المنصب حتى تُوفى فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثانية وخلفه المستشار أحمد سميح طلعت الذى بقى فى منصبه حتى شكلت وزارة ممدوح سالم الخامسة فى مايو ١٩٧٨ فخلفه المستشار أحمد ممدوح عطية ، وفى أكتوبر ١٩٧٨ خلفه المستشار أحمد على موسى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى ،وفى يوليو ١٩٧٩ خلفه المستشار أنور أبو سحلى فى وزارة مصطفى خليل الثانية ،ووزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) وحتى مايو ١٩٨١ فقط حيث عُين المستشار أحمد سمير سامى وزيراً للعدل وبقى فى هذا المنصب حتى شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الثانية فى أغسطس ١٩٨٢ وأعيد تعيين المستشار أحمد ممدوح عطية كوزير للعدل واحتفظ بهذا المنصب حتى خلفه المستشار فاروق سيف النصر فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) والثالثة (أكتوبر

١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) . وهكذا نرى بوضوح كيف تقلب على وزارة العدل فى سنوات الرئيس السادات عشرة وزراء ، ويقال إن هذه أكثر الوزارات التى حظيت بأكبر عدد من التغيير فى عهد الرئيس السادات ، وقد يضرب بها المثل فى ذلك ، مع أنه لم يكن هناك مبرر واضح من الظروف الفجائية التى قد تكون وراء هذا القدر الكبير من التغيير (فيما عدا حالة واحدة حين توفى السيد المستشار عادل يونس) ،ولكن الأمر المؤكد تماما أن هذا التغيير لم يكن أبدًا بسبب ظروف سياسية أو اتجاهات وقتية أرادت السلطة التنفيذية تمريرها من خلال هذا التغيير ، وحتى الحالة الواحدة التى يمكن لبعض الناس أن يتحدثوا فيها بشىء من اللغو، وهى حالة تعيين المستشار أحمد سمير سامى بدلا من المستشار أنور أبو سحلى فى أعقاب فوز المرشحين المعارضين للحكومة فى انتخابات نادى القضاة (أو الذين دفعت بهم الظروف إلى الوقوف فى الناحية التى يمكن إطلاق هذا الوصف عليها) حتى هذه العملية لا تُدين الحكومة فى كثير ولا قليل ، فقد كان المستشار أنور أبو سحلى مؤيدًا كل التأييد للقائمة التى كانت تضم المستشار أحمد سمير سامى (أى أن الاستبدال لم يكن للتخلص من معارض) . . ومع هذا فالساسة الشانئون للسادات لا يجدون غضاضة فى أن يقولوا إن هذا التغيير كان إذلالا لأبى سحلى ، وتحديا للقضاة باختيار المستشار الذى حصل على أقل الأصوات وزيرًا ، وبالإضافة إلى هذا كان محررو جريدة الأهالى فى ذلك الوقت يحبون أن يقولوا إن أبا سحلى لم يدخل الوزارة إلا بعد قرارات المصادرة المتتالية التى أصدرها ضد جريدتهم وهى فى المطبعة ، مما كبدهم خسائر مضاعفة . . ويسمون أبا سحلى بالانتماء إلى الإمبراطورية العثمانية !! لصداقته بعثمان وعمله مستشارًا فى شركاته بعض الوقت . على أن الذى يجب أخذه فى الاعتبار هو ذلك التكريم الذى حازه وزراء العدل عندما أصبحوا وزراء عدل سابقين، فالمستشار ممدوح عطية رشح رئيسًا للمحكمة الدستورية العليا التى صدر قرار تشكيلها مع خروجه من الوزارة ، وتولاها . . ثم جاء بعد ذلك وزيرًا للعدل فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، والمستشار أحمد على موسى عين مدعيًا عاما اشتراكيا ، وكان له مقعد بارز فى مجلس الشعب، وتولى رئاسة اللجنة التشريعية (ثم أصبح وكيلاً للمجلس فى عهد الرئيس حسنى مبارك) ، والمستشار أحمد سميح طلعت اختير عضوا فى مجلس الشورى ، كما منح المستشار فخرى عبد النبى والمستشار أحمد على موسى الأوسمة الرفيعة عند خروجهم من الوزارة .

العمل

كان النص على « العمل » فى التشكيلات الوزارية قد بدأ منذ شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ وفيها أصبح حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية فى الحكومة السابقة وزيرًا للشئون الاجتماعية والعمل ، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الوحدة الأولى

والثانية والثالثة (على المستوى المركزى) بينما عين محمد محمد توفيق عبد الفتاح وزيرًا تنفيذيًا للشئون الاجتماعية والعمل بالإقليم المصرى فى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) ثم استحدثت هذه الوزارة كوزارة مستقلة ضمن ٦ وزارات أخرى فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وتولاها لأول مرة كمال الدين رفعت ، واحتفظ بها فى وزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) ثم أسندت إلى أحد القيادات العمالية وهو السيد محمد عبد اللطيف سلامة (وشهرته : أنور سلامة) طيلة الوزارات التالية أى فى وزارات على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والثانية (مارس ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) أسندت مرة ثانية إلى كمال رفعت الذى احتفظ بها أيضًا فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ووزارة الدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) فلما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠ عهد بها إلى السيد عبد اللطيف بلطية الذى احتفظ بها حتى نهاية وزارات الدكتور فوزى فى يناير ١٩٧٢ وخلفه السيد صلاح الدين غريب فى وزارات الدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات والدكتور حجازى ثم عاد عبد اللطيف بلطية ليتولى هذه الوزارة طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (إبريل ١٩٧٥ ـ أكتوبر ١٩٧٧) وخلفه سعد محمد أحمد فى وزارة ممدوح سالم الرابعة وحتى نهاية وزارة على لطفى (أكتوبر ٧٧ ـ نوفمبر ١٩٨٦) أى طيلة تسع سنوات وبهذا حقق الرقم القياسى للبقاء فى هذه الوزارة حتى الآن، وقد خلفه عاصم عبد الحق فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ ـ أكتوبر ١٩٩٣) ثم أحمد العماوى فى حكومة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والدكتور الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) . هذا وقد تغير اسم الوزارة من العمل إلى القوى العاملة فى سبتمبر ١٩٧١ فى حكومة الدكتور فوزى الرابعة ثم أصبح اسمها القوى العاملة والتدريب فى حكومة ممدوح سالم الأولى، ثم القوى العاملة والتدريب المهنى فى حكومة ممدوح سالم الثانية ثم القوى العاملة والتدريب منذ بداية عهد الرئيس مبارك ثم القوى العاملة والتشغيل فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ثم أضيفت إليها شئون الهجرة فى حكومة الجنزورى واختفت كلمة التشغيل (يناير ١٩٩٦) .

القوى العاملة : انظر وزارة العمل .

القوى العاملة والتدريب : انظر وزارة العمل .

القوى العاملة والتشغيل : انظر وزارة العمل .

القوى العاملة والهجرة : انظر وزارة العمل .

القوى الكهربائية : انظر الكهرباء

الكهـرباء

ورد مسمى وزارة القوى الكهربائية للمرة الأولى فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وقد كان وضعها أنها إحدى الوزارات الثلاث التى يشرف عليها عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء وقد أسندت إلى الوزير الجديد الدكتور محمد عزت سلامة ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عين مصطفى خليل نائبًا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيرًا لها ، وفى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) أصبح المهندس محمود يونس نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للكهرباء والبترول والتعدين (بعد ما كان يتولى قطاع النقل فى حكومة زكريا محيى الدين) وفى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) أسندت الكهرباء إلى المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء السابق والذى كان الوزير التقليدى للسد العالى ، وأصبح فى هذه الوزارة وزيرًا للصناعة والكهرباء والسد العالى ، وقد استمر وزيرًا للكهرباء والسد العالى حتى نهاية هذه الوزارة (بينما ترك الصناعة) ، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) والدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) وخلفه المهندس حلمى السعيد فى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) فالمهندس أحمد سلطان فى وزارة فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) وظل أحمد سلطان يحتفظ بهذه الوزارة حتى شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨ فخلفه المهندس مصطفى كمال صبرى واحتفظ بالمنصب فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) وفى مايو ١٩٨٠ اختير المهندس ماهر أباظة ليكون وزيرًا للكهرباء فى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) واحتفظ بهذا المنصب حتى الآن محطمًا بذلك الرقم القياسى الذى كان المهندس أحمد سلطان قد حققه من قبل .

المـاليـة

هذه الوزارة هى إحدى الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى المصرى فى ١٨٧٨ وقد كان الأستاذ عبد الجليل العمرى أول وزير للمالية والاقتصاد فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، وقد احتفظ بهذه الوزارة فى وزارتى الرئيس محمد نجيب الأولى (٩ سبتمبر ١٩٥٢) والثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) فلما شكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارته الثانية (فبراير ١٩٥٤) عُين العمرى نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، وعُين الدكتور على الجريتلى وزيراً للمالية والاقتصاد ، وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ عاد الدكتور العمرى وزيراً للمالية والاقتصاد ، وعين الدكتور الجريتلى وزيرًا للدولة للشئون المالية والاقتصادية ، ولكن الأمر لم يلبث إلا قليلاً حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى إبريل ١٩٥٤ فاسندت هذه الوزارة إلى عبد الحميد الشريف الذى لم يلبث أن استقال ، وعين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيراً للمالية والاقتصاد فى ٣١ اغسطس ١٩٥٤ وكان قد عُين نائبا لوزير المالية والاقتصاد فى

نفس اليوم الذى عين فيه عبد الحميد الشريف وزيراً للمالية والاقتصاد (إبريل ١٩٥٤) وفى وزارة عبد الناصر الثالثة عُين الدكتور عبد المنعم القسيونى وزيراً للمالية [دون النص على الاقتصاد] وفى هذه الوزارة عُين وزير دولة للتخطيط لأول مرة وكان هو السيد عبد اللطيف بغدادى ، فلما انتخب رئيسًا للبرلمان أضيفت أعمال هذه الوزارة (اغسطس ١٩٥٧) إلى الدكتور القيسونى وحتى نوفمبر ١٩٥٧ حيث تولاها السيد حسين الشافعى ، وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) كان القيسونى واحداً من الذين عُينوا كوزراء تنفيذيين للإقليم المصرى ، وقد عُين كوزير للاقتصاد والتجارة وعُين الوزير الجديد حسن عباس زكى وزيراً للخزانة ، وكانت هذه أول مرة يرد فيها اسم الخزانة فى تشكيل وزارى ، كما كانت أول مرة فى عهد الثورة يتم فيها الجمع بين الاقتصاد والتجارة والفصل بين المالية والاقتصاد [فقد كانت العادة أن التجارة مع الصناعة، والاقتصاد مع المالية ! وقد حدث مرة واحدة قبل الثورة أن أسست وزارة للاقتصاد الوطنى ولكنها ألغيت ، انظر وزارة الاقتصاد] وفى وزارة الوحدة الثانية أصبح عبد المنعم القيسونى وزيراً مركزيا للاقتصاد ، بينما أصبح حسن عباس زكى وزيراً تنفيذيا للاقتصاد فى الإقليم المصرى ، وعين وزير جديد للخزانة فى الإقليم المصرى هو حسن صلاح الدين (ولم يرد ذكر التجارة) وبقى الوضع كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد أصبح كل من الدكتور القيسونى وحسن عباس زكى وزيرين للاقتصاد والخزانة ضمن ثلاثة وزراء كان ثالثهم سوريا ، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة وهى الوزارة التى شكلت عقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) عين عبد اللطيف بغدادى نائبًا لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيرًا للخزانة والتخطيط بينما عين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيراً للاقتصاد كما عين المهندس أحمد على فرج وزيرًا للدولة للتخطيط ، ولكن فى ٢٦ مارس ١٩٦٢ عين أحمد زندو نائبا لوزير الخزانة، وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) عُين الدكتور القيسونى وزيراً للخزانة والتخطيط ، بينما عين أحمد زندو وزيراً للاقتصاد ، وعين الدكتور محمد لبيب شقير نائبا لوزير التخطيط ، وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) عين الدكتور القيسونى نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومشرفًا على وزارة الخزانة وقد عُين الدكتور نزيه أحمد ضيف وزيراً للخزانة ، بينما عين الدكتور محمد لبيب شقير وزيرًا للدولة للتخطيط ، وفى أثناء هذه الوزارة (أغسطس ١٩٦٤) عين الدكتور لبيب شقير وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية بما يعنى أنه جمع بين المنصبين الجديد والقديم ، أما فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فقد عين الدكتور عبد المنعم القيسونى نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، وتولى الدكتور محمد لبيب شقير منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط ، واحتفظ الدكتور نزيه أحمد ضيف بوزارة الخزانة، وقد ترك الدكتور القيسونى

الوزارة عند تشكيلها برئاسة صدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦ بعد أن استمر فى الوزارة ١٢ عاما ولم يكن هناك مَنْ يتفوق عليه فى هذا الاستمرار إلا الدكتور محمود فوزى الذى استمر فى هذه الوزارة أيضاً ، وقد عاد إلى هذه الوزارة السيد حسن عباس زكى ليكون بمثابة أقدم الوزراء (بعد نواب رئيس الوزراء) وقد عين وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية بينما احتفظ الدكتور محمد لبيب شقير بوزارة التخطيط ، واحتفظ الدكتور نزيه ضيف بوزارة الخزانة . وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عاد الدكتور عبد المنعم القيسونى إلى دخول الوزارة وعين وزيرًا للتخطيط ، وبقى حسن عباس زكى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، والدكتور نزيه ضيف وزيراً للخزانة ، بينما تولى الدكتور محمد لبيب شقير وزارة التعليم العالى، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ترك الدكتور القيسونى الوزارة للمرة الثانية (لاحظ أنه سيعود مرة أخرى فى ١٩٧٦ فى وزارة ممدوح سالم) وبقى حسن عباس زكى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وعين وزيران جديدان هما الدكتور السيد جاب الله السيد وزيراً للتخطيط ، والدكتور عبد العزيز حجازى وزيراً للخزانة لأول مرة ، وقد ظل الدكتور حجازى محتفظا بوزارة المالية طيلة الفترة من مارس ١٩٦٨ وحتى إبريل ١٩٧٤ حين شكل الرئيس السادات وزارته الثانية ، وعين حجازى نائبًا أول لرئيس الوزراء واختير محمد عبد الفتاح إبراهيم وزيرًا للمالية ، واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ولكنه ترك المالية وتولى التأمينات فى نوفمبر ١٩٧٤ بعد وفاة الدكتور حسن الشريف وزير التأمينات ، وخلفه فى المالية الدكتور محمد حمدى النشار الذى ترك هذه الوزارة عند تشكيل ممدوح سالم لوزارته الأولى حيث خلفه الدكتور أحمد أحمد أبو إسماعيل فى وزارتى ممدوح سالم الأوليين (إبريل ١٩٧٥ ـ نوفمبر ١٩٧٦) ثم صلاح حامد فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ ـ أكتوبر ١٩٧٨) وفى هذه الفترة عمل الدكتور القيسونى كنائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية (نوفمبر ١٩٧٦ ـ مايو ١٩٧٨) ، وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) تولى الدكتور على لطفى وزارة المالية ، وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة ووزارة مبارك الأولى (مايو ١٩٨٠ ـ يناير ١٩٨٢) تولى الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزارات المالية والاقتصاد والتخطيط كما عين الدكتور فؤاد كمال حسين وزيرًا للمالية (يناير ١٩٨١ ـ يناير ١٩٨٢) ، ثم عاد صلاح حامد ليتولى هذه الوزارة طيلة وزارات فؤاد محيى الدين الأولى والثانية وكمال حسن على وعلى لطفى [يناير ١٩٨٢ ـ نوفمبر ١٩٨٦] وخلفه الدكتور محمد أحمد الرزاز فى وزارات الدكتور عاطف صدقى الثلاث [نوفمبر ١٩٨٦ ـ يناير ١٩٩٦] ثم الدكتور محيى الدين الغريب فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

المتـابعــة : انظر الدولة للمتابعة والرقابة .

المتابعة والرقابة : انظر الدولة للمتابعة والرقابة .

المجتمعات الزراعية والصناعية : انظر الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية .

المجتمعات العمرانية الجديدة : انظر الإسكان ، التعمير .

المعـارف العموميـة

هذه الوزارة واحدة من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى المصرى فى ١٨٧٨ وقد كان على باشا مبارك أول وزارئها ، كما كان الأستاذ سعد اللبان أول وزير للمعارف العمومية فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ اختير الأستاذ إسماعيل القبانى وزيراً للمعارف العمومية خلفا له ، واحتفظ الأستاذ القبانى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثانية حتى ٣ يناير ١٩٥٤ حيث قدم استقالته (ولهذه الاستقالة أهمية خاصة وقصة مشوهة فى التاريخ المعاصر سوف نناقشها فى موضع آخر بإذن الله) وأسندت المعارف إلى وزير الشئون الاجتماعية الدكتور عباس عمار الذى احتفظ بمنصبه الجديد فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس١٩٥٤) فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية (إبريل١٩٥٤) أسندت وزارة المعارف العمومية إلى الدكتور محمد عوض محمد ، وبهذا فإن الدكتور عباس عمار لم يتول وزارة المعارف إلا حوالى مائة يوم فيما بين (٤ يناير ١٩٥٤ و ١٧ إبريل ١٩٥٤) على الرغم من أنه تولى هذا المنصب فى ٣ وزارات متعاقبة !! ولم يلبث الدكتور محمد عوض محمد فى منصب وزير المعارف طويلاً وقدم استقالته فى ٣١ اغسطس ١٩٥٤ وخلفه فى هذه المنصب كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية . . وهكذا قدر لكمال الدين حسين أن يخلف عباس عمار فى وزارة الشئون ، ثم أن يخلف خلفه محمد عوض فى المعارف ، كما قدر لكل من إسماعيل القبانى ومحمد عوض محمد أن يخلفهما فى المعارف وزيرا الشئون الاجتماعية (عباس عمار وكمال الدين حسين) .

المـواصـلات

كانت هذه الوزارة بمثابة الوزارة الحادية عشرة فى تاريخ الوزارات وهى ثانى وزارة كبيرة يتم إنشاؤها بعد الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام المصرى فى ١٨٧٨ ، ثم وزارة شئون الأقاليم السودانية التى سرعان ما ألغيت ثم وزارة الزراعة (١٩١٣) ثم المواصلات (١٩١٩). وكان أحمد زيور باشا أول من تولى هذه الوزارة (١٩١٩) ثم كانت لهذه الوزارة قصة طريفة فى أول عهد الثورة فقد تكرر أن تشكلت الوزارة بدون وزير تنفرد به ، وإن عين لها وزير لا يستمر إلا يوما أو يومين ، وقد تعاقب عليها من تركها من قبل ، وقد كان الدكتور محمد زهير جرانة هو أول وزير لها فى عهد الثورة وقد تولاها مع الشئون الاجتماعية فى حكومة على ماهر باشا الرابعة

(٢٤ يوليو ١٩٥٢) ، وبعد الثورة بأسبوع (أى فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ بالضبط) صدر مرسوم وقعه أعضاء مجلس الوزراء جميعا (فيما عدا وزيرا لم يكن قد تسلم مهام منصبه بعد) بتعيين القائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا وزيراً للمواصلات ! ! وكان هذا كما ذكر المؤرخون إجراء شكلياً ليكون وزيراً فيصبح مؤهلا لعضوية مجلس الوصاية على الملك أحمد فؤاد الثانى ، وقد حدث هذا بالفعل فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ وصدر قرار بندب الدكتور محمد زهير جرانة وزير الشئون الاجتماعية لتولى أعمال وزارة المواصلات خلفا له ، وفى ٦ سبتمبر وقبل استقالة وزارة على ماهر بيومين عين السيد محمود محمد محمود وزيراً للمواصلات فتولى هذا المنصب لمدة يوم واحد فقط ، وخلفه حسين أبو زيد فى وزارة الرئيس نجيب الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ولكنه استقال عند تشكيل وزارة الرئيس نجيب الثانية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وشكلت الوزارة بدون وزير للمواصلات أيضاً وندب لتولى أعمالها الدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية حتى ٦ اكتوبر ١٩٥٣ حيث عين لها الوزير الجديد جمال سالم ، وفى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) أصبح جمال سالم نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات ، وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) عاد وزيراً للمواصلات فقط ، وكذلك فى وزارة عبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤) وعندما أجرى تعديل وزارى فى ٣١ اغسطس ١٩٥٤ عاد جمال سالم ليكون نائبا لرئيس الوزراء فحسب ، وعين وزير الدولة فتحى رضوان وزيراً للمواصلات (وقد نوه بذلك فتحى رضوان فى كتابه ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر وقد شمل التعديل أيضا تعيين عبد الحكيم عامر وزيراً لأول مرة وقال إن عبد الناصر قال إن عبد الحكيم لابد أن يدخل مجلس الوزراء لأنه مخ Brain وإن فتحى رضوان لابد أن تسند إليه مسئولية وزارية محددة ! !) وقد بقى فتحى رضوان وزيراً للمواصلات حتى نوفمبر ١٩٥٥ حيث خلفه فى هذه الوزارة سلفه جمال سالم نفسه (وهكذا يمكننا أن نفهم عبارة فتحى رضوان التى قال فيها إن علاقته بالأخوين سالم كانت سيئة وزادها سوءاً أنه خلف كلا منهما فى وزارة ، وأن كلا منهما قد خلفه أيضا ، وقد لجأت إلى هذه المذكرات وإلى صاحبها عليه رحمة الله لأن المصادر التاريخية المتاحة يشوبها قدر من الاضطراب) ، وفى وزارة عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين الوزير الجديد الدكتور مصطفى خليل وزيرًا للمواصلات ، وفى وزارات الوحدة الأربع كلها ظل مصطفى خليل وزيراً للمواصلات بالإقليم المصرى ولم يعمل أبداً كوزير مركزى ، وظل أيضًا وزيرًا للمواصلات فى وزارة عبد الناصر الثامنة (اكتوبر ١٩٦١) ووزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وكان من الطبيعى أن يصبح مصطفى خليل نائبا لرئيس الوزارة فى وزارة على صبرى الثانية (بحكم أقدميته) وقد أصبح نائبا لرئيس الوزارة للمواصلات والنقل ومشرفًا على الوزارتين ، وقد عين فى هذه الوزارة وزيران جديدان أحدهما للمواصلات وهو الدكتور محمود محمد رياض ، وآخر للنقل هو المهندس محمود عبد السلام وبهذا أصبح محمود رياض ثانى

وزير متخصص للمواصلات بعد مصطفى خليل [فقد صادف هذه الوزارة كما ذكرنا وزيران تولى كل منهما أمرها لمدة يوم أو يومين وهما رشاد مهنا ومحمود محمد محمود ، ثم وزيران من رجال السياسة وهما جمال سالم وفتحى رضوان] وقد عين لهذه الوزارة أيضا نائب وزير هو المهندس عبد الملك سعد [الذى احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان أيضاً فعمل كما يتضح لنا من السرد مع ثلاثة وزراء متعاقبين فضلاً عن نائب رئيس الوزراء] وفى وزارة زكريا محيى الدين ترك الدكتور مصطفى خليل قطاع المواصلات والنقل وأصبح نائبا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها ، بينما عين المهندس محمود يونس نائبا لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ووزيراً للمواصلات (بينما بقى محمود عبد السلام وزيراً للنقل) وفى وزارة المهندس صدقى سليمان ترك محمود يونس قطاع المواصلات ليخلف مصطفى خليل مرة أخرى فى قطاع الكهرباء والبترول والتعدين ، بينما بقى المهندس محمود عبد السلام وزيراً للنقل ، وعين وزير جديد للمواصلات هو كمال هنرى أبادير ، وكان عبد الملك سعد لا يزال كما ذكرنا نائبًا لوزير المواصلات . وهكذا ترك مصطفى خليل المسئولية الوزارية منذ سبتمبر ١٩٦٦ ، ولم يعد إليها إلا كرئيس للوزراء فى عهد الرئيس السادات (أكتوبر ١٩٧٨) ، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) بقى كمال هنرى أبادير وزيراً للمواصلات ، بينما أسندت إلى المهندس محمود يونس وزارات النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق ، وبهذا جمع بين وزارات لم يُجمع بينها من قبل ولا من بعد إلا أن هذا الجمع لم يستمر إلا فترة قليلة ففى ٤ يوليو ١٩٦٧ عُين المهندس عزيز أحمد ياسين وزيراً للإسكان والمرافق كما أنه فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ عين الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية ، وبذا بقى محمود يونس وزيراً للنقل فقط ، واحتفظ كمال هنرى أبادير بوزارة المواصلات أيضا فى وزارة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) وفى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية ، ولكنه فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) لم يحتفظ بالمنصب لأكثر من يومين [بسبب ما يرويه المستشار عبد الحميد يونس من أنه كان قد استقال فى ١٥ مايو ، ولكنه بعث بالاستقالة بالبريد المسجل] وخلفه فى ١٧ مايو المهندس عبد الملك سعد (الذى كان قد تولى منصب نائب وزير المواصلات كما ذكرنا من قبل) وقد بقى حتى شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ فخلفه الدكتور محمود رياض ، وقد بقى الدكتور محمود رياض وزيراً للمواصلات حتى إبريل ١٩٧٥ حين شكل ممدوح سالم وزارته الأولى ، وقد كان الدكتور محمود رياض وزيراً للمواصلات منذ الستينات ، وهكذا كانت أقدميته تأتى فى ترتيب متقدم عن كل الوزراء ، ولكنه لم ينل مع هذه الأقدمية درجة نائب رئيس وزراء [أما الوزراء الذين عملوا معه فى نفس القطاع فقد أصابهم كثير من التغيير على النحو الذى يطالعه القارئ فى وزارتى النقل والنقل البحرى ، وقد توالى على زمالته فى وزارات

هذا القطاع كل من سليمان عبد الحى ، ومحمود حمدى ، وحسن حميدة ، وأحمد محمد عفت ، والحسينى عبد اللطيف، وعبد المعطى العربى] . هذا وقد خلف محمود رياض فى وزارة المواصلات فى وزارة ممدوح سالم الأولى الدكتور محمد كمال الدين حسنين (لوزارة واحدة) ثم تولى اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله محمود النقل والمواصلات فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ثم جمع بين الوزارات الثلاثة (المواصلات والنقل والنقل البحرى) فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ليكون بذلك أول مَنْ جمع هذه الوزارت بعد انفصالها ، وقد خلفه فى الوزارات الثلاث أيضا أربعة حتى الآن هم اللواء مهندس عبد الستار مجاهد عرفة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) فالدكتور نعيم أبو طالب فى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) فالمهندس على فهمى الداغستانى فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (اكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) فالمهندس سليمان متولى سليمان (منذ وزارة الرئيس السادات الثالثة وحتى الآن) وهكذا يمكن القول بأن هذا القطاع قد عاد للضم (نهائيا) منذ وزارة ممدوح سالم الثانية فى مارس ١٩٧٦ ومنذ تولى أمره المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود وخلفاؤه الأربعة ، ومع هذا فإن ممدوح سالم نفسه قد استوزر أربعة وزراء للمواصلات .

النقــل

ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) ، وقد عين الدكتور مصطفى خليل (وزير المواصلات فى الوزارة السابقة) نائبًا لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ومشرفًا على الوزارتين ، وعين وزيران جديدان هما الدكتور محمود رياض للمواصلات والمهندس محمود عبد السلام للنقل ، وبذا يمكن القول بأن محمود عبد السلام هو أول مَنْ تولى منصب وزير النقل ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) تولى الدكتور مصطفى خليل قطاع الصناعة ، وخرج الدكتور محمود رياض من الوزارة بينما بقى المهندس محمود عبد السلام وزيرًا للنقل ، ودخل الوزارة نائب رئيس وزراء لم يكن وزيرًا من قبل هو المهندس محمود يونس الذى خلف مصطفى خليل فى منصب نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات وتولى أيضًا منصب وزير المواصلات وعين أيضًا نائب لوزير المواصلات هو المهندس عبد الملك سعد . . وهكذا احتفظ هذا القطاع بثلاثة أعضاء فى مجلس الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية ووزارة زكريا محيى الدين وقد استمر هذا الوضع فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) ولكن حدث بعض التغيير فقد ترك محمود يونس قطاع النقل والمواصلات ليتولى وزارات الكهرباء والبترول والتعدين ، ودخل الوزارة وزير جديد للمواصلات هو كمال هنرى أبادير وبقى معه نائب وزير المواصلات عبد الملك سعد كما احتفظ المهندس محمود عبد السلام بمنصب وزير النقل . وهكذا يمكن القول بأن محمود عبد السلام احتفظ بمنصب وزير النقل منذ مارس ١٩٦٤ وحتى يونيو ١٩٦٧ ، وفى وزارة عبد

الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) تولى محمود يونس وزارات النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق ، وهى كما نرى وزارات هندسية متقاربة ولكنها لم تجتمع فى يد وزير واحد إلا فى هذه المرة . وبذلك أصبح محمود يونس هو ثانى وزير للنقل . وفى وزارة عبد الناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) عين وزير جديد للنقل هو المهندس على زين العابدين صالح الذى احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور فوزى الأوليين (أكتوبر ١٩٧٠) و (نوفمبر ١٩٧٠) إلى أن كان واحدًا من الوزراء الذين تركوا الوزارة فى مايو ١٩٧١ . وفى وزارة محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عين المهندس سليمان عبد الحى وزيرًا للنقل واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسند المنصب إلى الدكتور حسن حميدة ، وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسند إلى المهندس الحسينى عبد اللطيف ، وفى وزارة السادات الثانية ضمت وزارة النقل إلى وزير المواصلات الدكتور محمود رياض وكانت هذه أول مرة يتولى فيها وزارة النقل رغم أنه تولى المواصلات فى الستينات والسبعينات واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى (إبريل ١٩٧٥) فقد عين الدكتور محمد كمال الدين حسنين وزيرًا للمواصلات بينما عين اللواء مهندس جمال الدين صدقى وزيرًا للنقل وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) انضمت وزارتا النقل والمواصلات تحت لواء المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود ، وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) انضمت وزارات النقل والمواصلات والنقل البحرى للمهندس عبد الفتاح عبد الله محمود ومنذ ذلك الحين ظلت هذه الوزارات منضمة مع بعضها مع وزير واحد ، وقد تعاقب عليها بعد عبد الفتاح عبد الله محمود كل من المهندسين عبد الستار مجاهد عرفة (أكتوبر ١٩٧٧ ـ مايو ١٩٧٨) ود. نعيم أبو طالب (مايو ١٩٧٨ ـ أكتوبر ١٩٧٨) وعلى فهمى الداغستانى (أكتوبر ٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) ثم سليمان متولى (منذ مايو ١٩٨٠ وحتى الآن) .

النقـل البحـرى

أنشئت هذه الوزارة فى سبتمبر ١٩٧١ عقب إعلان الدستور الدائم وعند تشكيل وزارة الدكتور فوزى الرابعة (الوزارة ٩١) وما زلت أذكر أن الدولة أعلنت يومها أن مقر الوزارة الجديدة سيكون فى الإسكندرية كبداية اتجاه جديد لعدم تركيز الوزارات بالقاهرة ، وقد أسندت إلى الفريق محمود حمدى الذى كان وكيلا لوزارة النقل لشئون النقل البحرى ، ولكنه توفى فى ديسمبر ١٩٧١ بأزمة قلبية وأسندت الوزارة إلى المهندس سليمان عبد الحى وزير النقل، وفى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسندت إلى وزير جديد هو الدكتور أحمد محمد عفت ، بينما أسندت وزارة النقل إلى الدكتور حسن حميدة ، والمواصلات إلى الدكتور محمود رياض وزيرها الأسبق ، وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسندت هذه الوزارة إلى

اللواء عبد المعطى العربى ، بينما أسندت وزارتا المواصلات والنقل إلى وزيرين آخرين ، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) احتفظ العربى بهذه الوزارة ، بينما اجتمعت النقل والمواصلات للدكتور محمود رياض ، وفى وزارة الدكتور حجازى الأولى ظل الوضع كما هو فى وزارة السادات الثانية ، أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى فقد أسندت هذه الوزارة إلى اللواء محمود عبد الرحمن فهمى قائد القوات البحرية الأسبق ، وتولى وزيران جديدان وزارتى النقل والمواصلات ، وبذا فإن ممدوح سالم استوزر ثلاثة وزراء جدد لهذا القطاع فى وزارته الأولى ، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية بقى محمود فهمى وزيرًا للنقل البحرى بينما اجتمعت النقل والمواصلات مع المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود ، وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة اجتمعت هذه الوزارات الثلاث للمهندس عبد الفتاح عبد الله محمود (وبذا يمكن تلخيص التطور التاريخى لوزارات هذا القطاع بقولنا إنه فى وزارة ممدوح سالم الأولى كان هناك ٣ وزراء أصبحوا اثنين فقط فى وزارته الثانية ، ثم واحدًا فقط منذ وزارته الثالثة فصاعدًا وحتى الآن) ومنذ ذلك الحين وقد استقر الوضع على اجتماع الوزارات الثلاث فى يد وزير واحد (عبد الفتاح عبد الله محمود فى وزارة ممدوح سالم الثالثة ثم عبد الستار مجاهد عرفة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة ود. نعيم أبو طالب فى وزارة ممدوح سالم الخامسة ، وعلى فهمى الداغستانى فى وزارتى مصطفى خليل ، ثم سليمان متولى من بداية وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) وكان اسم هذه الوزارة (النقل البحرى) موجودًا على الدوام فى التشكيلات الوزارية إلى أن شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فاختفى هذا الاسم وأصبح مسمى منصب سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى، وفهم الناس بسهولة أن النقل البحرى ستعود قطاعًا فى وزارة النقل ، وفى وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) اختفى مسمى الطيران المدنى أيضًا وأصبح مسمى الوزارات الأربع القديمة فى التشكيل الجديد النقل والمواصلات فقط ، وتداولت الصحافة تصريح رئيس الوزراء الجديد أنه سيكون هناك ديوان واحد لهذه الوزارات .

الهجرة والمصريون (العاملون) فى الخارج

منذ وزارة حكومة فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى ألبرت برسوم منصب وزير الدولة للهجرة ، واحتفظ به فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) ووزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) وقد خلفه المهندس وليم نجيب سيفيين فى وزارة على لطفى (أكتوبر ١٩٨٥) ثم عدلى عبد الشهيد فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) ثم فؤاد إسكندر فى وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) ثم الدكتور بطرس غالى فى مايو ١٩٩١ ، حتى انتخب سكرتيرًا عاما للأمم المتحدة ، وأعلن أن وزارة الخارجية ستقوم بمهام وزارة الهجرة التى تقرر إلغاؤها ، ولكن عند تشكيل وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) تضمن

التشكيل تعيين أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل فى الوزارة السابقة وزيرًا للقوى العاملة والهجرة .

الوزير المقيم بمنطقة القناة

فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبد الناصر التاسعة التى شكلت عقب حرب ١٩٦٧ عين نائب الرئيس على صبرى [وكان عضوًا فى الوزارة] كوزير مقيم فى منطقة القناة (أكتوبر ١٩٦٧) وكان هذا شبيها بما حدث من قبل حين عين عبد اللطيف بغدادى وزيرًا لشئون مدينة بورسعيد فى أثناء العدوان الثلاثى (أكتوبر ١٩٥٦) .

الوزير المقيم فى ليبيا

فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر بثلاثة أيام عين الدكتور محمد مراد غالب ـ وكان وزيرًا للإعلام ـ وزيرًا مقيما فى ليبيا على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء فى القاهرة [بينما خلفه فى وزارة الإعلام رئيس الوزراء بالنيابة الدكتور محمد عبد القادر حاتم] ، وفى ١٥ مارس ١٩٧٤ أسند هذا المنصب إلى الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الدولة للتنظيمات الشعبية والسياسية بالإضافة إلى منصبه .

الوقاية المدنية

لم يحدث أن ورد مسمى هذه الوزارة فى أثناء عهد الثورة ، ولكنها كانت قد أنشئت فى ١٠ يوليو ١٩٤٣ وألغيت فى ٩ أكتوبر ١٩٤٤ وتحتل الترتيب السادس عشر بين الوزارات المصرية من حيث الأقدمية وهى الوزارة الوحيدة التى وجدت فيما قبل الثورة ولم توجد بعدها !!

أمانة الحكم المحلى

تعبير مناظر لوزارات الإدارة المحلية ، والدولة لأمانة الحكم المحلى ، الحكم المحلى .

أمانة التنظيمات الشعبية والسياسية : انظر الدولة لأمانة التنظيمات الشعبية .

شئون البيئة

ورد النص على شئون البيئة ابتداء من وزارة كمال حسن على حين كُلف بها وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية الدكتور عاطف عبيد ، وقد وردت فى التشكيلات الوزارية بدءًا من ذلك الحين وحتى الآن .

شئون الأزهر

نشأت هذه الوزارة بمقتضى [حركة] قانون تطوير الأزهر (القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) وكان أول وزير لها هو حسين الشافعى الذى صدر قرار جمهورى بإسناد مهامها إليه

فى نوفمبر ١٩٦١ ، وذلك بعد تشكيل وزارة عبد الناصر الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ ، ثم تولاها الدكتور محمد البهى الذى عين كوزير للأوقاف وشئون الأزهر فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) ، وفى وزارة على صبرى الثانية عين المهندس أحمد عبده الشرباصى نائبًا لرئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر وقد احتفظ الشرباصى بمنصبه فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ، وفى وزارة صدقى سليمان أصبح الدكتور أحمد خليفة وزيرًا للأوقاف والشئون الاجتماعية ، بينما أسندت شئون الأزهر بعد شهر من تشكيل الوزارة إلى السيد أمين هويدى وزير الدولة ، وفى وزارة عبد الناصر التاسعة عاد حسين الشافعى نائبًا للرئيس ووزيرا للأوقاف والشئون الاجتماعية وبعد تشكيل الوزارة بعشرين يوما صدر قرار بأن يتولى مسئوليات واختصاصات وزير شئون الأزهر ، وبقى كذلك فى وزارة عبد الناصر العاشرة إلى أن خلفه الدكتور عبد العزيز كامل فى أكتوبر ١٩٦٨ (وكان يشغل منصب نائب الوزير منذ مارس ١٩٦٨) وفى ٦ نوفمبر ١٩٦٨ عهد إلى الدكتور عبد العزيز كامل بشئون الأزهر أيضًا ، وقد احتفظ الدكتور عبد العزيز كامل بمنصب وزير الأوقاف وشئون الأزهر فى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع حتى خلفه الدكتور عبد الحليم محمود فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) كوزير للأوقاف وشئون الأزهر ، وبدأ الشيخ عبد الحليم محمود حلقة من سلسلة من خمسة من أصحاب الفضيلة من علماء الأزهر تولوا منصب وزير شئون الأزهر كانوا على التعاقب :

Δ عبد الحليم محمود (مع الأوقاف) فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) .

Δ عبد العزيز عيسى (منفردًا بشئون الأزهر) فى وزارات السادات الأولى والثانية وحجازى (مارس١٩٧٣ ـ ابريل ١٩٧٥) .

Δ محمد السيد الذهبى (مع الأوقاف) فى وزارتى ممدوح سالم الأوليين (إبريل ١٩٧٥ ـ نوفمبر ١٩٧٦) .

Δ محمد متولى الشعراوى (مع الأوقاف) فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ ـ أكتوبر ١٩٧٨) .

Δ محمد عبد الرحمن بيصار (مع الأوقاف) فى وزارة مصطفى خليل الأولى وحتى يناير ١٩٧٩ فقط حيث عين الدكتور النمر وزيرًا للأوقاف وأسندت شئون الأزهر إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى حتى مايو ١٩٨٠ حيث شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة فأسندت إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى احتفظ بها حتى وفاته فى يونيو ١٩٨٤ ثم ظلت شئون الأزهر على الدوام (وحتى الآن) من اختصاص رؤساء الوزارات المتعاقبين كمال حسن على ، وعلى لطفى ، وعاطف صدقى ، وكمال الجنزورى .

شئون الاستثمار : انظر الاستثمار .

شئون الاستثمار والتعاون الدولى : انظر الاستثمار .

شئون الأسرة

ورد هذا النص معطوفًا على السكان من باب توسيع العبارة فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) حين أسند هذا المنصب إلى الدكتور ماهر مهران واختفى النص على شئون الأسرة فى الوزارة التالية بينما عطفت السكان على الصحة التى ضمت إليها .

شئون السكان : انظر وزارة الدولة لشئون السكان والأسرة .

شئون السودان : انظر وزارة الدولة لشئون السودان .

شئون الطيران المدنى

تعبير مناظر للدولة لشئون الطيران المدنى ، انظر : الطيران المدنى .

شئون القصر

فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار بندب السيد أحمد حسنى وزير العدل لتولى أعمال وزارة القصر بالإضافة إلى عمله !! ولم يكن هناك قبل هذا التاريخ نص على وجود مثل هذه الوزارة ، وقد انتهى عهدها بالطبع بإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ونشأت وزارة جديدة هى وزارة شئون رئاسة الجمهورية وتولاها المستشار أحمد حسنى .

شئون رياسة الجمهورية

تعبير مناظر للدولة لشئون رياسة الجمهورية ، انظر : الدولة لرياسة الجمهورية .

شئون مدينة بورسعيد

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ عُين عبد اللطيف بغدادى وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الدولة للتخطيط وزيراً لشئون مدينة بورسعيد وذلك أثناء حرب ١٩٥٦ .

قطاع الأعمال العام

كان أول من تولى هذا المنصب هو الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء نفسه فى أثناء وزارته الثانية وحتى شكلت حكومته الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فتولاه الدكتور عاطف عبيد واحتفظ به فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الباب الخامس

دراسات تحليلية

فى توزيعات المسئولية الوزارية

الفصل الأول

نموذج لبعثرة الاختصاصات

يمكن لنا أن نشير هنا إلى ما يمكن تسميته بالقدرة المصرية الفذة (فى وزارة على صبرى الثانية مارس ١٩٦٤) على بعثرة المسئوليات وهو ما لا نجد له مثيلا فى أى وزارة أخرى شكلت فى مصر منذ ١٨٧٨ وحتى الآن ، ومنذ هذه الوزارة ظلت هذه القدرة تتنامى وتتقلص وتتكرر وسنجد لهذه القدرة فى تشكيل هذه الوزارة عدة ظواهر هامة :

١ ـ كان الدكتور نور الدين طراف بمثابة وزير الصحة التقليدى منذ بداية الثورة ، فإذا به فى هذه الوزارة يعين نائباً لرئيس الوزراء ويشرف على وزارات العدل(!!) والعمل (!!) والشباب(!!) ومن الواضح جدا أن المسألة لم تكن أكثر من مجرد خلق منصب ملائم لأقدميته ، وكان من الممكن إبقاؤه نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا للصحة ، أى وزيرا للصحة بدرجة نائب رئيس وزراء . . ولكن هذا بالقطع لم يكن واردا ولا مقبولا فى ظل الحديث عن توزيع العمل والمسئولية الوزارية إلى قطاعات واختصاصات وهياكل . . . الخ) أما الوزراء الذين كانوا يتبعون الدكتور طراف فكانوا هم : أنور سلامة (العمل) ، والمستشار بدوى حمودة (العدل) ، طلعت خيرى (الشباب) .

٢ ـ كان المهندس أحمد عبده الشرباصى (ثانى نواب رئيس الوزراء) هو وزير الأشغال التقليدى منذ أن اختارته الثورة لهذا المنصب فأصبح فى هذه الوزارة نائبا لرئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر ووزيرا للأوقاف ، ويبدو أن المبرر وراء هذا الاختيار كان إجادته للغة العربية واعتراف كبار الأزهريين واللغويين والأدباء بذلك ، بل وانتخابه عضواً فى مجمع اللغة العربية ، وربما كان هناك مبرر آخر وهو أنه كان بمثابة الصديق الحميم لوزير الأوقاف التقليدى الشيخ أحمد حسن الباقورى والذى كان قد أبعد عن منصبه منذ مدة(!!!) .

٣ ـ كان ثالث نواب رئيس الوزراء هو كمال الدين رفعت ، وقد عُين نائبا لرئيس الوزراء للشئون

العلمية ، وهى أول وآخر مرة حظيت فيها الشئون العلمية بهذا النص القانونى على أنها تستأهل نائباً لرئيس الوزراء ، وفيها بعد وصل الدكتور مصطفى كمال حلمى إلى منصب نائب رئيس الوزراء ولكنه كان للخدمات . . وقد نصّ قرارُ التشكيل الوزارى على أن يشرف كمال الدين رفعت على وزارتى التعليم العالى (التى أسندت إلى الدكتور عبد العزيز السيد) والبحث العلمى (التى أسندت إلى الدكتور أحمد رياض تركى) ونلاحظ هنا أن التربية والتعليم وهى الوزارة الأم كانت تتبع قطاعًا آخر .

٤ ـ كان رابع نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى بمثابة وزير الخارجية التقليدى منذ أن اختارته الثورة فأصبح فى هذه الوزارة نائبا لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ويشرف على الخارجية (التى أسندت إلى محمود رياض لأول مرة) والعلاقات الثقافية الخارجية (التى أسندت إلى الدكتور حسين خلاف) ولم يكن هناك بالطبع أى مبرر لفصل العلاقات الثقافية الخارجية عن قطاع التعليم والثقافة ، وقد ألغيت هذه الوزارة بأسرع ما أمكن .

٥ ـ كان الدكتور عزيز صدقى سابع نواب رئيس الوزراء بمثابة وزير الصناعة التقليدى منذ أنشئت الوزارة فى ١٩٥٦ فإذا بالوزارة تقسم إلى وزارتين : واحدة للصناعة الثقيلة أسندت إلى المهندس سمير حلمى إبراهيم وأخرى للخفيفة أسندت إلى عزيز صدقى نفسه ثم إلى أمين حلمى كامل فى تعديل وزارى محدود هذا فضلا عن وزارة للقوى الكهربائية ، أسندت إلى الدكتور محمد عزت سلامة الذى كان أول وكيل لوزارة الصناعة نفسها ، أما عزيز صدقى نفسه فقد تولى التعدين والبترول (!!!) بالإضافة إلى منصبه .

٦ ـ كان الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات التقليدى منذ ١٩٥٦ فإذا به يعين نائباً لرئيس الوزراء للمواصلات والنقل!! ويشرف على الوزارتين، ويحل محله وزيران هما الدكتور محمود رياض (للمواصلات) ، والمهندس محمود عبد السلام (للنقل) (!!) بالإضافة إلى وجوده هو نفسه كنائب لرئيس الوزراء يشرف على الوزارتين أو على الوزيرين !! .

٧ ـ كان عباس رضوان قد شغل من قبل منصبين وزاريين مهمين فقد عمل وزيراً للداخلية ووزيراً للإدارة المحلية ، فإذا هو فى هذه الوزارة لا يتولى أيا من هاتين الوزارتين أو وزارة أخرى ، وإنما يعين نائبا لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات ويشرف على التربية والتعليم (التى تولاها الأستاذ السيد يوسف) ، والصحة (التى تولاها الدكتور محمد النبوى المهندس)والشئون الاجتماعية (التى تولتها الدكتورة حكمت أبو زيد) والإسكان والمرافق (التى تولاها محمد أبو نصير) .

٨ ـ كان الدكتور محمد عبد القادر حاتم قد تولى وزارة الثقافة والإرشاد القومى منذ الوزارة

السابقة (سبتمبر ١٩٦٢) فإذا به فى هذه الوزارة يتولى الإشراف على الإعلام ووزارة السياحة والآثار من دون أن ينص على تعيين وزراء لهذه الوزارات ، ويمكن اعتبار الدكتور حاتم كالدكتور كمال رمزى استينو استثناء من تفتيت وبعثرة المسئولية فى هذه الوزارات ، ولكن مبدأ البعثرة سيحدث معه أيضا فى الحكومة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) حين يتولى الوزارات معه ٣ وزراء.

أما الاستثناءات من قاعدة بعثرة المسئوليات فهى شبيهة بالاستثناء ، ولكنها لا تمثل الاستثناء الحقيقى :

١ ـ كان سادس نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور كمال رمزى استينو بمثابة وزير التموين التقليدى منذ اختير لتولى هذه الوزارة فى ١٩٥٦ ، وفى هذه الوزارة عُين نائبا لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزيرا لها ، ولكنه لم يلبث أن أبعد عن هذه الوزارة فى التشكيل التالى (وزارة زكريا محيى الدين) وإن بقى عضوًا فى مجلس الوزراء بصفته نائبا لرئيس الوزراء لشئونها فحسب !!!

٢ ـ كان خامس نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور عبد المنعم القيسونى قد تولى منصب وزير المالية منذ أغسطس ١٩٥٤ (ومنصب نائب الوزير منذ إبريل ١٩٥٤) وكان بمثابة المستشار الاقتصادى للثورة بعد خروج عبد الجليل العمرى وعلى الجريتلى من الحكم بإرادتيهما ، وفى هذه الوزارة عُين القيسونى نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية (وكانت هذه أول مرة يُنص فيها على مسمى التجارة الخارجية فى تشكيل الوزارة) ، ويشرف على وزارة الخزانة وقد عُين لها الدكتور نزيه ضيف وزيرا ، وبوسع القارىء أن يرى مدى التضارب الذى أوقعته الثورة بهذه القطاع من ضم الوزارات وفصلها إذا راجع فى الباب الخامس من هذا الكتاب كيف تعاقب الوزراء على وزارات المالية (الخزانة) والاقتصاد (والتجارة الخارجية) والتخطيط . . الخ) .

٣ ـ كان آخر نواب رئيس الوزراء وهو عبد المحسن أبو النور قد عين محافظا لبنى سويف فى سبتمبر ١٩٦٠ وقبل أن يكمل العام اختير وزيراً للإدارة المحلية (أغسطس ١٩٦١) وبعد ثلاثة شهور اختير وزيرا للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى (أكتوبر ١٩٦١) وأصبح بمثابة البديل المفضل لسيد مرعى مع تعيين وزراء متخصصين للزراعة بمفردها وتوليه هو الوزارتين الجديدتين : الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى !! ، وفى هذه الوزارة تولى منصب نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ، ومنصب وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى وعُين كذلك مشرفاً على الرى وعلى الزراعة (وهو مالم ينله سيد مرعى نفسه) ، وقد عُين المهندس حسن زكى وزيرا للرى ، كما عين الدكتور شفيق على الخشن وزيرا للزراعة ، ومن الملاحظ أن الأصل فى هذه الوزارات وهو الزراعة أو الرى أصبح

تابعا ، وأن الفرع وهو الإصلاح الزراعى أو استصلاح الأراضى أصبح متبوعا ، هذا فضلا عن تبعية أهل التخصص لأهل الثقة وهو ما انتقده كثير من الناس سرا أو علنا فى وقتها أو بعده !!

الفصل الثانى

نماذج للتوسع فى عدد الوزراء والوزارات

النموذج الأول :

تعتبر وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) التى كان ينوب عنه فى رئاستها الدكتور محمد عبد القادر حاتم من أكبر وزارات عهد الثورة عددًا وقد كان عددها عند تشكيلها ٣٧ عضوًا ، وقد بلغ عدد أعضائها فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ تسعة وثلاثين عضوًا [رئيس ، وأربعة نواب لرئيس الوزراء ، وثلاثة وثلاثون وزيرًا ، ونائب وزير واحد] وبذلك فإنها تساوت مع ما وصلت إليه وزارة على صبرى الثانية فى وقت من الأوقات . وفى نهاية أكتوبر ١٩٧٣ نقص عددها واحدًا فقط بتعيين الدكتور محمد حسن الزيات مستشارًا للرئيس، وحلول وزير السياحة إسماعيل فهمى محله كوزير للخارجية ،وفى مارس ١٩٧٤ نقص عددها مرة أخرى بخروج الدكتور محمد مراد غالب الوزير المقيم فى ليبيا ووزير الخارجية (الأسبق) والإعلام (السابق) ، وقد كان لكل وزارة فى الدولة وزير فى هذه الوزارة (وربما أكثر) باستثناء واحد فقط حين جمع الدكتور عبد العزيز حجازى بين وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، أما الدكتور حاتم (رئيس الوزراء بالنيابة) فكان نائبًا لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام ومعه للإعلام وزير هو الدكتور محمد مراد غالب ، وللثقافة وزير آخر هو يوسف السباعى ، وكان الدكتور عبد العزيز كامل نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الدينية ووزيرًا للأوقاف على حين كان الشيخ عبد العزيز عيسى وزيرًا لشئون الأزهر (وهذه أول وآخر مرة وجد فيها وزيران متفرغان لهذا القطاع) وكان الفريق أول أحمد إسماعيل على وزيرًا للحربية على حين كان الفريق أحمد كامل البدرى وزيرًا للإنتاج الحربى ، وكان الدكتور محمود رياض وزيرًا للمواصلات على حين كان الحسينى عبد اللطيف وزيرًا للنقل ، وعبد المعطى العربى وزيرًا للنقل البحرى ، وأحمد نوح وزيرًا للطيران المدنى [وهى الوزارات الأربع التى يجمع بينها المهندس سليمان متولى الآن] أما السياحة التى كانت تضم مع الطيران المدنى فقد كان يتولاها إسماعيل فهمى ، وكان هناك وزير للتخطيط هو الدكتور السيد جاب الله ومعه وزير دولة للتخطيط [هو الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله] وكان هناك وزير للكهرباء هو أحمد سلطان، ووزير للبترول والثروة المعدنية هو أحمد عز الدين هلال ، ووزير للصناعة هو إبراهيم

سالم محمدين [فيما بعد ضم أحمد عز الدين هلال نفسه هذه الوزارات الثلاث] ، وكانت هناك وزيرة للشئون الاجتماعية هى د. عائشة راتب ، ووزير للتأمينات هو الدكتور حسن الشريف [فيما بعد ضمت الدكتورتان عائشة راتب وآمال عثمان الوزارتين] وكان هناك وزير للتربية والتعليم هو على عبد الرازق، ووزير للتعليم العالى هو الدكتور محمد كامل ليلة [على حين لم يرد ذكر البحث العلمى فى تشكيل الوزارة ، وكان هذا هو الحال منذ أنشئت أكاديمية البحث العلمى وإلى أن عاد منصب وزير الدولة للبحث العلمى فى الوزارة التالية] وكان قطاع الزراعة والرى موزعًا على عدد من الوزراء ، فكان المهندس عزيز يوسف سعد وزيرًا للرى ، والدكتور عثمان عدلى بدران وزيرًا لاستصلاح الأراضى ، والدكتور محمد محب زكى وزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعى ، وكان هناك عدد من وزراء الدولة باختصاصات محددة فكان الدكتور فؤاد محيى الدين وزيرًا للدولة لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، وكان المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود وزيرًا للدولة لشئون مجلس الوزراء ، وكان ألبرت برسوم سلامة وزيرًا للدولة لشئون مجلس الشعب ، كما كان الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزيرًا للدولة للشباب وعين معه فى أثناء الوزارة الدكتور عبد الحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب .

وكان هناك وزراء مستقلون للوزارات الأخرى التى تعودت الاستقلال بوزراء دون الاندماج مع غيرها فكان هناك : ممدوح سالم للداخلية ، ومحمد حسن الزيات للخارجية ، ومحمود محفوظ للصحة ، وصلاح غريب للقوى العاملة ، وفخرى عبد النبى للعدل ، ومحمود عبد الحافظ للإسكان والتشييد [ثم عين عثمان أحمد عثمان وزيرًا للتعمير] وأحمد ثابت للتموين .

على هذا النحو كانت هذه الوزارة التى ضمت وزيرًا مستقلاً لكل وزارة ، لم يكن يمكن زيادة عددها إلا إذا فصلت الاقتصاد والتجارة الخارجية عن الدكتور عبد العزيز حجازى ، أو إذا فصلت التجارة الخارجية عن الاقتصاد ، والتجارة الداخلية عن التموين لتكوين وزارة التجارة كما حدث فيما بعد !! أو إذا فصلت وزارة الإصلاح الزراعى عن الزراعة [على نحو ما حدث فيما سبق] وفيما عدا هذا لم تكن هذه الوزارة تحتمل أى توسيع أكثر من هذا !!

ومع هذا فقد صدر قرار جمهورى فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ بتسمية الدكتور مراد غالب وزير الإعلام كوزير مقيم بالجمهورية العربية الليبية ، (وأن يتولى الدكتور حاتم وزارة الإعلام) فإذا جاز أن يعين يومها وزير جديد للإعلام فإن أقصى ما كان يمكن زيادته على هذه الوزارة هو أربعة وزراء (للاقتصاد ، والتجارة ، وللإصلاح الزراعى ، وللإعلام) وهو ما لم يحدث لحسن الحظ !! أو أن يزداد عدد الوزراء الذين يتولون الوزارة الواحدة فيكون هناك وزراء دولة للخارجية (كما هوالغالب فى عهد السادات) وهكذا . .

النموذج الثانى :

هو وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) التى ضمت ٣٨ عضوًا عند تشكيلها وهو أكبر عدد تشكلت به وزارة حتى الآن .

وفى هذه الوزارة كان هناك وزير (أو أكثر) لكل وزارة ولكن كان هناك عدد من الوزراء يجمعون بين أكثر من وزارة ، فقد كان الدكتور محمود رياض يجمع بين وزارتى النقل والمواصلات [بينما كان هناك وزير متفرغ للنقل البحرى] وكان الدكتور إسماعيل غانم يجمع بين وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى ، وكان المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم يجمع بين وزارتى السياحة والطيران المدنى ، وكان المهندس عثمان أحمد عثمان يجمع بين وزارتى الإسكان والتعمير ، وكان الدكتور محمود عبد الآخر يجمع بين الزراعة واستصلاح الأراضى هذا فضلاً عن أن الدكتور عبد العزيز حجازى كان يتولى وزارة الاقتصاد بنفسه ، وعلى هذا يمكن القول بأنه كان من الممكن زيادة أعضاء هذه الوزارة بخمسة وزراء متفرغين للنقل ، والبحث العلمى، وللطيران المدنى ، وللإسكان ولاستصلاح الأراضى ، وبعد شهر من تشكيل هذه الوزارة حدثت نصف خطوة فى هذا الطريق حين عدل تشكيل الوزارة بحيث يكون المهندس إبراهيم نجيب وزيرًا للسياحة ، وأن يكون محمد أحمد السيسى نائبًا لوزير الطيران المدنى .

وعلى هذا يمكن القول إنه كان من الممكن فى منتصف السبعينات الوصول بوزارة الدكتور عبد العزيز حجازى إلى حوالى ٤٤ عضوًا وبوزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣ ـ إبريل ١٩٧٤) إلى حوالى ٤٣ عضوًا [لم تكن وزارة الدولة للتعاون الاقتصادى قد أنشئت إلا فى وزارة الدكتور حجازى] .

كتب للمؤلف

١ ـ الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً ،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب العربى عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢ ـ مشرّفة بين الذرة والذروة ،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢]
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٠ .
الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٦

٣ ـ كلمات القرآن التى لا نستعملها (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية) ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤

٤ ـ يرحمهم الله (كلمات فى تأبين صلاح عبد الصبور ، ومحمد زكى عبد القادر ،
وبدر الدين أبو غازى ، وفهمى عبد اللطيف ، ويحيى المشد)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ ـ من بين سطور حياتنا الأدبية
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦ ـ الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧ ـ مايسترو العبور المشير أحمد إسماعيل ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨ ـ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .

٩ ـ الدكتور على باشا إبراهيم ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٠ ـ الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا . . رؤية إسلامية لمستقبلنا فى مصر ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٦

١١ ـ التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢ ـ الدكتور سليمان عزمى ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٣ ـ الدكتور نجيب محفوظ ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
الطبعة الثانية ، دار الشروق ١٩٩٦ .

١٤ ـ دليل الخبرات الطبية القومية مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات التعليم الطبى المصرية
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .

١٥ ـ الصحة والطب والعلاج فى مصر ،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

١٦ ـ رحلات شاب مسلم (فى الهند وإيطاليا وأمريكا وبريطانيا)
دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٦

١٧ ـ توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

١٨ ـ الببليوجرافيا القومية للطب المصرى ، الجزآن الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .

١٩ ـ منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ،
الطبعة الأولى : رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
الطبعة الثانية : أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى ، دار الشروق، ١٩٩٤ .

٢٠ ـ مجلة الثقافة [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢] : تعريف وفهرسة وتوثيق ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

٢١ ـ أوراق القلب (رسائل وجدانية)
دار الشروق ، ١٩٩٥ .

٢٢ ـ شمس الأصيل فى أمريكا (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٣ ـ مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لمذكرات كمال حسن على ، وسيد مرعى ، وعبد الجليل العمرى ، وثروت عكاشة ، وإسماعيل فهمى ، وعثمان أحمد عثمان ، وضياء الدين داود ، وأحمد خليفة ، وعبد الوهاب البرلسى ، وحسن أبو باشا] ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٤ ـ المحافظون (قوائم كاملة وترتيبية ، وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ، ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٥ ـ مذكرات المرأة المصرية [دراسة تحليلية تاريخية نقدية لمذكرات بنت الشاطئ ، وجيهان السادات ، ولطيفة الزيات ، وزينب الغزالى ، وإنجى أفلاطون ، واعتدال ممتاز ، وإقبال بركة ، ونوال السعداوى ، وسلوى العنانى ، وثريا رشدى] ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٦ ـ الوزراء ، ورؤساؤهم ، ونواب رؤسائهم ، ونوابهم ،
تشكيلاتهم ، وترتيبهم ، مسئولياتهم (١٩٥٢ ـ ١٩٩٦) ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٧ ـ مذكرات الضباط الأحرار (مدارسة تاريخية نقدية لمذكرات محمد نجيب ، وعبداللطيف بغدادى ، وخالد محيى الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، وجمال منصور ، وعبدالفتاح أبو الفضل ، وحسين حمودة) ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٨ ـ البنيان الوزارى لمصر فى عهد الثورة [فهارس تاريخية وكمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية (منذ ١٨٧٨) ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة (١٩٥٢ ـ ١٩٩٦)] ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٩ ـ قادة الشرطة فى الحكومة المصرية فى عهد الثورة ،
دار الشروق ، ١٩٩٦ .

المحتويات

رقم الإيداع : ١٩٩٦/٧٥٤٢
الترقيم الدولى : ٦ - ٠٣٣٩ - ٠٩ - ٩٧٧

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



د. محمد الجوادي

البنيان الوزاري في مصر

(١٨٧٨ - ١٩٩٦)

□□ تمثل دراسة البنيان الوزاري واحدة من الدراسات المهمة التي ترتبط بالتاريخ السياسي الذي يعني ضمن ما يعني بتطور المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة على وجه العموم وفي مقدمتها مجلس الوزراء والوزارات ، والأسباب التي دعت إلى نشأة الوزارات والتغييرات المتعددة التي طرأت عليها ، ولماذا نشأت وزارات جديدة ، وكيف ضمت بعض الوزارات ، وكيف ألغيت ، ولماذا .. إلخ) .

□□ كذلك فإنى أحب أن ألفت النظر إلى أهمية هذه الدراسة فيما يتعلق بالتاريخ الفكرى ، حيث تكون نشأة الوزارات الجديدة ــ على سبيل المثال ــ تعبيرًا عن الاهتمام المتزايد بمجال من المجالات ، وهو الاهتمام الذى يدفع إلى تخصيص وزارة جديدة بأكملها لقضية بعينها ، وعلى نفس الخط فإن العودة إلى ضم الوزارات المتقاربة في اختصاصاتها يمثل ــ في رأيي ــ صورة معبرة عن النضج السياسي على مستوى القيادات السياسية التي تحرص على التكامل في الخدمات بأكثر مما تحرص على الإكثار من المناصب لإرضاء كثير من التطلعات على حساب الإنجازات نفسها .

□□ وعلى مستوى التاريخ الاجتماعي يمكن لنا أن نفهم أيضًا كثيرًا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإنشاء والتعديل والإلغاء والإدماج في البنيان الوزارى .

□□ كذلك فإن عمليات الإنشاء والضم تمثل انعكاسًا طبيعيًا لمدى سطوة البيروقراطية في مستوياتها الرفيعة حين تقود الدراسات والتقارير صاحب القرار السياسي إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي في هذا الصدد سواء كان بالفصل أو الضم أو إعادة التوزيع أو الإلغاء .

□□ وعلى مستوى خاص فإن التعديل في البنيان الوزارى كثيرًا ما يكون تعبيرًا عن الرغبة في إعادة توزيع القوى بين مراكز القوى ، أى أن يتم تفصيل المناصب على الأشخاص بدلا من الوضع الطبيعي باختيار الأشخاص للمناصب .

□□ على هذا النحو أرجو أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرجع يضيف إلى المعلومات الرقمية الصماء أبعادًا من فهم التطور التاريخي والتعاقب الذى أحاط بالبنيان الوزارى على مستوى وحداته الأساسية وهى الوزارات . وكلى أمل أن يسهم هذا الكتاب في صورته التي بين أيدينا في خدمة البحث العلمي في مجالات الدراسات السياسية والاجتماعية والإدارية ، وأن يخدم أيضًا تصوراتنا السياسية لبناء مجتمعنا ودولتنا بما يحقق أقصى الأهداف التي نبتغيها من أجل أن يؤدى كل هيكل وظيفته القصوى في خدمة الغايات القومية .